الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

التقرير البرلماني العالمي ٢٠٢٢

إشراك الجمهور في عمل البرلمان

الملحق: دراسات الحالة والأدلة العملية

يمكن تحميل التقرير الكامل من الموقع الإلكتروني التالي: www.ipu.org/GPR22

© الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٢٢

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام محتويات المصنف. ويعدّ هذا المنشور نتاج شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والآراء المعرب عنها في هذا المنشور لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الاتحاد البرلماني الدولي.

ردمك: ٧-٨٤٢-٩١٤٢-٩٢-٩٧٨

التصميم: Samuel Saad

المحتويات

دراسات الحالة القطرية ٤

البرازيل: المشاركة الرقمية ٥

فيجي: المشاركة الاستراتيجية ٩

جنوب أفريقيا: إدماج سُبل إشراك الجمهور المجدية ١٢

المملكة المتحدة: عدم إغفال أحد ١٩

دراسات الحالة المواضيعية ٢٥

إخراج اللجان من البرلمان للاستماع والتفاعل ٢٦

التعاون في العملية التشريعية ٣١

فتح المباني البرلمانية أمام الجمهور ٣٦

الأدلة العملية ٤١

المشاركة العامة الاستراتيجية ٤٢

قائمة مرجعية للإدماج ٤٣

التفاعل مع المجتمع المدني ٤٥

نصائح للنواب ٤٧

المراجع المذكورة في هذا الملحق ٤٩

دراسات
الحالة القطرية

البرازيل: أطفال يتعلمون ديناميات العملية التشريعية بطريقة مرحة في مجلس النواب.
© Luis Macedo / مجلس النواب

البرازيل: المشاركة الرقمية

عندما يتعلق الأمر بالمجالس التشريعية الرقمية، فإن البرازيل بلد الابتكار والأفكار الجديدة، ويتسم بظروف تاريخية وحجم مثاليين ليكون مدافعا قويا عن المشاركة المدنية في البرلمان. ويحتل برلمان البرازيل باستمرار المرتبة الأولى من حيث التقدم الرقمي وفقا *لتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي*: إذ يشتهر مجلس النواب بمختبر HackerLab الرائد عالميا، واستخدامه المبتكر للذكاء الاصطناعي، وإطلاقه السريع والمرن لأول برلمان افتراضي في العالم، في حين أن مجلس الشيوخ لديه بوابة مشاركة مدنية راسخة ومستخدمة جيدا. وكان الهدف الاستراتيجي لكلا المجلسين هو زيادة مشاركة الجمهور في أعمال البرلمان. وكانت التطبيقات القائمة على الويب والهاتف المحمول ذات أهمية محورية في تحقيق هذا الهدف، وتدعم البنية التحتية الرقمية العمليات داخل كل مؤسسة تتيح المشاركة في العمل بفعالية. وتُعدّ الأدوات والممارسات الإلكترونية، مثل البيانات المفتوحة، آليات راسخة لزيادة الانفتاح التشريعي والشفافية.

المواءمة الاستراتيجية لأدوات المشاركة

يجب أن تدعم الأدوات الرقمية الاستراتيجية الشاملة للمؤسسة ويجب أن تعمل جنبا إلى جنب مع الأدوات غير الرقمية (غير المتصلة بالإنترنت) لضمان تمكن غير الممكنين رقميا من المشاركة على قدم المساواة. وأوضح أنطونيو كارفاليو إي سيلفا نيتو، مدير إدارة المشاريع والإدارة بمجلس النواب سابقا، هذه النقطة قائلاً ما يلي:

> لقد استثمرنا في الكثير من المبادرات لجعل المواطنين يشاركون في أعمال البرلمان. والأمر يتعلق بعض الشيء بأصلنا الدستوري، لأنه عندما وُضع دستورنا، كانت لدينا هذه الإمكانية... ولذلك كان ذلك جزءا لا ينفصم عن ركائز البرلمان بعد الدستور.

والأدوات غير الرقمية مهمة في بلدان مثل البرازيل، حيث يفتقر ثلث السكان إلى إمكانية الوصول إلى الإنترنت. وأكد أليساندرو مولون، النائب في مجلس النواب، هذه النقطة قائلاً ما يلي:

> يُعدّ استخدام الإنترنت خطوة مهمة لضمان الشفافية والمشاركة، ولكنه ليس كافيا. وأرى أنه لا يزال من الضروري الذهاب بأنفسنا حيث يوجد الناس... وعلى الرغم من أن لدينا ١٣٠ مليون شخص على الإنترنت في البرازيل، فإنه لا يزال لدينا ما يقرب من ٦٠ مليون شخص [غير متصلين بالإنترنت].

وفي البرازيل، يتماشى استخدام المشاركة الرقمية استراتيجيا مع أهداف المؤسستين. وهو يجسد كيفية دمج الأدوات الرقمية وغير الرقمية في مبادرة المشاركة العامة نفسها لضمان أقصى قدر من الوصول. وقالت أليسون برونو دياس دي كيروش، منسقة برنامج e-Cidadania في مجلس الشيوخ البرازيلي، إنهم يرون الكثير من الأشخاص يختارون المشاركة عبر الهاتف، إما لأنهم يفتقرون لإمكانية الوصول إلى الإنترنت وإما لأنهم يفتقرون إلى المهارات أو المعرفة أو الثقة لاستخدام الأدوات عبر الإنترنت. وفي معرض التشديد على أهمية وسائل الاتصال الرقمية، أوضح السيناتور أنطونيو أناستازيا أنه «من الصعب إقامة اتصال شخصي مع الناخبين والمصوتين». وعلى الرغم من أنه يتلقى بعض المراسلات والطلبات عبر بوابة e-Cidadania التابعة لمجلس الشيوخ، فقد أضاف أنه «في الغالب نتلقى الكثير من الطلبات عبر البريد الإلكتروني والبريد العادي». وأشار السيد أناستازيا أيضا إلى أن حوالي ٩٨ في المئة من الاتصالات المباشرة تكون عبر البريد الإلكتروني. وفي الوقت نفسه، تحدث السيناتور بابلو بيم عن الأهمية المتزايدة لقنوات التواصل الاجتماعي قائلاً ما يلي:

> بعض الناس يتصلون بنا عبر الهاتف، والبعض يخاطبنا بالبريد الإلكتروني، والبعض الآخر يراسلنا عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ولدينا حسابات على كل منصة: إنستغرام ولينكدإن وفيسبوك ويوتيوب. ونحن على وشك إنشاء حساب على تيكتوك. ولذلك فنحن نتحدث مع الجميع.

وما يزيد قليلا على نصف البرلمانات على مستوى العالم لديها قناة تلفزيونية برلمانية.[١] وبالنسبة لكل من مجلسي الشيوخ والنواب، يظل التلفزيون والإذاعة قناتين مهمتين للوصول إلى المجتمع، ولا سيما بالنسبة للمستبعدين رقميا. وإن قناة TV Câmara، وهي محطة تلفزيونية عامة مجانية أنشئت في عام ١٩٩٨ لمجلس النواب، تبث أنشطة المجلس على مدار اليوم والأسبوع. فتبث جلسات عامة مباشرة ومسجلة مسبقا واجتماعات اللجان وجلسات الاستماع العلنية. وتعرض القناة أفلاما وثائقية وبرامج إعلامية أخرى، حيث تهيمن الجلسات واللجان على الجدول الأسبوعي. وفي الوقت نفسه، استخدم مجلس الشيوخ قناته العامة Senado التلفزيونية للبث منذ عام ١٩٩٦، وكانت لديه قناة على يوتيوب عام ٢٠١٠.

أمثلة على المنصات الرقمية

على الرغم من أن كلا المجلسين كانا من أبرز المؤيدين للبرلمان الرقمي، فتوجد ثلاثة أمثلة بارزة حيث تقود البرازيل الطريق عالميا في مجال الابتكار في المشاركة الرقمية – وهي الديمقراطية الإلكترونية وUlysses وe-Cidadania. ويرد وصف لهذه الأمثلة فيما يلي.

١ لدى ٥٢ في المئة من البرلمانات قناة تلفزيونية خاصة بها، و٤٩ في المئة تقدم محتوى لقنوات تلفزيونية أخرى، و١٦ في المئة لديها محطة إذاعية برلمانية (انظر: IPU, 2020).

الديمقراطية الإلكترونية

يتمتع مجلس النواب بسجل حافل من الابتكار الرقمي، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحسين المشاركة المدنية في عمله. وإن أحد الأدوات الرئيسية هي الديمقراطية الإلكترونية، التي وُضعت لأول مرة في عام ٢٠٠٩ وصانها داخليا مختبر HackerLab وأُنشئت لزيادة تبادل الأفكار المبتكرة بين المجتمع المدني والبرلمان. ولديها حوالي ٣٧٠٠٠ مستخدم مسجل.

وقد أُنشئت المنصة «لتوفير فرص مختلفة للمناقشات التشريعية للتواصل مع الناخبين والممثلين عن طريق الدراسات الاستقصائية والمنتديات وأدوات الويكي التعاونية».[٢] وأوضح السيد نيتو أن الأداة مصممة «لجمع الآراء وجعل المواطن يشارك بشكل أكبر في عملية سن القوانين». وتتضمن منصة e-Democracia «مجتمعات افتراضية» للمناقشات بشأن مواضيع محددة و«Wikilegis» التي تتيح للمستخدمين التعليق مباشرة على مقالات أو أقسام محددة من مشاريع القوانين أو المساهمة فيها.

وقد استُمد ما يقدر بنحو ٣٠ في المئة من مشروع قانون سياسة الشباب لعام ٢٠١٠ من التقارير المقدمة على المنصة. ومر إطار الحقوق المدنية لمشروع قانون الإنترنت بالعملية نفسها التي مرت بها Wikilegis في عام ٢٠١٤، واستعرض الأعضاء العديد من التعليقات والاقتراحات ودمجوها في الوثيقة النهائية. وفي عام ٢٠٢٠، اجتذب مشروع قانون حرية الإنترنت والمسؤولية والشفافية ٣٩٤ مشاركا مسجلا و٦١٨ تعليقا، مع ٥٣٣٤ صوتا على هذه التعليقات العامة. وأبدى خورخي باولو دي فرانسا، المدير التنفيذي لأمانة المشاركة والإعلام الرقمي والتفاعل في مجلس النواب، بالملاحظة التالية في هذا الصدد:

> يمكن للناس طرح أسئلتهم قبل جلسات الاستماع وفي أثنائها. وتُجمَّع تلك الأسئلة وتُرسَل إلى الممثل، الذي يقرر ما إذا كان يريد الرد عليها أم لا أثناء جلسة الاستماع... وباستخدام الأداة، يمكن للناس [مشاهدة الأحداث على الهواء مباشرة] دون الحاجة إلى الذهاب إلى وسائل التواصل الاجتماعي أو مشاهدتها على التلفزيون... ولدينا أيضا داخل الأداة بعض الوثائق المساعدة، ويمكن للممثلين أن يقرروا نشر بعض الوثائق الإعلامية.

Ulysses

استحدث مجلس النواب منصة التحليل الذكي Ulysses، وهي أداة قائمة على الذكاء الاصطناعي تستخدم التعلم الآلي لتحليل كميات كبيرة من الوثائق والبيانات المنتجة. ويعني هذا «الفهم» للمحتوى أن النظام يمكنه تصنيف الوثائق الجديدة وتوسيمها بفعالية أكبر داخل البوابة الإلكترونية العلنية للمجلس. ويتيح ذلك للموقع الإلكتروني تقديم توصيات تلقائيا وتقديم محتوى بناء على اهتمامات المستخدم المسجل. ويجري توسيع نطاق النظام ليشمل توسيم البث المباشر والفيديوهات المسجلة لتحديد المتحدثين ديناميكيا، وهو ما يتيح تخصيص المحتوى.

ومن حيث المشاركة، يوفر Ulysses روبوت دردشة لمساعدة الجمهور في العثور على المعلومات الوجيهة باستخدام محادثة ولغة طبيعية.

٢ Mitozo and Marques, 2019.

ويدعم النظام استطلاعات الرأي لأعضاء المجتمع المحلي للتعبير عن آرائهم بشأن القضايا. ويمكِّن الناس من التصويت والتعليق (دون الكشف عن هويتهم) على مشاريع القوانين منذ عام ٢٠١٨. ويُنشأ الاستطلاع الإلكتروني تلقائيا لكل مشروع قانون قيد النظر في المجلس.

وإن مساعدة النواب على فهم جميع التعليقات الواردة يشكل صعوبة (فقد يرد ٣٠٠٠٠ تعليق على مشروع قانون واحد). ويحل Ulysses هذه المشكلة عن طريق تطبيق خوارزمية التعلم الآلي القائمة على معالجة اللغة الطبيعية على التعليقات. ويجري النظام تحليلا «ذكيا» لجميع التعليقات على الجوانب الإيجابية والسلبية لمشروع قانون معين، ويستخرج هيكلها الدلالي ويعرضها وفقا للمعلمات التي يحددها المستخدم («المستخدمون» في هذا السياق هم النواب وموظفوهم). وعلى سبيل المثال، جذب مشروع قانون واحد ١١٠٠٠ تعليق عام في عام ٢٠٢٠، وتمكن Ulysses من تحليلها وتقسيمها إلى أربع فئات عريضة.

e-Cidadania

في عام ٢٠١٢، أطلق مجلس الشيوخ البرازيلي e-Cidadania، وهي بوابة إلكترونية جديدة مصممة لتمكين المزيد من المشاركة المدنية في أنشطتها التشريعية والميزانية والرقابة والتمثيل. وتنقسم البوابة إلى ثلاثة أقسام: *Ideia Legislativa* (الفكرة التشريعية) و*Consulta Pública* (التشاور العام) و*Evento Interativo* (الحدث التفاعلي). وترد فيما يلي تفاصيل كل منها.

- إن منصة ***Ideia Legislativa*** هي المكان الذي يمكن للمواطنين فيه اقتراح قوانين جديدة أو تغييرات على التشريعات الحالية، ودعم المقترحات المقدمة من الآخرين. وتخضع المقترحات التي تحصل على ٢٠٠٠٠ توقيع للاستعراض في إطار لجنة مجلس الشيوخ لحقوق الإنسان والتشريعات التشاركية، وفي حال اختيارها، يناقشها أعضاء مجلس الشيوخ. ويمكن تسجيل المقترحات في النظام إما عبر الإنترنت (القناة الرئيسية المتوخاة)، أو عبر رقم هاتف مجاني أو عملية تقديم بلغة الإشارة.
- وأُطلقت منصة ***Consulta Pública*** في عام ٢٠١٣، بناء على العرض الأولي للبوابة. وتتيح المشاورات للمواطنين تقديم تقارير بشأن مشاريع القوانين والتعديلات المقترحة على الدستور والتدابير المؤقتة وغيرها من المقترحات قيد النظر في مجلس الشيوخ.
- وتتيح منصة ***Evento Interativo***، التي أضيفت إلى البوابة في عام ٢٠١٦، للأشخاص المشاركة في جلسات الاستماع العامة وغيرها من الأحداث المفتوحة التي يعقدها مجلس الشيوخ. وتشمل خاصية البث المباشر، ومساحة لنشر التعليقات، ومستودع للمعلومات الداعمة مثل العروض التقديمية والأخبار والوثائق.

ووفقا للسيد كيروش، دخل أكثر من ٤٠ مليون مستخدم فردي إلى البوابة فيما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٠. ويمثل هذا الرقم نحو ٢٠ في المئة من مجموع السكان (بغض النظر عن عناوين البريد الإلكتروني المكررة) و٣٠ في المئة من مستخدمي الإنترنت البرازيليين. وحوالي ٩٨ في المئة من مستخدمي الإنترنت زاروا المنصة باستخدام هاتفهم المحمول في عام ٢٠٢٠، ولذلك ليس من المستغرب أن ٨٨ في المئة من زوار e-Cidadania استخدموا القناة نفسها.

وكان للبوابة أثر ملموس في التشريعات وعمل مجلس الشيوخ. وسلط السيد أناستازيا الضوء على ما اعتبره «أحد أهم القوانين» التي أقرها مجلس الشيوخ، وكيف نشأ كاقتراح عن طريق البوابة لإدخال «شرط أن يكون لجميع شاغلي المناصب العامة العاملين والمحتملين سجل جنائي نظيف». وفي الوقت نفسه، أدرج السيد بيم فكرة عن الضمان الاجتماعي الطارئ للمتقاعدين في مشروع قانون للتخفيف من ضغوط جائحة كوفيد-١٩.

وإضافة إلى المسار المباشر لجمع ٢٠٠٠٠ توقيع، يمكن استخدام المنصة لجذب انتباه أعضاء مجلس الشيوخ إلى المقترحات. واقترح طالب أصم واجه صعوبات في التواصل مع طلاب آخرين فكرة إدراج لغة الإشارة البرازيلية في المناهج الدراسية. ولم يحصل هذا الاقتراح على العدد اللازم من التوقيعات، ولكن من الواضح أنه كان له وجاهته إذ دافع عنه السيناتور زينايد مايا، الذي تمكن من تقديم مشروع القانون إلى مجلس الشيوخ.

وصُممت بوابة e-Cidadania لإشراك المزيد من أفراد المجتمع في عمل مجلس الشيوخ. وهي تساعد أيضا أعضاء مجلس الشيوخ على التواصل بشكل أكثر فعالية مع الناخبين وفهم وجهات نظرهم. وكما لاحظ السيد أناستازيا، فإن البوابة «توجهنا بشأن تساؤلاتنا». وأفادت السيدة مايا بالملاحظة ذاتها:

> هذه القنوات تتيح لي الاتصال بالكثير من الناس، وخاصة الصم. وأنا طبيبة، وأرى أن البوابة منحتني الكثير من الفرص لفهمهم أكثر والتواصل معهم بشكل أكبر.

وأشار السيد بايم إلى أن هذه الأدوات الرقمية تكتسي أهمية خاصة في بلد كبير ومتنوع مثل البرازيل:

> البرازيل بلد قاري. وهي دولة ضخمة جدا من حيث الأراضي، أي من حيث الأرض أو المساحة الجغرافية. ولذلك، فمن الصعب جدا الاقتراب من الناس. ولدينا ٢٢٠ مليون شخص هنا. ويستغرق السفر من جنوب البلاد إلى شمالها ما يقرب من ثماني ساعات بالطائرة، ولذلك فهي بلد كبير جدا. وتجعل وسائل التواصل الاجتماعي الأشخاص أقرب إليك ومن الأسهل تلقي الاقتراحات والأسئلة بشأن ولاياتنا.

وأضاف السيد أناستازيا أن البوابة «حسنت بشكل كبير المشاركة والإشراك لأنها سهلت على المواطنين تقديم استفساراتهم ليس فقط في مقاطعتي، ولكن في جميع أنحاء البرازيل».

الاعتراف بفوائد التحول الرقمي

يرتهن اعتماد أي أداة رقمية بالاستيعاب، وفي نهاية المطاف، بإدراك المستخدم لقيمة الأداة حتى يقبل على استخدامها بشكل متكرر ومتزايد ودوري. وعلى الرغم من أن الأدوات التي تستخدمها البرلمانات مصممة للمشاركة والتواصل مع المجتمع، فإن نجاح الأدوات التي تؤثر في العملية التشريعية وعمل المؤسسة يتوقف أيضا على استعداد البرلمانيين لاستخدامها. وكما توضح سلسلة *تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي*، يرتهن الاعتماد على تلك الأدوات بالقدرة على الوصول إليها واستخدامها، والثقة في التكنولوجيا،

وفي نهاية المطاف، بإدراك الفائدة من استخدامها. ولقد استثمر مجلس النواب بكثافة في بنيته التحتية الرقمية، حتى أصبح، جنبا إلى جنب مع مجلس الشيوخ، يعمل الآن بوصفه برلمانا رقميا بالكامل. ونتيجة لذلك، أصبح العمل الرقمي ممارسة شائعة في صفوف الأعضاء، وعن طريق الخبرة والتدريب، تزداد الثقة في ساحات العمل الرقمية.

وفي بداية جائحة كوفيد-١٩، قام مجلس النواب بتكييف تطبيق Infoleg الحالي الذي يقدِّم معلومات عن الدورة البرلمانية الحالية لكل من الأعضاء والجمهور. وإضافة إلى توسيع نطاق المعلومات المتاحة، حُدِّث التطبيق بسرعة وزوِّد بخصائص جديدة منها: الحضور والتسجيل وقوائم المتحدثين وتوجيه التصويت القيادي والتنبيهات والتصويت الآمن. ولم يؤد ذلك إلى تغييرات في الإجراءات والعمليات التجارية فحسب، وإنما أيضا إلى إدخال بروتوكولات أمنية أكثر أمانا للأنظمة المتنقلة. ونتيجة لذلك، يقبل الأعضاء أكثر على الابتكار ويفهمون المخاطر ويقبلونها بشكل أفضل. وباختصار، أدى التطبيق المحدث إلى تحسين استيعاب وقبول الأدوات الرقمية في صفوف البرلمانيين، وكان لذلك تأثير غير مباشر من حيث فرص المشاركة البرلمانية. وأصبح مجلس الشيوخ أكثر تمكينا رقميا في تلك الفترة، وكما قال السيد مايا، يدرك الأعضاء الفوائد: «أعتقد أن هذه الأدوات أو القنوات جعلت وظائفنا أسهل في أثناء جائحة كوفيد-١٩».

وقال فينسيوس بويت، وهو نائب في مجلس النواب، إن الأدوات الرقمية «ليست مفيدة فحسب، بل أساسية أيضا، لأنها تمكننا من الوصول إلى الأماكن التي يتفاعل فيها الناس حقا». وأدلى السيد مولون بالملاحظة التالية:

> كيف يمكن لثوري فرنسي في القرن الثامن عشر أن يتخيل أننا في يوم من الأيام يمكن أن نكون داخل الجمعية الوطنية نتحدث إلى ناخبينا عندما كنا نصوت ونشاهدهم يقولون لنا «لا تصوتوا هكذا» أو «من فضلك صوت هكذا»! إنه لأمر لا يصدق أن تتخيل أنه يمكنك التحدث إلى ناخبيك في اللحظة نفسها التي تصوت فيها على شيء يؤثر في حياتهم.

قياس النجاح

الأدوات التشاركية التي يستخدمها برلمان البرازيل مثيرة للإعجاب وتبين العديد من جوانب الممارسة الجيدة. ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أنه لا توجد مقاييس واضحة أو عوامل نجاح قاطعة، لذلك من الصعب قياس قيمة المنصات المذكورة في هذه الدراسة. ومن المرجح أن يكون النجاح كميا (عدد المستخدمين، وعدد المقترحات المعتمدة، وما إلى ذلك) ونوعيا (محتوى ينشئه المجتمع المحلي يؤدي إلى إضافة أو تغيير مهم في مشاريع التشريعات). وبالمثل، يمكن أن يكون النجاح أيضا مباشرا (التأثير في مشاريع القوانين، وإعلام الأعضاء) وغير مباشر (بناء الثقة على الأمد الطويل في العمليات الديمقراطية، وجعل المزيد من الناس على دراية بما يفعله برلمانهم، وتقديم طريق واضح للمشاركة للذين يرغبون في ذلك).

الاستنتاجات والدروس المستفادة

يمكن استخلاص العديد من الاستنتاجات والدروس المستفادة من استراتيجيات المشاركة العامة والأدوات الرقمية التي اعتمدها برلمان البرازيل:

١- **يجب أن تكون المشاركة مدفوعة باستراتيجية مؤسسية:** على الرغم من استحداث كلا المجلسين مجموعة واسعة ومتطورة من الأدوات للتشاور العام والمشاركة والتواصل، فقد كُقل تماشي تلك الأدوات مع استراتيجيات مؤسسية أوسع نطاقا لتوسيع نطاق المشاركة وإدماج التكنولوجيا الرقمية في العملية التشريعية. وهذا الالتزام الرفيع المستوى بكل من المشاركة المدنية والابتكار مؤشر مهم على النجاح.

٢- **يساعد التصميم المشترك على تلبية احتياجات جميع أصحاب المصلحة:** البرلمانات ليست دائما في أفضل مكانة لفهم ما يريده أو يحتاجه أفراد المجتمع. وكان نموذج HackerLab الذي طوره مجلس النواب رائدا في مفهوم التصميم المشترك للأدوات التشاركية مع الجمهور نفسه. ويمكن للبرلمانات العمل مع منظمات المجتمع المدني وخبراء البيانات المفتوحة وغيرهم عن طريق الهاكاثون والمساحات المفتوحة لفهم احتياجات المستخدمين بشكل أفضل وتصميم رحلات مستخدم أكثر فعالية.

٣- **لا فائدة من الأدوات إلا إذا استُخدمت:** يجب أن تكون أدوات المشاركة العامة متاحة وقابلة للاستخدام في صفوف الجمهور وأن توفر قيمة واضحة لهم. ومع ذلك، من المهم عدم إغفال الجانب الآخر من هذه الأدوات: إذ يجب أن تكون قابلة للاستخدام على قدم المساواة في صفوف النواب والموظفين البرلمانيين وأن توفر قيمة لهم. ولكي تصبح أدوات المشاركة الرقمية ممارسة قياسية، يجب أن تُعزَّز العملية التشريعية لجميع أصحاب المصلحة.

٤- **يجب أن تكون الأدوات متاحة وقابلة للاستخدام:** تجلب الأدوات الرقمية البرلمان إلى الأشخاص الذين لن يكونوا قادرين على التعامل معه (لأسباب تتعلق بالوقت أو الجغرافيا أو الفرص). ويُعدّ التركيز على إمكانية الوصول أمرا بالغ الأهمية لاستراتيجيات المشاركة الرقمية. ولكن من المهم أيضا أن ندرك أن الحلول الرقمية يمكن أن تنشئ حواجز جديدة. وتبين الأمثلة الواردة من البرازيل أن الحل الرقمي الأول قابل للتطبيق، ولكن البرلمانات بحاجة إلى توفير قنوات بديلة للمحرومين رقميا أو من لديهم احتياجات إضافية. وكما توضح سلسلة *تقارير البرلمان الإلكتروني العالمي*، فإن الوصول إلى الإنترنت وفهم كيفية عمل البرلمان لا يزالان يشكلان عائقين كبيرين أمام المشاركة.

٥- **يلزم تقييم المبادرات:** ينبغي أن تكون المشاركة رحلة للتحسين المستمر. ويجب تقييم تمارين المشاركة بشكل نقدي من أجل فهم ما حققته (مقابل التوقعات والمقاييس المتفق عليها مسبقا)، ومدى نجاحها والدروس التي يمكن تعلمها للمستقبل.

فيجي: أعضاء اللجنة الدائمة المعنية بالعدل والقانون وحقوق الإنسان التابعة لبرلمان فيجي في زيارة لمواقع التراث في ليفوكا بفيجي في إطار مشاوراتهم العامة بشأن مشروع قانون التراث. © برلمان فيجي

فيجي: المشاركة الاستراتيجية

تحتاج البرلمانات الكبيرة والصغيرة إلى التواصل والتعاون بشكل استباقي مع المجتمعات التي تمثلها. وتوضح دراسة الحالة هذه، التي تركز على برلمان فيجي، أن جعل المشاركة أولوية استراتيجية يمكن أن يؤدي إلى النجاح – وأن حجم الجهد المبذول وليس حجم البرلمان هو المهم.

البدء باستراتيجية

بعد ثماني سنوات من الانقطاع شملت عدة انقلابات عسكرية، أعيد تأسيس برلمان فيجي بموجب دستور جديد في عام ٢٠١٤. وافتتح البرلمان في تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام بعد انتخابات عامة في أيلول/سبتمبر. وكان على الأعضاء المنتخبين حديثا والموظفين المعينين حديثا أن يكفلوا مباشرة المؤسسة أعمالها بسرعة.

وبعد إقبال كبير من الناخبين على الانتخابات، أدرك البرلمان الجديد منذ البداية أهمية الانخراط مع المجتمع من أجل الحفاظ على الاهتمام العام بالديمقراطية الجديدة في البلاد والحماس لها. وسلم بأن الفجوة التي دامت ثماني سنوات بين البرلمانات تعني أن العديد من أفراد المجتمع المحلي يفتقرون إلى فهم البرلمان وكيفية عمله.

وكانت إحدى الخطوات الأولى المهمة وضع استراتيجية لإشراك المجتمعات المحلية، وهو ما تم في إطار مشروع لبناء القدرات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد حددت هذه الاستراتيجية، التي وضعتها وحدة المشاركة المدنية بالتشاور مع مستشار دولي، التزاما «بالمشاركة مع شعب فيجي حتى يفهم كيف يعمل البرلمان، ويعرف عمل البرلمان، ويدرك كيف يمكن أن يكون له رأي».[٣]

وحددت الاستراتيجية أربعة أهداف هي: إبراز صورة البرلمان في المجتمع، وتثقيف المجتمع بشأن كيفية عمل البرلمان، وإعلام المجتمع المحلي بعمل البرلمان، وتشجيع مشاركة المجتمع المحلي في البرلمان. واعترافا بأن البرلمان يمثل جميع الفيجيين، حددت الاستراتيجية بعض الجماهير المستهدفة الرئيسية للمشاركة. وقد اختيرت هذه الجماهير لأنها كانت بالغة الأهمية بالنسبة لمكانة البرلمان في المجتمع (مثل وسائط الإعلام)، أو لأنها كانت تقليديا أقل انخراطا في الحياة السياسية للأمة (مثل الشباب والنساء)، أو لأنها كانت بعيدة عن العاصمة (المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والنائية).

٣ وثيقة داخلية مقدمة من البرلمان في عام ٢٠١٥.

وكانت الاستراتيجية، التي تغطي الفترة الكاملة الأولى للبرلمان المنشأ حديثا، وثيقة تأسيسية حيوية تحدد إطارا للتفاعل مع المجتمع. وأرست المبادئ التوجيهية للمشاركة والنهوج التي يمكن عن طريقها التفاعل مع المجتمع المحلي.

وقد أقر رئيس البرلمان والأمين العام هذه الاستراتيجية، وهو ما كفل أن تصبح أولوية استراتيجية للبرلمان. والأهم من ذلك أن رئيس مجلس النواب قاد أيضا بعض مبادرات التوعية الرئيسية، وهو ما يدل على مستوى الالتزام الذي يجري توجيهه نحو المشاركة.

اتباع نهج احترافي

كان توظيف موظفين متخصصين يتمتعون بالمعرفة والفهم والمهارات في مجال العلاقات العامة ووسائط الإعلام أمرا بالغ الأهمية للنجاح المبكر لاستراتيجية المشاركة. وفي حدود الموارد المتاحة، وظف البرلمان بعض الموظفين الرئيسيين الذين لديهم ما يكفي من الموارد اللازمة لوضع وتنفيذ استراتيجيته للمشاركة.

ونظرا إلى أن هؤلاء الموظفين لم تكن لديهم جميعا خبرة سابقة في العمل في البرلمان، وُفرت أنشطة للتطوير المهني عن طريق مشروع لبناء القدرات تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج توأمة مع برلمان فيكتوريا في أستراليا. وشارك الموظفون في التبادلات المهنية ودعمهم مرشدون ذوو خبرة في المشاركة البرلمانية، وهو ما مكنهم من تكييف مهاراتهم في العلاقات العامة والإعلام بسرعة مع البيئة البرلمانية.

تطوير الشركات الرائدة للمشاركة

يتمثل أحد العناصر الرئيسية لنهج البرلمان في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية التي ستصبح محركات رئيسية لتنفيذ استراتيجيته. وشملت هذه المبادرات تقريب البرلمان من الشعب، وجلب الناس إلى البرلمان، وإبقاء المجتمع على علم بما يحدث في البرلمان.

واعتبر الاتصال بالمجتمعات المحلية المنتشرة في جميع أنحاء فيجي، بما في ذلك جزرها العديدة، أمرا حيويا للحفاظ على الزخم والاهتمام المحققين من جراء عقد أول انتخابات تشريعية بعد ثماني سنوات. وتضمن عرض متنقل – يعرف باسم «حافلة البرلمان» للإشارة رمزيا إلى وسيلة تنقل العديد من الفيجيين – عروضا تقديمية وعروضا في القرى في جميع أنحاء فيجي. ونظم البرلمان أيضا برنامجا بعنوان «قابل رئيس البرلمان» مكن المجتمعات المحلية من الاستماع إلى رئيس البرلمان وطرح أسئلة عن كيفية عمل البرلمان في الممارسة العملية.

وفيما بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨، أجرى برلمان فيجي ٣٣٦ برنامجا للتوعية في جميع أنحاء البلاد منها ١٤٧ حافلة برلمان وحدث مقابلة مع رئيس البرلمان في المدارس، و١٨٩ حدثا لفائدة المجتمعات المحلية.

وأينما سافرت حافلة البرلمان إلى فيجي، لاقت ترحيبا حارا من أفراد المجتمع المحلي الراغبين في معرفة المزيد عن المؤسسة. وتشير شهادات مجموعة من القرويين نُشرت على موقع البرلمان على الإنترنت إلى قيمة التفاعل في الميدان، خاصة وأن العديد من الناس غير قادرين على السفر إلى العاصمة سوفا لتجربة البرلمان شخصيا. فعلى سبيل المثال، أشار رئيس القرية أنايسا روكوفاتوناوا من ماو، وسط فيجي، في شهادته إلى أن معظم القرويين لم يكونوا على علم بكيفية عمل البرلمان: «إنها حقا فرصة تعليمية جيدة بالنسبة لنا لأننا نعرف الآن الأبواب التي يجب طرقها عندما نريد التعبير عن مخاوفنا أو آرائنا بشأن بعض القضايا التي تؤثر فينا يوميا.»[٤]

وإضافة إلى دعم مبادرات التوعية هذه، وضع برلمان فيجي برنامجا نشطا للزيارات إلى مبنى البرلمان في سوفا في أثناء أسابيع انعقاد البرلمان وعدم انعقاده. وأنشئ مركز لاكتشاف البرلمان في إحدى غرف اللجان في المبنى لتوفير مركز لتنسيق تلك الزيارات، مع معلومات وقطع أثرية تساعد الزوار على فهم تاريخ البرلمان وممارساته. وشملت تجربة الزائر جولة مصحوبة بمرشدين في الغرفة بالإضافة إلى فرص لمشاهدة جلسات البرلمان.

وسرعان ما أصبح الطلب على الزيارات مرتفعا بشكل خاص بين طلاب المدارس، وتم إطلاق برنامج رائد للتعليم والشباب لإشراك الشباب الفيجيين في برلمانهم الجديد. ووضعت المؤسسة موارد تعليمية وبرامج توعية مدرسية، إلى جانب حلقات عمل للتطوير المهني للمعلمين لمساعدتهم على فهم أفضل السبل لاستخدام الموارد الجديدة لتدريس التربية المدنية في الفصول الدراسية. وشملت الموارد سلسلة من صحائف المعلومات عن البرلمان، ودليلا للمعلمين، وبعض الوحدات التي ترتبط بمنهج التعليم الفيجي، الذي يحدد بعض أنشطة التعلم التفاعلي التي تستهدف الطلاب في مختلف السنوات. وعند إطلاق الموارد في عام ٢٠١٧، قال رئيس البرلمان آنذاك جيكو لوفيني إنها ستمكن البرلمان من «تعظيم تواصلنا مع الطلاب والشباب».[٥]

وأنشئت خدمة إخبارية للبرلمان، بما في ذلك الاتصال بوسائط الإعلام، والإعلانات الإعلامية في الصحف، والإجراءات البرلمانية المتلفزة، وموقع شامل على شبكة الإنترنت، واستخدام وسائط الإعلام الاجتماعية لإعلام المجتمع المحلي بعمل البرلمان. ومع استخدام ما يقرب من ٧٠ في المئة من سكان فيجي لوسائل التواصل الاجتماعي، أدرك البرلمان في وقت مبكر أهمية التواصل مع أفراد المجتمع المحلي عبر هذه القناة. وأصبح فيسبوك منصة توفير المعلومات البرلمانية للمجتمع، بما في ذلك عن الجلسات ومشاريع القوانين وعمل اللجان. وقام البرلمان ببث مباشر للجلسات وجلسات استماع اللجان على هذه المنصة.

ومن المبادرات البارزة الأخرى التي اضطُلع بها في السنوات القليلة الأولى بعد استعادة الديمقراطية سلسلة من المنتديات المجتمعية التي نظمها رئيس مجلس النواب. ودعي نواب الحكومة والمعارضة وممثلو المجتمع المدني لمناقشة مجموعة من المواضيع، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وأهميتها بالنسبة لفيجي. وتم بث هذه المنتديات مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما جذب جمهورا كبيرا في كل مناسبة.

وعن طريق هذه المشاريع الرئيسية، أقام برلمان فيجي اتصالات مع الناس في جميع أنحاء البلاد بعد سنوات عديدة من الغياب عن الحياة المجتمعية.

٤ Parliament of the Republic of Fiji, 2016.

٥ Parliament of the Republic of Fiji, 2017.

وفي السنوات الأولى للبرلمان الجديد، كان ذلك عملا تأسيسيا مهما وفر للمؤسسة أساسا متينا للمشاركة يمكن الاستناد إليه في المستقبل.

وفي الآونة الأخيرة، كانت التكنولوجيا سمة مهمة من سمات أعمال التوعية التي يقوم بها البرلمان. وقد شدد على هذه النقطة الرئيس الحالي، راتو إبيلي نايلاتيكاو، في مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي في يونيو ٢٠٢١: «لقد ضمن البث المباشر لجلسات البرلمان وجلسات استماع اللجان مدى انتشار أوسع، وهو ما أبقى الفيجيين على اطلاع ضمن مشاركتهم في أعمال البرلمان، وحفّز النقاش العام.»[٦] وأشار السيد نايلاتيكاو إلى أن الاستثمارات في الوقت المناسب في مبادرة البرلمان الإلكتروني للبلاد اعتبارا من عام ٢٠٢٠ شملت تطوير وتعزيز مرافق تكنولوجيا المعلومات لضمان الاتصالات الفعالة عبر الإنترنت والافتراضية. وكما لاحظ، كان هذا مهما للمشاركة العامة ولكن أيضا لعمليات البرلمان في أثناء جائحة كوفيد-١٩:

> كان الهدف هو تعزيز إمكانية وصول المواطنين إلى البرلمان للحصول على موارد المعلومات والوصول إلى استفسارات اللجان، لكنه أصبح حاسما في ضمان استمرارية الأعمال في ظل تدابير الإغلاق التي اتُّخذت لمواجهة تفشي الوباء.[٧]

الاستنتاجات والدروس المستفادة

تسلط دراسة الحالة هذه التي أجراها برلمان فيجي الضوء على مختلف المواضيع المبينة في الأقسام الرئيسية من هذا التقرير. وترد فيما يلي قائمة بالدروس الرئيسية المستفادة:

١- **توثيق استراتيجية** تحدد المبادئ التوجيهية للمشاركة وكيفية تقديمها.

٢- **الحصول على دعم رفيع المستوى** للاستراتيجية.

٣- **توظيف موظفين محترفين** يتمتعون بالمعرفة والمهارات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

٤- **الاستفادة من خبرات** الآخرين عند الحاجة.

٥- **استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب والقنوات** للتواصل مع المجتمع.

٦- **التأكد من أن المشاركة تنطوي على التفاعل وجها لوجه وعبر الإنترنت**، عن طريق التواصل مع الأشخاص في المواقع التي يتواجدون فيها، وإحضار الأشخاص إلى البرلمان حتى يتمكنوا من خوض التجربة شخصيا، واستخدام القنوات الرقمية المعاصرة لإشراك المجتمع بانتظام.

٧- **تصميم برامج متكيفة مع ظروف المجتمع المحلي**، ويمكن أن تساعد البرلمانات على تحقيق مشاركة فعالة بغض النظر عن حجمها.

٦ Parliament of the Republic of Fiji, 2021.

٧ Parliament of the Republic of Fiji, 2021.

جنوب أفريقيا: التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الرقابة والمشاركة العامة، مبومالانجا، بلدية منطقة غيرت سيباندي كارولينا، ملعب سيلوبيلا. المذكرات والأسئلة التي قدمها أفراد الجمهور وردود المسؤولين الحكوميين. © برلمان جنوب أفريقيا

جنوب أفريقيا:
إدماج سُبل إشراك الجمهور المجدية

يسلط عمل برلمان جنوب أفريقيا الضوء على الممارسات الجيدة في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة العامة وإدماجها، استنادا إلى متطلبات محددة في دستور البلد. وقد بذل البرلمان جهودا لضمان أن ممارسات المشاركة التي يتبعها:

- تتماشى مع الإجراءات العملية مع السياق الثقافي والتاريخي
- ترسي الرؤية الدستورية في أطر مؤسسية
- تترجم هذه الأطر إلى مبادرات منتظمة وهياكل دعم مؤسسية
- تستخدم الأدوات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف
- تتضمن آليات متسقة للرصد والتقييم.

وتستند دراسة الحالة هذه إلى بحوث المشاركة القائمة، وتحليلات أطر وتقارير المشاركة العامة البرلمانية في جنوب أفريقيا، والمقابلات مع نواب من الجمعية الوطنية والمجلس الوطني للمقاطعات، والممارسين والموظفين.

المشاركة العامة مكرسة في الدستور

اعتُبر اعتماد دستور جمهورية جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٦ في أعقاب انهيار نظام الفصل العنصري لحظة فاصلة في السعي إلى تعزيز المشاركة العامة في صنع القرار. وبدأت هذه العملية باعتماد الحكومة نهجا تشاركيا في صياغة الدستور الجديد الذي استمر في تكريس مشاركة الجمهور في العمليات التشريعية وغيرها من عمليات الحكم. وترتكز ممارسة المشاركة العامة في برلمان جنوب أفريقيا على هذا الوعد الدستوري بالمشاركة العامة من أجل التغلب على تاريخ الإقصاء. ويؤكد هذا المثال كيف يمكن لتاريخ البلد أن يؤثر في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة العامة.

وعلى الصعيد الوطني والإقليمي والبلدي، تمثل الهيئة التشريعية صوت الشعب في الحكم وتحركها ولاية دستورية لإشراك الجمهور في عملياتها وأعمالها. ويرى النائب أرشيبولد نيامبي، رئيس مجلس النواب للجان في المجلس الوطني للمقاطعات، أن «العمل الأساسي للبرلمان هو التأكد من

تسهيل مشاركة الجمهور في جميع الأوقات في القرارات التي تؤثر فيهم». وهذا، كما أوضح بمزيد من التفصيل، «ليس مسألة اختيار، بل هو التزام دستوري» و«ولاية دستورية يتعين علينا، نحن البرلمان، أن نسترشد بها في جميع الأوقات». وفي نقطة مماثلة، شدد سيكومبوزو تشابالالا، المدير الأول للأعمال الأساسية في وحدة دعم القطاع التشريعي، على أهمية «التأكد من أن الجميع، بغض النظر عن العرق، وبغض النظر عن العمر، وبغض النظر عن مكان الإقامة... يشعرون بأنهم جزء من هذه الديمقراطية لأن هناك جهودا متعمدة لإشراكهم».

وتهدف ممارسة المشاركة العامة هذه إلى تصحيح العيوب التي شابت التاريخ السياسي للبلاد عندما، كما لاحظ النائب سيدريك فروليك، رئيس مجلس النواب للجان في الجمعية الوطنية، كانت «تُستخدم البرلمانات [في ظل حكومة الفصل العنصري] لقمع الشعب وحرمانه من حقوقه». وفي معرض تسليط الضوء على المبدأ الهام الذي يسترشد به البرلمان في نهجه إزاء المشاركة العامة، أضاف السيد فروليك:

> البرلمان هو أداة قوية جدا لسن القوانين. ومن المهم بالنسبة لنا أن نستخدم هذه المؤسسة كوسيلة يمكن عن طريقها التعبير عن تطلعات شعبنا وحيث يمكن أن يكون له رأي مباشر في مستقبله وفي مصيره. وعندما لا تسير الأمور على ما يرام، من المهم أن تكون لدينا المنصات نفسها حتى يتمكنوا من إخبارنا مسبقا.

وأفسحت هذه الأحكام الدستورية المجال أمام البرلمان ليكون «مركز سلطة الشعب ومشاركته والحكم الذي يركز على الناس».[٨]

وضع إطار عمل للمشاركة في القطاع التشريعي

تتطلب المشاركة الفعالة استراتيجيات وأطر عمل مدروسة. وأصبح *إطار المشاركة العامة للقطاع التشريعي في جنوب أفريقيا* لعام ٢٠١٣ (المعروف أكثر باسم إطار المشاركة العامة للقطاع التشريعي) المبدأ التوجيهي الشامل الذي يحدد «قواعد ومعايير المشاركة العامة داخل القطاع التشريعي».[٩]

وقد أنشئ الإطار تعاونيا عن طريق شبكة الهيئات التشريعية الوطنية ودون الوطنية، وهو يرتكز على منتدى رؤساء البرلمانات في جنوب أفريقيا. وشارك أصحاب المصلحة الرئيسيون، بمن فيهم النواب والمسؤولون، في صياغة الإطار وتنفيذه، مما يضمن أن تصبح القرارات السياسية حقيقة واقعة. وأوضح السيد تشابالالا ما يلي:

> أنشأ منتدى رؤساء البرلمانات أمانة... تسمى دعم القطاع التشريعي... وتقع داخل البرلمان. والبرلمان مسؤول عن ضمان الأداء الفعال لهذا المكتب... وتراقب تلك الأمانة تنفيذ أطر المشاركة في مختلف الهيئات التشريعية، وتوفر أيضا الدعم... ويجتمع رؤساء البرلمانات على أساس ربع سنوي... لتقييم كيفية أدائهم في عملهم، وتنفيذ هذا التسهيل لمشاركة الجمهور في عمليات الهيئة التشريعية.

ووضع برلمان جنوب أفريقيا نموذجا للمشاركة العامة. ويحدد *تقرير الإرث للولاية الخامسة للبرلمان* ٢٠١٤-٢٠١٩ أهداف وأغراض نموذج المشاركة العامة على النحو التالي:

> يحدد النموذج الآليات والعمليات التي يمكن للبرلمان عن طريقها توفير مشاركة عامة ذات مغزى ومشاركة في عملياته التشريعية وغيرها.
>
> ويهدف إلى تحسين دعم الاتصالات لأعمال البرلمان، والتعليم العام، وتوفير المعلومات، ووصول الجمهور إلى عمليات البرلمان في السعي لزيادة مشاركة الناس من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية للبلاد. ويزيد النموذج أيضا من مساءلة النواب أمام الشعب بوصفهم ممثليهم المنتخبين عن طريق إنهاء دورة المشاركة العامة بدورة تعقيب. وفضلا عن ذلك، فإنه يدمَج في برنامج الرقابة والمساءلة بحيث توجه المدخلات الواردة عن طريق أنشطة المشاركة العامة إلى اللجان البرلمانية المناسبة ويؤخذ بها في برامج كل منها.[١٠]

٨ Parliament of the Republic of South Africa, 2019b.

٩ South African Legislative Sector, 2013: 30.

١٠ Parliament of the Republic of South Africa, 2019b: 53.

الشكل ١: نموذج المشاركة العامة في جنوب أفريقيا

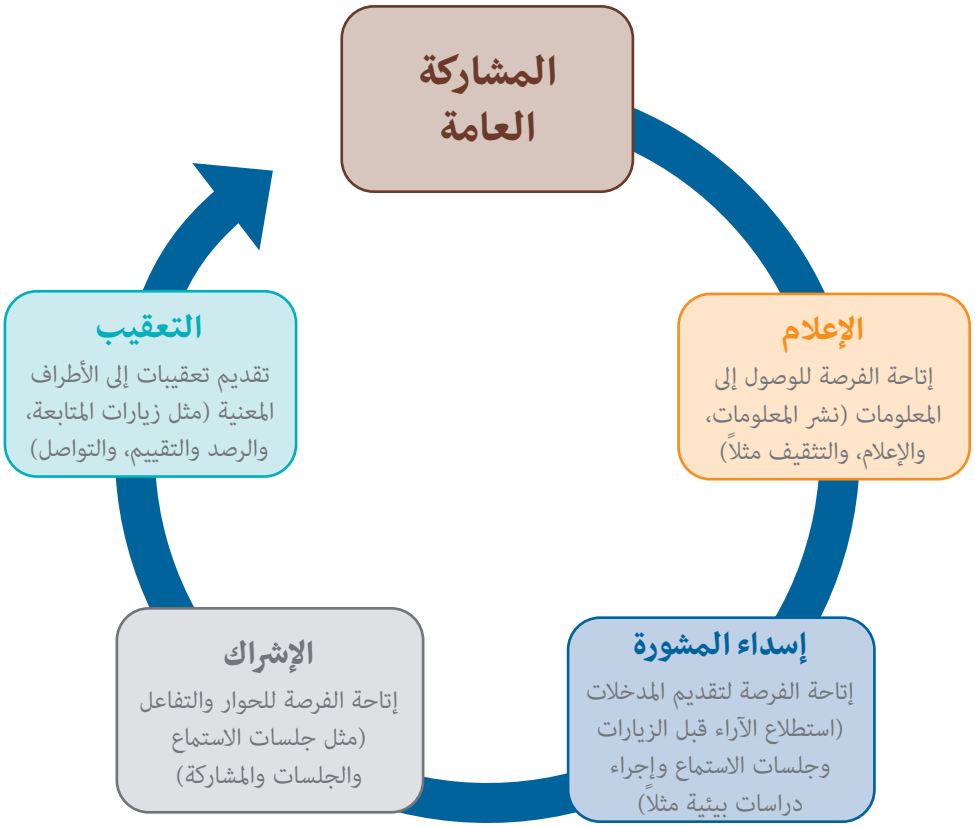

وتحدث السيد تشابالالا، الذي شارك مباشرة في صياغة وتنفيذ نموذج المشاركة العامة، عن دور البرلمان بالعبارات التالية:

> يعمل البرلمان بطريقة تساعد على توفير الموارد لكل هذه الخطوات بشكل فردي بحيث تكون فعالة للغاية. وعندما نعلم الجمهور، يجب أن نعلمه بحيث يشارك على أساس مستنير. ويجب علينا أيضا ضمان إجراء مشاورات فعالة. ولكن الأهم من ذلك هو أن القطاع التشريعي في جنوب أفريقيا، بما في ذلك البرلمان، يريد الوصول إلى هذا المستوى من المشاركة حيث نكون في شراكة مع الشعب.

وفي الوقت نفسه، أبدى السيد فروليك الملاحظة التالية:

> تشكل المشاركة العامة ركيزة أساسية لنموذج الرقابة والمساءلة. ويتجلى ذلك خاصة في الأوقات التي تنفذ فيها اللجان برامجها سواء كان ذلك من حيث سن قوانين جديدة، أو تعديل القوانين القائمة، أو عقد جلسات الاستماع العلنية، أو القيام بزيارات رقابية إلى جميع أنحاء البلاد... والمشاركة العامة، بالنسبة لنا، غير قابلة للتفاوض.

وسلط الضوء على أهمية تصميم أطر شاملة:

> يجب أن نضع في اعتبارنا دائما أن كل صوت في المجتمع مهم، سواء كان صادرا عن شخص مؤثر جدا، أو منظمة غير حكومية، أو المجتمع المدني، أو مؤسسة أكاديمية، أو شخص فقير يعيش في قرية ريفية نائية، أو زعيم تقليدي، أو قائد ديني. وكل هذه الآراء المختلفة تحتاج إلى أن تؤخذ على محمل الجد. ولهذا السبب يجب عليك تصميم عملية المشاركة العامة الخاصة بك بطريقة شاملة بحيث يتم سماع أصوات الناس. وفي نهاية المطاف، نحن نمثل تلك الأصوات المختلفة.

ووفقا للسيد فروليك، فإن هذا الالتزام بإطار للمشاركة ينعكس أيضا في الميزانية البرلمانية:

> في ميزانيات اللجان، فضلا عما نسميه ميزانيات الطوارئ، ننفذ الترتيبات والمخصصات اللازمة لضمان عدم إهمال هذا الجانب المهم والحيوي جدا من صنع القوانين والتعاون مع المواطنين. ولهذا السبب شهدنا زيادة تدريجية فيما يُخصص للمشاركة العامة، ليس فقط من حيث المال وإنما أيضا الموارد البشرية وإعادة هيكلة العمليات الداخلية حتى نتمكن من التعبير عن إرادة الشعب بالكامل.

ومن الصعب تحديد الميزانية الدقيقة والموارد البشرية المخصصة للمشاركة العامة في برلمان جنوب أفريقيا، لأن مبادرات المشاركة متأصلة في مختلف أجزاء الهيئة التشريعية. ولكن من الواضح أن المؤسسة ككل تخصص موارد كبيرة لهذه المبادرات. فإضافة إلى تخصيص الموارد المالية لإدماج المشاركة

العامة، أنشأ البرلمان أيضا تدريبا للأعضاء والموظفين، كما يوضح السيد فروليك:

> بعد كل انتخابات، يظهر أعضاء جدد... ولذلك من المهم تعريف هؤلاء الأعضاء بسرعة كبيرة بطريقة عمل المشاركة العامة وسبب أهميتها. فيجب أن تكون لديكم دورات تدريبية مخصصة للنواب، حيث يمكنكم أيضا جلب عناصر معينة من المجتمع المدني، ولكن أيضا النواب السابقين الذين يمكنهم المجيء وتبادل خبراتهم مع النواب الجدد حتى يتمكنوا من تسلم الراية وتحسين ما نقوم به.

ويشكل كل من نموذج المشاركة العامة، وإطار المشاركة العامة للقطاع التشريعي، والموارد المالية والبشرية المخصصة للمشاركة مجتمعة إطارا شاملا يترجم الرؤية الدستورية إلى واقع قابل للتحقيق.

ترجمة الإطار إلى مشاركة برلمانية

يتم تنفيذ نموذج المشاركة العامة عن طريق عدد من الأنشطة المؤسسية الجارية. ويتم التخطيط لمبادرات المشاركة بطرق تعزز الوصول والتماسك الاجتماعي، مع إيلاء اهتمام خاص للغة والأماكن والتفاعل مع المجتمعات الريفية غير المتصلة رقميا.

ونُفذت نسبة كبيرة من الأنشطة عن طريق المجلس الوطني للمقاطعات الذي يمثل المقاطعات التسع في الهيئة التشريعية الوطنية. وذكر البرلمان ما يلي:

> هذه البرامج التابعة للمجلس الوطني للمقاطعات هي أمثلة مرجعية في القطاع التشريعي تصور التقارب بين الرقابة والمساءلة، ووضع القوانين، والمشاركة العامة، والولايات الحكومية التعاونية للبرلمان.[١١]

وترد فيما يلي تفاصيل بعض هذه الأنشطة:

- يوفر **أسبوع المقاطعات** مساحة متسقة للتفاعل والتعقيب البرلمانيين مع المقاطعات والقادة وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين. ويخصص المجلس الوطني للمقاطعات أسبوعا واحدا، كل سنة أو سنتين، لأعمال الرقابة في المقاطعات بالاشتراك مع الهيئات التشريعية الإقليمية. وكانت هناك ستة برامج لأسبوع المقاطعات إبّان الولاية الخامسة للبرلمان (٢٠١٤-٢٠١٩).
- ويساعد **أسبوع الحكومة المحلية** المؤسسة على تعزيز علاقتها مع رابطة الحكومة المحلية في جنوب أفريقيا عن طريق نقل البرلمان إلى البلديات في جميع أنحاء البلاد. وكان أسبوع الحكومة المحلية، منذ إنشائه في عام ٢٠١٢، بمثابة «منصة مهمة للغاية لتبادل الدروس والنظر في حلول للتحديات التي تواجهها الحكومة المحلية».[١٢] وأوضح السيد نيامبي أن المبادرة تجعل الحكومات المحلية تدرك أنها مركز التنسيق لتقديم الخدمات.
- نهج **إخراج البرلمان إلى الشعب** يأخذ البرلمان إلى أجزاء مختلفة من البلاد، عادة في المناطق النائية ذات البنية التحتية المحدودة. وكان النشاط، منذ إنشائه، يحدث بانتظام في آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر من كل عام. وقد شجع على زيادة فرص الوصول إلى البرلمان وشجع تحسين المشاركة عن طريق تثقيف الجمهور. ويشمل أنشطة ما قبل الزيارة الموجهة إلى المجتمعات المحلية والتي يليها البرنامج نفسه. وأضيفت مرحلة ثالثة، تعرف باسم «جلسة التبليغ»، خلال البرلمان الخامس (٢٠١٤-٢٠١٩) كوسيلة للتعقيب على أنشطة الحكومة من حيث تقديم الخدمات.

وفيما يخص البرنامج، قال السيد نيامبي ما يلي:

> تأكدوا من أن أصحاب المصلحة المعنيين، أي الوزراء المعنيين، والمبعوثين المعنيين في المقاطعة وقيادة الحكومة المحلية في البلدية المعينة وقيادة الكيانات المملوكة للدولة المعنية، يُجبرون على الحضور ويُمنح الجمهور الفرصة لطرح أسئلته، والتعبير عن شواغله ومشكلاته والتعليق على ما يراه جيدا.

وشرح السيد فروليك النشاط بالعبارات التالية:

> لدينا فرق عمل... فرق طليعية تخرج إلى المناطق المختلفة لتعميم جلسات الاستماع العامة التي ستعقد وسيروج لها. ونحن نستفيد على نطاق واسع من المحطات الإذاعية المجتمعية حتى نتمكن من التواصل مع الناس بلغتهم حتى يتمكنوا من فهمنا. وإننا نستفيد أيضا من المقالات المنشورة في الصحف وغيرها من المنشورات وعلى الموقع الإلكتروني للبرلمان المحدث حاليا بأحدث المعلومات الوجيهة. ومفتاح هذه المشاركة هو اللجان من أجل ضمان وصولنا قدر الإمكان إلى جميع سكان بلدنا.

ولما كان البرنامج يجمع بين أعضاء المجلس الوطني للصحافة، وأعضاء مجلس الوزراء (على المستوى الوطني)، وأعضاء المجلس التنفيذي (على مستوى المقاطعات)، وأعضاء مجالس البلديات (على مستوى الحكم المحلي)، فإنه ييسر التفاعل المباشر بين الجمهور وممثليهم من جميع مجالات الدولة الثلاثة. ويشارك البرلمانيون بنشاط في جميع الأحداث، وهم في الواقع مفتاح نجاح البرنامج.

- وتمكن مبادرات **المشاركة القطاعية** البرلمان من «التركيز على مجموعات المصالح الخاصة المحددة عن طريق تزويدها بمنصة لإثارة القضايا التي تواجهها يوميا فيما يتعلق بتقديم الخدمات أو تنفيذ القوانين أو السياسات الحكومية، فضلا عن فرصة لتقديم توصيات أو اقتراحات لاتخاذ إجراءات علاجية».[١٣] وقدم لوفويو تيالي، رئيس فريق مكتب الديمقراطية البرلمانية في مقاطعة كيب الشمالية، بعض الأمثلة:

> يُعقد برلمان للشباب في ١٦ حزيران/يونيو من كل عام. ونقوم بتسهيل هذه العمليات في برلمان المرأة في آب/أغسطس، حيث تجري المشاركات «محادثة» يُطلعن فيها على التقدم المحرز في قضايا تمكين المرأة.

١١ Parliament of the Republic of South Africa, 2019b: 12.

١٢ Parliament of the Republic of South Africa, 2014: 22.

١٣ Parliament of the Republic of South Africa, 2017a: 39.

وتشمل آليات المشاركة الأخرى **مشاركة الجمهور في سن القوانين** (حيث تسهل الجمعية الوطنية والمجلس الوطني للمقاطعات مشاركة الجمهور، ولا سيما منظمات المجتمع المدني، في عملية التشريع)، **ومعالجة الالتماسات** (التي تنقسم إلى مراحل مختلفة: النظر، والتحقيق الأولي، والإحالة، والاستئناف) **والأنشطة الخاصة باللجان** (حيث يمكن للجمهور الوصول إلى جميع جلسات المجلسين واجتماعات اللجان). وهذه الآليات دليل آخر على الطرق العديدة التي يجري بها بنشاط تشجيع المشاركة العامة في العمليات البرلمانية.

المنصات وهياكل الدعم

لا تتطلب المشاركة استراتيجية فحسب، بل تتطلب أيضا التزاما بتزويدها بالموارد اللازمة. وتحقيقا لهذه الغاية، ينفذ البرلمان مختلف مبادراته للمشاركة العامة عن طريق مجموعة من هياكل الدعم:

- تركز **مكاتب الدوائر الانتخابية البرلمانية** على «التوعية الهيكلية» لتعزيز التفاعل بين النواب وأفراد الجمهور في دوائرهم الانتخابية. ويعني نظام التمثيل النسبي القائم على القائمة المغلقة المعتمد للانتخابات في جنوب أفريقيا أن النواب لا ينتخبون مباشرة من الدوائر الانتخابية الفردية. وبدلا من ذلك، تقوم الأحزاب بتعيين دوائر انتخابية جغرافية لنوابها بناء على مخصصات مقاعدها. ويحق لهم الحصول على بدل شهري لكل نائب لإدارة مكتب دائرة انتخابية، ويتخذ كل حزب سياسي ترتيبات الدوائر الانتخابية الخاصة به. ويوجد ٣٥٠ مكتبا في جميع أنحاء البلاد. وشرح السيد فروليك هذه الآلية كما يلي:

> أنت تعرف بالضبط أين تقع عملياتك وما يمكنك القيام به هناك. وذهابك إلى الدوائر الانتخابية هو من أهم نقاط التفاعل قيمة لأنه يخرجك من السياق الرسمي لبيئة سن القوانين ويربطك بشعب بلادك. وهناك يمكنك أن ترى تنفيذ أو عدم تنفيذ القوانين التي وضعتها على أرض الواقع.

وشدد السيد فروليك على أن هذا الاتصال المحلي مهم للنواب والجمهور:

> في حالتي، يقع مكتب دائرتي الانتخابية على الجانب الآخر من الطريق من أكبر مستشفى عام في مقاطعة كيب الشرقية. لذلك لديك تدفق منتظم من الأشخاص الذين يذهبون إلى المستشفى ولا يحصلون على العلاج والخدمة التي يعتقدون أنه كان ينبغي عليهم الحصول عليها، والذين يأتون بعد ذلك إلى المكتب ويتوقعون منك التدخل... لذا فإن مشاركة عضو في البرلمان في الدائرة الانتخابية لا تقدر بثمن على الإطلاق.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لأنشطة الدوائر الانتخابية في غرس فكرة أن المشاركة العامة في العملية الديمقراطية لا تنتهي بالإدلاء بالأصوات في صناديق الاقتراع. وبدلا من ذلك، فإن المشاركة العامة في جنوب أفريقيا تعني التفاعل المستمر بين المسؤولين المنتخبين والأحزاب والناخبين.

- وتهدف **مكاتب الديمقراطية البرلمانية**، التي أُنشئت في عام ٢٠٠٩، إلى إيجاد سبل للمشاركة الريفية في البرلمان. وخلافا لمكاتب الدوائر الانتخابية، تقع تلك المكاتب مباشرة تحت رعاية المؤسسات البرلمانية والمسؤولين، ومن ثم فهي أكثر حيادية سياسيا في تفاعلاتها مع الجمهور. وإن وجود مكتبين مؤسسيين مختلفين يديران في وقت واحد وبشكل منهجي الجانبين السياسي والإداري للمشاركة العامة يضمن وصولا أوسع وأكثر شمولا.

وأنشئت مكاتب في مقاطعات كيب الشمالية والشمالية الغربية وليمبوبو. وتنظم المكاتب أنشطة توعية مجتمعية لتثقيف الجمهور والحصول على تعليقات من المجتمعات المحلية التي تفتقر إلى الوسائل الحديثة للوصول إلى البرلمان. وأبدى السيد تيالي الملاحظة التالية:

> عندما تكون هناك مشاريع قوانين قيد النظر، فإننا ننظم وننفذ ما يُعرف باسم برامج التوعية، حيث نقوم بتثقيف المواطنين وإعلامهم حتى يفهموا ما هو البرلمان، وكيف يؤثر في سبل عيشهم وحياتهم اليومية، ولماذا من المهم بالنسبة لهم المشاركة عندما تكون هناك مشاريع قوانين... وفي عملية الرقابة.

- **مكاتب التعليم البرلماني** هي الجزء الثالث من المعادلة. ويعمل فيها موظفون مسؤولون عن تثقيف الجمهور بشأن أنشطة البرلمان وكيف تتلاءم المؤسسة مع السياق الديمقراطي الأوسع نطاقا في جنوب أفريقيا. وأشارت شيرلي مونتشو، مديرة قسم الإنتاج والنشر في خدمات الاتصالات البرلمانية، إلى أن البرلمان غالبا ما يتم الخلط بينه وبين السلطة التنفيذية، وخاصة في المناطق الريفية.

وتوفر مكاتب الدوائر الانتخابية ومكاتب الديمقراطية ومكاتب التعليم مجتمعة إطارا شاملا للمشاركة المؤسسية. ويؤكد ظهور كل من مكاتب الدوائر الانتخابية (أي السياسية) والديمقراطية (أي الإدارية) سمة رئيسية من سمات المشاركة في جنوب أفريقيا، بمعنى أنها تمثل كلا من الجانبين السياسي والمؤسسي للعملة.

الأدوات

يتم تنفيذ المشاركة العامة كجزء من استراتيجية اتصالات شاملة. وتقع مسؤولية المشاركة على عاتق مختلف الأقسام والإدارات، بما في ذلك وحدة الإنتاج والنشر، ومكتب التعليم العام، ووحدة العلاقات العامة، التي تستخدم الموقع الإلكتروني البرلماني ومختلف منصات التواصل الاجتماعي – وخاصة فيسبوك وتويتر ويوتيوب وإنستغرام – لإشراك الجمهور. وكما أوضحت السيدة مونتشو، تحرك البرلمان بسرعة خلال جائحة كوفيد-١٩ وفترات الإغلاق المرتبطة بها، حيث أطلق بثا مباشرا لجميع جلسات مجلس النواب واللجان على التلفزيون البرلماني ووسائل التواصل الاجتماعي من أجل تزويد المجتمع بإمكانية الوصول المستمر إلى أعماله الأساسية:

> باستخدام أدوات متنوعة، يمكننا ضمان أن جمهورنا لديه ما يكفي من الخيارات. وأن لديه خيارا بشأن المكان الذي يمكنه الذهاب إليه والتواصل معنا، وهذا ما نقوم به للوصول إلى الناس.

ويقوم البرلمان بانتظام بتحسين موقعه الإلكتروني بما يتماشى مع الاتجاهات الناشئة من أجل توفير تجربة مستخدم أفضل. ومع ذلك، فإن محدودية الوصول إلى الإنترنت والفجوة الرقمية المتأصلة تضعف المشاركة الرقمية.

وتتمثل إحدى الاستراتيجيات لدعم المشاركة الأوسع نطاقا في ضمان حرية الوصول إلى المواقع الإلكترونية البرلمانية وعدم فرض رسوم عليها كجزء من اشتراكات الإنترنت أو الهاتف المحمول الخاصة بالمستخدم. ويعمل البرلمان على هذا النهج.

ومن أجل الوصول إلى قطاعات أقل اتصالا رقميا من الجمهور، ينشر البرلمان أيضا معلومات في الصحف الوطنية والمحلية، ويستخدم منصات الرسائل القصيرة لإرسال الرسائل، ويتواصل عن طريق البرامج الحوارية على القنوات التلفزيونية، مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة، والمحطات الإذاعية. وأوضحت السيدة مونتشو ما يلي:

> نحن نتواصل عبر محطات الإذاعة المجتمعية... ونقوم بطباعة كتيبات وتوزيعها في المناطق المحلية، والاتصال بأصحاب المصلحة في قاعدة بياناتنا وفي قواعد البيانات البلدية في المحافظات، حتى نتمكن من إظهار أننا نتعامل معهم بشكل هادف.

ومن أجل تعزيز المشاركة الواسعة النطاق والشاملة، يؤخذ التنوع اللغوي للبلد أيضا في الاعتبار في ترتيبات جلسات الاستماع العلنية. وأوضح السيد فروليك:

> لدينا ١١ لغة رسمية في البلاد ونحن مسؤولون أيضا عن ضمان الاعتراف الواجب بجميع هذه اللغات. لذا نستعين دائما بخدمات اللغات الخاصة بنا عندما نتفاعل مع الجمهور.

ويصدر البرلمان، عن طريق وحدة الإنتاج والنشر، جميع المنشورات بجميع اللغات الرسمية. وذكرت السيدة مونتشو أيضا أنه مع ظهور كوفيد-١٩ والقيود المفروضة على التجمعات العامة (بما في ذلك الزيارات إلى المجتمعات الريفية)، كثف البرلمان استخدامه لوسائل الاتصال البديلة. وشمل ذلك التعاون مع شركات خارجية من أجل البث المباشر المتزامن والبث المباشر لمختلف جلسات الاستماع التي تعقدها اللجان.

الرصد والتقييم

تتضمن الخطوة الأخيرة في إضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة تقييم النتائج من أجل صقل الممارسات ومعالجة التحديات. ويوفر الرصد والتقييم التعقيبات التي تسمح للبرلمان بتحسين المشاركة العامة. وقد أضفى برلمان جنوب أفريقيا الطابع المؤسسي على الرصد والتقييم في عمله، على النحو المبين في إطار الإدارة الاستراتيجية لعام ٢٠٢٠[١٤] الذي يشرح كيف يتلاءم الرصد والتقييم مع العملية الشاملة.

ووفقا للسيد فروليك، فإن مبادرات الرصد والتقييم تهدف إلى ضمان أن يصبح النواب والمسؤولون «أكثر علمية في الطريقة التي نخطط بها وننفذ ثم نعالج الأنشطة المختلفة التي نشارك فيها». وأبدى الملاحظة الإضافية التالية:

> كانت المشاركة العامة وخاصة النموذج، بالنسبة لنا، عملية مستمرة حيث نقوم بتحسين نهجنا، ونرى ما ينجح، ونرى ما يمكننا القيام به بشكل أفضل، ونرى كيف يمكننا تحسين عملياتنا الخاصة، ونرى كيف يمكننا إعادة تنظيم أنظمتنا الخاصة لتحقيق النتيجة الأكثر استحسانا.

وشدد السيد نيامبي أيضا على أهمية الرصد والتقييم، مشيرا إلى أنه «في جميع هذه العمليات، من الجيد تقييم ورصد ما تقومون به للتأكد من أنكم تتحسنون وأنكم تماشون مع ما تريدون تحقيقه». وأوضح أيضا كيف يستخدم الرصد والتقييم بعد ذلك لتحسين عملية إشراك الجمهور:

> لدينا وحدة الرصد والتقييم الخاصة بنا في البرلمان... ولدينا ما نسميه مكتب الميزانية البرلماني، الذي يعمل به باحثون مؤهلون تأهيلا عاليا. وهذا المكتب مستقل عن المؤسسة. ولديه مديره الخاص وموظفوه وباحثوه. وهم يعدون دائما تحليلا للإشارة إلى ما يحدث بشأن سياسة معينة، وعملية معينة، وكيفية ومكان إنفاق الأموال، وماهية الوضع. وبمجرد أن يفعلوا ذلك، سيأتون إلينا دائما ويشرحون لنا الوضع وما الذي يجب تحسينه.

ولذلك يجري الرصد والتقييم من أجل تقديم تعقيبات بشأن أثر الأنشطة الحكومية، وكذلك بشأن كيفية تأثير المشاركة على برامج البرلمان، والمساعدة في صقل أنشطة إشراك الجمهور. وتدمج آليات الرصد المنتظمة (مثل سجلات الحضور في المناسبات) وآليات التقييم المنتظمة (مثل الدراسات التي تقيس فعالية الأنشطة) في المشاركة العامة. وحتى الآن، أجرى البرلمان تقييمين ذاتيين أجرتهما لجان من النواب والخبراء السابقين. واستكشف التقييم الذاتي الأول، الذي أجري في عام ٢٠٠٩، ولاية البرلمان.[١٥] وركز المشروع الثاني، الذي اكتمل في عام ٢٠١٥، على التأثير.[١٦]

ومن الطرق الأخرى التي يسعى بها البرلمان إلى تحسين نهجه في المشاركة باستمرار التكليف بإجراء «عمليات مستقلة لتقييم الأثر» من أجل تعزيز «صنع القرار القائم على الأدلة».[١٧] وتجرى هذه التقييمات عن طريق مؤسسات خارجية «باستخدام إطار مماثل للتمكين من تحليل الاتجاهات واتساقها» وتشمل التنوع اللغوي للبلد في اختيار الأساليب.[١٨]

وأظهر أحد التقييمات المركزية، الذي أجري على ثلاث فترات بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٩ ونشر في عام ٢٠٢٠، أنه في حين لا تزال التحديات قائمة، أحرز البرلمان باستمرار تقدما في نتائج المشاركة العامة. وقد تحسن فهم الجمهور لولايات البرلمان – أي سن القوانين، والرقابة التنفيذية، وتعزيز المشاركة العامة – بمعدل ٢٧ في المئة على مدى الفترات الثلاث، في حين زادت التقييمات العامة لفعالية البرلمان في الوفاء بولاياته بنسبة ٤ في المئة (وضع القوانين)، و٢٧ في المئة (الرقابة التنفيذية)، و٥,٧ في المئة (تعزيز المشاركة العامة).[١٩]

١٤ Parliament of the Republic of South Africa, 2019a.

١٥ Parliament of the Republic of South Africa, 2009.

١٦ Parliament of the Republic of South Africa, 2017.

١٧ وثيقة داخلية مقدمة من برلمان جمهورية جنوب أفريقيا

١٨ وثيقة داخلية مقدمة من برلمان جمهورية جنوب أفريقيا

١٩ وثيقة داخلية مقدمة من برلمان جمهورية جنوب أفريقيا

وحدثت تحسينات في نسبة الأشخاص المشاركين في العديد من أنشطة المشاركة العامة للبرلمان. وفي حين زادت المشاركة الفعلية عن طريق المنصات الخمس الأولى بمعدل ٧ في المئة بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، انخفضت نسبة الأشخاص الذين لم يشاركوا أبدا في أي من الأنشطة والمنصات من ٧٢ في المئة إلى ٦٤ في المئة خلال الفترة نفسها. وكانت هناك أيضا زيادة سريعة في نسبة الأشخاص الذين يستفيدون من أدوات المشاركة الرقمية للبرلمان مثل وسائل التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة والموقع الإلكتروني. وتزامن ذلك مع انخفاض ملحوظ في نسبة الأشخاص الذين يتصلون بالبرلمان عبر التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة والاتصال الشخصي، مما يعكس ربما الأنماط المتغيرة لاستخدام وسائل الإعلام في جميع أنحاء المجتمع.

وأظهرت دراسة أجرتها مجموعة الرصد البرلمانية في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ أن ٧٩ في المئة من المجيبين يرون أن عملية التعقيب في البرلمان غير كافية.[٢٠] وهذا يؤكد آراء السيد تيالي بشأن تحديات عملية التعقيب، كما ذكر آنفا. وأبدت ماديميتسا موليكوا، مديرة قسم الاتصال الإقليمي والبلدي، بالملاحظة التالية:

> نحن مهتمون بدعوتهم والتفاعل معهم وما إلى ذلك، ولكننا لا نملك الحماس والطاقة نفسها، في شكل طاقة مؤسسية، للرجوع إلى المجتمعات ومنحها تعقيبات بالوتيرة نفسها. وكل ما نفعله هو أننا نشارك التقرير – أي نضع التقرير على الموقع الإلكتروني. وما أقوله إننا ذهبنا إلى هذه المجتمعات للتحدث معها، فمن المنطقي أن نحتاج إلى الرجوع إليها.

ويدير البرلمان أيضا آلية للتعقيب ويقدم تقارير عن القرارات المتعلقة بالقضايا التي أثيرت خلال جلسات الاستماع العامة وغيرها من برامج المشاركة. وكما قال السيد تيالي، «سيأتي نائب ويقدم إحاطة للناخبين، موضحا ما يفعلونه في البرلمان، ويجمع ردود الفعل والمدخلات من المجتمع». وكان الهدف من «جلسة التبليغ» التي أجراها البرلمان الخامس في عام ٢٠١٨ (انظر أعلاه) هو تحسين الإبلاغ عن برنامج إخراج البرلمان إلى الشعب الذي عقد في العام نفسه وتقديم تعليقات بشأن تقديم الخدمات استنادا إلى القضايا «التي أثيرت في برامج ما قبل الزيارة والبرامج الرئيسية للبرنامج».[٢١] وهذا يدل على التزام البرلمان بالعمل على تحسين حلقة التعقيب.

الاستنتاجات والدروس المستفادة

على مدى العقود الثلاثة الماضية، أصبحت المشاركة العامة تدريجيا جزءا لا يتجزأ من جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أن النهج يخضع للتحسين باستمرار، فقد وصل إلى نقطة النضج ومن ثم يمكن استخلاص عدد من الدروس. وإن تضمين هذه الممارسة في البرلمانات أمر أساسي لإيجاد مشاركة مستدامة ومستمرة تمتد إلى ما هو أبعد من إدارة سياسية أو دورة انتخابية معينة. وتبين دراسة الحالة لجنوب أفريقيا الممارسات الجيدة التالية للمشاركة:

١- **مواءمة هياكل المشاركة العامة مع السياق التاريخي:** ترتكز المشاركة العامة دائما على البلد الذي تجري فيه. وفي حالة جنوب أفريقيا، أدى تاريخ الفصل العنصري والإقصاء إلى تكريس المشاركة العامة كجانب أساسي من جوانب الديمقراطية في جنوب أفريقيا في الدستور.

٢- **ترجمة الرؤية الدستورية إلى أطر عملية:** لدى برلمان جنوب أفريقيا إطار المشاركة العامة لكل من الآلية والقطاع التشريعي للقطاع. وتبين هذه الأمور مجتمعة كيف يمكن تحقيق وعد دستوري عن طريق إطار قابل للتحقيق. وتشجع فكرة القطاع التشريعي في جنوب أفريقيا على اتباع نهج أكثر شمولية للمشاركة العامة التشريعية على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد.

٣- **إنشاء منظومة للمشاركة المنتظمة:** تؤدي المبادرات المنتظمة، المدعومة بنظام من هياكل الدعم والميسرة باستخدام الأدوات الوجيهة، إلى إنشاء منظومة للمشاركة. وإضافة إلى ذلك، يتعاون مجلسا البرلمان في مبادرات المشاركة. ويعمل المسؤولون والنواب عن كثب لإدامة هذا الترتيب، وهو ما يساعد على تجنب العمل في الصوامع وفي الأغراض المتقاطعة، فضلا عن مواءمة الموارد البشرية والمادية نحو تحسين مثل هذه المبادرات.

٤- **إنشاء نظم للرصد والتقييم:** تنطوي الخطوة الأخيرة من إضفاء الطابع المؤسسي على العملية على رصد المبادرات وتقييمها بحيث يمكن مواصلة بلورة ممارسات إشراك الجمهور والتصدي للتحديات. ويعمل هذا أيضا كوسيلة لإغلاق حلقة التعقيب، عن طريق إظهار نتائج المشاركة لأعضاء المجتمع والنواب الذين شاركوا في المبادرات.

٢٠ Doyle, 2017: 10.

٢١ NCOP, 2018.

المملكة المتحدة جولة مصحوبة بمرشدين في برلمان المملكة المتحدة. الشروط والأحكام: هذه الصورة ومقاطعها منشورة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٣,٠ غير الموطّن (CC BY 3.0). © برلمان المملكة المتحدة / Roger Harris

المملكة المتحدة: عدم إغفال أحد

تبحث دراسة الحالة هذه الاستراتيجيات المستخدمة للتواصل والمشاركة في برلمان المملكة المتحدة (كل من مجلس العموم ومجلس اللوردات). وفي أي عام عادي، ينفق البرلمان ما يزيد قليلا على ١٠ ملايين جنيه إسترليني على التعليم والتوعية. والنتيجة هي أنه في ٢٠١٩-٢٠٢٠، وصل البرلمان إلى ٧٣٨ ١٨٩١ شخصا عن طريق هذه المبادرات. وزار المركز التعليمي ٢٣٨ ٧٠ تلميذا من ٢٧١١ مدرسة، وفي المتوسط، كان هناك ٢٩ نشاطا للمشاركة لكل دائرة انتخابية، لتصل إلى ٤١ في المئة من مدارس المملكة المتحدة.[٢٢]

وتصف المؤسسة في استراتيجيتها هذا النهج بأنه «مشاركة مستهدفة»، حيث تركز على تحديد مجتمعات محلية معينة لا تزال ممثلة تمثيلا ناقصا في السياسة والبرلمان والتعامل معها. وتقدم هذه الاستراتيجية مثالا مفيدا للبرلمانات لأنها تنطوي على ما يلي:

- محاولة ربط المواطنين غير المنخرطين الذين يصعب الوصول إليهم بالبرلمان بنشاط
- تثقيف الشباب على الصعيد الوطني
- مقابلة المواطنين أينما كانوا خارج البرلمان
- العمل مع الشركاء المحليين لاستهداف المشاركين والمحتوى.

استهداف النافرين

ينظر البرلمان في كيفية توسيع وتعميق المشاركة العامة منذ ما يقرب من ٢٠ عاما. وفي عام ٢٠١١، أصدرت جمعية هانسارد تقريرا بعنوان *ربط المواطنين بالبرلمان*. وركزت على التعامل مع السكان الذين يصعب الوصول إليهم وسلطت الضوء صراحة على التحديات التي قد ينطوي عليها ذلك:

> إن التواصل بشكل أكثر فعالية مع المجموعات التي يصعب الوصول إليها لن يتحقق عن طريق تغيير «جذري» واحد، ولا يمكن تحقيقه على المدى القريب، بل يتطلب عددا من التغييرات التراكمية الأصغر.[٢٣]

وقدم التقرير سلسلة من التوصيات تشجع على الجمع بين مزيج من التعليم الرسمي وغير الرسمي وأشكال المشاركة التقليدية والجديدة – المحلية والرقمية في المقام الأول.

٢٢ Parliament of the United Kingdom, 2020a.

٢٣ Hansard Society, 2011a: v.

ومنذ نشر التقرير، صاغ البرلمان استراتيجيته للمشاركة العامة عن طريق استهداف المجموعات غير المنخرطة بشكل استراتيجي. والطموح المعلن لاستراتيجية[٢٤] للمشاركة العامة لعام ٢٠٢٥ هو:

> أن يؤمن الناس بأن البرلمان وثيق الصلة بهم؛ وأن يشارك الناس في البرلمان أينما كانوا في المملكة المتحدة؛ وأن يشارك الناس بنشاط؛ وأن يكون للمشاركة تأثير.

ووصف إيدج ووتورن، المدير الإداري السابق للمشاركة في برلمان المملكة المتحدة، تطور الاستراتيجية:

> بدأنا على نطاق صغير جدا... بإخراج المعلومات. ولذلك كنا نخبر الناس عن الإجراءات وكيف تسير الأمور... وببساطة كانت رحلتنا هي أن ندرك إلى حد كبير أننا في الواقع لا نريد فقط تعميم المعلومات، ولكننا نريد حقا التفاعل، ونحتاج إلى أن نكون حيث يوجد الناس.[٢٥]

ولتحقيق هذه الأهداف، بذل فريق المشاركة العامة جهودا كبيرة منذ عام ٢٠١٥ لفهم من هو غير منخرط في المملكة المتحدة بالضبط. ولاحظ ديفيد كلارك، رئيس قسم التعليم والمشاركة في برلمان المملكة المتحدة، ما يلي:

> قبل خمس سنوات، عندما وصلت إلى البرلمان... كنا نحاول الوصول إلى أي شخص ممكن... لأننا كنا نخشى أننا إذا استهدفنا الناس، سيبدو الأمر وكأننا سياسيون حزبيون... لقد أمضينا وقتا طويلا في إقناع مجلس النواب بأن يقول: «ما نقوم به فقط هو تحقيق تكافؤ الفرص. لذا فإن هؤلاء الأشخاص الذين لا ينخرطون هم منفصلون عن السياسة محرومون من حقوقهم. وإذا رفعناهم إلى المستوى نفسه مثل أي شخص آخر... فإنهم لا يحصلون على ميزة على أي شخص آخر». ولذلك بالنسبة للجماهير البالغة، طلبنا من... مكتبة مجلس العموم، وأنتجوا الإحاطة التي قدمت لنا بعد ذلك... معلومات عالية المستوى تماما؛ ولكنها أعطتنا التركيز على من كنا بحاجة إلى التحدث والعمل معه.

وفي موجز بحثي لعام ٢٠١٩ بعنوان *النفور السياسي في المملكة المتحدة: من النافرون؟*، ذكرت مكتبة مجلس العموم النتائج التالية:

> انخفضت نسبة الأشخاص الذين وثقوا في الحكومة لوضع احتياجات الأمة لأول مرة من ٣٨٪ في عام ١٩٨٦ إلى ١٧٪ في عام ٢٠١٣. وكانت الثقة في مصداقية السياسيين تتقلب حول ٩٪.[٢٦]

وأشارت الورقة نفسها أيضا إلى اختلافات جوهرية بين الجماعات، حيث من المرجح أن يشارك بعضها «في الأنشطة السياسية»[٢٧] (وبالتالي يحتمل أن يؤثر في القرارات السياسية) أكثر من غيرها. ووصف التقرير هذه المجموعات وخصائصها من حيث المشاركة على النحو التالي:

- **الشباب:** مستوى منخفض من المعرفة بالسياسة؛ واحتمال أقل من الفئات العمرية الأخرى للمشاركة في الأنشطة السياسية [الرسمية]، والتسجيل في قائمة الناخبين، والتصويت
- **الأقليات العرقية:** احتمال أقل للتسجيل في قائمة الناخبين (على الرغم من أنه من المرجح أن يكون ذلك بسبب عوامل أخرى غير عرقية) والتصويت
- **العمال غير المهرة والعاطلون عن العمل على الأمد الطويل:** مستوى منخفض من المعرفة السياسية، والرضا عن الديمقراطية، والمشاركة في الأنشطة السياسية؛ واحتمال أقل للتسجيل في قائمة الناخبين، والتصويت
- **المرأة:** مستوى منخفض من المعرفة بالسياسة؛ واحتمال أقل للرضا عن نظام الحكم الحالي
- **الأشخاص ذوو الإعاقة:** احتمال كبير للمشاركة في الأنشطة السياسية، والتسجيل في قائمة الناخبين مقارنةً بأي مجموعة أخرى

وقد صاغ البرلمان برنامجه الحالي استنادا إلى هذا البحث. ووصفت إيما ستيفنسون، مديرة فريق الحملات والتعليم والمشاركة، البرنامج بالعبارات التالية:

> يركز [البرنامج] بشكل كبير على جمهورنا المستهدف، وجمهورنا المستهدف هو نفسه دائما... فهم نقطة انطلاقنا مع أي حملة. لذا فهو مجتمع السود والآسيويين والأقليات العرقية[٢٨]، والنساء، والأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ عاما، والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص ذوي الخلفية الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة. وإن جمهورنا المستهدف الآخر هم أشخاص بعيدون جغرافيا عن وستمنستر.

وضع وجه على الاسم

يحاول برلمان المملكة المتحدة إدخال أصوات جديدة في المحادثة وجعل نفسه أكثر ارتباطا بالشعب كمؤسسة. وقالت السيدة ووتورن إنه «من السهل أحيانا على الناس أن يشعروا بأن ما يحدث في وستمنستر... إما أن يكون بعيدا أو لا يتعلق بحياتهم»، وأشارت إلى أنه في بعض الأحيان، يمكن أن يكون هناك توتر طفيف في تشجيع الناس على المشاركة عندما يشعرون بأن الآليات المؤسسية لا تسمح بذلك دائما.

وقد اعترف اللورد لامينغ، وهو عضو في مجلس اللوردات، بهذا التوتر ولكنه اعترف أيضا بأهمية مساهمة الجمهور على نطاق أوسع في عمل البرلمان:

> بالنسبة للذين في الداخل، يمكننا أن ننسى أنفسنا تماما بسبب الحوار فيما بيننا. ومن المهم أن يكون لدينا هذا الحوار اليومي... هذا جزء أساسي من العملية. وهذه هي الطريقة التي يتم بها بناء التشريعات... ولكن المشاركة في العملية يجب ألا تأخذ كل

٢٤ وثيقة داخلية مقدمة من برلمان المملكة المتحدة.

٢٥ الاقتباسات الواردة بدون مصدر/حاشية مستمدة من البحوث الأساسية التي أجريت في أثناء إعداد هذا *التقرير البرلماني العالمي*. ولمزيد من التفاصيل، انظر «المنهجية ومصادر البيانات» في الجزء الرئيسي من هذا التقرير.

٢٦ Parliament of the United Kingdom, 2021b: 5.

٢٧ Parliament of the United Kingdom, 2021b: 31.

٢٨ يُعرف ذلك المجتمع أيضا بالمختصر الإنكليزي BAME.

> وقتنا وطاقتنا، لأن العملية لها نهاية، والنهاية تدور حول تقديم الخدمات في العقارات السكنية وفي البلدات والمدن البعيدة... ويمكننا أن نعرف ما إذا كانت العمليات التي تم تصميمها في البرلمان تلبي بالفعل احتياجات السكان المحليين.

التفاعل مع لجان مختارة

تتمثل إحدى الطرق الرئيسية التي يربط بها البرلمان نفسه استراتيجيا بالمواطنين في جلب الوجوه والأصوات إلى المحادثة التي لم تكن لتسمع لولا ذلك. ويساعد فريق مشاركة اللجان المختارة اللجان في مجلس اللوردات ومجلس العموم على تنظيم أحداث المشاركة وجها لوجه تمتد إلى ما هو أبعد من جلسات الأدلة الرسمية. ويهدف الفريق إلى تقديم ٤٠ فعالية تشاركية تصل إلى ٥٢٥٠٠ شخص سنويا. ويعقد نحو ٦٠ في المئة من هذه الأحداث خارج نطاق البرلمان. وأوضحت تارا-جين كيربينس-لي، التي كانت في وقت حديثها مديرة الفريق:

> نحن ندعم اللجان للاستماع إلى الأشخاص الذين يريدون الاستماع إليهم ولكن لا يمكنهم دائما القيام بذلك عن طريق قنوات الأدلة الرسمية... والأمر كله يتعلق بجعل الناس يشاركون تجاربهم. ونحن مهتمون حقا بالتجربة التي يعيشها الناس. لذلك فهذا أساس عملنا... ونريد من الناس مشاركة تجاربهم في قضية معينة.

ويقوم الفريق بتصميم نطاق تواصله استنادا إلى المجموعات التي تم تحديدها على أنها غير منخرطة، بهدف أن يكون ٦٠ في المئة من الأشخاص الذين وصلت إليهم فعالياته هم أولئك الذين لم يشاركوا من قبل. وتستهدف السيدة كيربينز - لي وفريقها جماهير مختلفة اعتمادا على التحقيق وموضوع اللجنة، باستخدام أساليب أخرى لربط البيانات الموجودة لاستهداف الجماهير ذات الصلة بشأن قضايا معينة. فعلى سبيل المثال، وصفت استخدام بيانات لجنة الالتماسات على النحو التالي:

> لديهم بالفعل مجموعة مهتمة من الأشخاص الذين يوقعون على عريضة... إذا كانوا على استعداد للقيام بذلك، فقد يكونون على استعداد للقيام بشيء آخر... لذا فإن الشيء الذي تمكنا من القيام به مع لجنة الالتماسات [هو] استخدام تلك البيانات. ولذلك عندما يوقع الناس عريضة [يمكننا الاتصال بهم] ويمكننا أن نقول لهم: «نريد أن نسمع رأيك». ثم يمكننا أن نقول: «حسنا، سننظم هذا الحدث. وهل تريد أن تأتي؟» لذا فإن قاعدة تلك الالتماسات من الناس مدهشة من منظور المستقبل».

وتبين التقييمات التي أجراها فريق اللجان المختارة أن ٦٥ في المئة من المشاركين يشعرون بأن اللجان تسمعهم، وأن ٦٠ في المئة منهم يشعرون بالإيجابية لأن آرائهم ستستمر في إثراء التحقيق و/أو عمل اللجنة.

قصتك، تاريخنا

هناك استراتيجية أخرى للوصول إلى الأشخاص غير المنخرطين وهي إدارة حملات تصور البرلمان بطريقة يمكن أن يرتبط بها المزيد من المجتمع. وقالت النائبة فاليري فاز، عندما تحدثت عن كيفية تشكيل جنسها لتفاعلاتها مع المواطنين: «أخبرني الناس أنهم لن يتحدثوا معي إلا لأنني أنثى». ويؤكد هذا التأمل كيف أن رؤية وجه مألوف يغير الطريقة التي تشارك بها مجموعات معينة.

قصتك، تاريخنا – كيف تؤثر القوانين في حياتنا[٢٩] هي سلسلة مستمرة من أفلام يوتيوب، أُعدّت بتكليف من البرلمان ونُشرت في عام ٢٠١٦، ويصف فيها أحد أعضاء المجتمع – وهو ينظر إلى الكاميرا – تشريعا وتأثيره في حياته. والمواضيع المعروضة في الفيديوهات واسعة النطاق، من حقوق ذوي الإعاقة، إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والصحة العقلية. ويشمل المشاركون أعضاء في مجموعات غير منخرطة. وعلقت السيدة ستيفنسون على المبادرة بالعبارات التالية:

> إنها تصحح فكرة أن البرلمان لا يؤثر حقا في حياتنا اليومية... وأن القانون والديمقراطية لا صلة لهما بالناس... ولقد اخترنا تشريعا كبيرا جدا، نوعا من التشريعات الواسعة النطاق... حتى نتمكن من قول ما يلي: «هذه هي الطريقة التي يؤثر بها على حياتك. وهذا هو السبب في أنك قادر على القيام بهذه الأشياء. وهذا ليس من قبيل الصدفة».

وإن حملات كهذه هي إحدى الطرق للتأكد من أن الناس يمكنهم التواصل مع البرلمان والبرلمانيين، لأنهم يرون أشخاصا يشبهونهم يتحدثون، ويدركون أن القضايا التشريعية تتماشى مع مخاوفهم الخاصة. وترد لقطتان من أفلام *قصتك، تاريخنا* على سبيل المثال.

وتظهر كل من حملة *قصتك، تاريخنا* وعمل فريق مشاركة اللجنة المختارة كيف يعمل برلمان المملكة المتحدة للوصول إلى الأشخاص الذين كانوا سينفرون من الحياة السياسية لولا ذلك.

التعليم

إن تثقيف الجمهور وإطلاعه على كيفية عمل البرلمان وما يفعله أمر بالغ الأهمية لكسر الصوامع وإشراك المزيد من الناس وبناء الثقة. والشباب هم مجموعة رئيسية غير منخرطة في المملكة المتحدة (كما هو الحال في أي مكان آخر). ويدير البرلمان العديد من البرامج المصممة خصيصا لإشراك الشباب، على النحو المفصل فيما يلي.

مركز تعليمي

قام البرلمان ببناء مركز تعليمي مخصص تم افتتاحه في تموز/يوليو ٢٠١٥ في قصر وستمنستر. ويقدم المركز مجموعة من البرامج التي تعكس جوانب مختلفة من الوظائف التاريخية والحالية للبرلمان، وهي مصممة لفئات عمرية ومستويات تعليمية محددة. وزار المركز ما مجموعه ٧٠٢٣٨ تلميذا من ٢٧١١ مدرسة بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، حيث تلقت ١٢٩٥ من هذه المدارس مساعدات للسفر.[٣٠] وكلما بعدت المدرسة عن وستمنستر، زادت المساعدات المالية التي تتلقاها لزيارة المركز. وتكفل هذه المساعدات الوصول العادل للشباب غير المنخرطين لولا ذلك.

٢٩ Parliament of the United Kingdom, 2019.

٣٠ Parliament of the United Kingdom, 2020a.

الزيارات المدرسية

بالنسبة للطلاب غير القادرين على الزيارة شخصيا، يوفر البرلمان محتوى رقميا، بما في ذلك عروض تقديمية حول الهيئة التشريعية تتوافق مع المناهج الوطنية. وينظِّم زيارات للمدارس، وفي بعض الحالات يقوم بها النواب أنفسهم. ويسهل فريق التوعية هذه الزيارات، مع التركيز بشكل خاص على المدارس التي لم تشارك من قبل. ويتمثل هدفها في زيارة مدرسة واحدة على الأقل في كل دائرة انتخابية كل سنتين.

وتفاعل مرفق التعليم والمشاركة في البرلمان مع ٤١ في المئة من المدارس على المستوى الوطني في جميع أنشطته في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. «الزيارات المدرسية ليست مجرد تمرين للشعور بالرضا»، قال النائب تشارلز ووكر. «أعود دائما وأقول لفريقي: «كان ذلك مذهلا وقيما حقا».» وأوضح أنه يعتقد أن معظم الأعضاء سعداء جدا بالمشاركة في مثل هذه الأحداث. ورددت السيدة فاز ذلك الشعور قائلة: «يسعدني أن أتفاعل مع مدارسي وكلياتي. ومن المهم بالنسبة لهم أن يروننا، بدلا من أن يقولوا «انظروا، أعتقد أن هذا المبنى هو البرلمان».

وبعد التفكير في الزيارات، أبدى اللورد لامينغ الملاحظة التالية:

> [هم] يظهرون أننا لسنا جميعا من النخبة وأننا لسنا جميعا أشخاصا ولدوا بطريقة معينة... وفي النهاية، أريد أن أعرف ما هي القضايا التي تهم التلميذ البالغ من العمر ١٦ عاما.

ويجري تقييم الزيارات المدرسية باستمرار، وقيم ٩٦ في المئة من المعلمين الجلسات بأنها جيدة أو ممتازة. وفضلا عن ذلك، وافق ٨٧ في المئة من التلاميذ الذين شاركوا بقوة أو وافقوا على أنهم تعلموا كيفية ارتباط عمل البرلمان بحياتهم اليومية، ووافق ٨٥ في المئة منهم بشدة أو وافقوا على أنهم تعلموا بشأن نائبهم وكيفية الاتصال بهم، ووافق ٨٢ في المئة منهم بشدة أو وافقوا على أنهم تعلموا المزيد عن دور مجلس اللوردات في صياغة القوانين وتحسينها.

دعم المعلمين

يستثمر البرلمان في البنية التحتية لدعم التعليم كوسيلة لإشراك الشباب. ومن الأمثلة على ذلك حملات مثل مخطط صندوق القروض الوطني وأسبوع برلمان المملكة المتحدة السنوي رفيع المستوى – الذي دخل الآن عامه ال ١٠ – حيث تكرس المؤسسة أسبوعا واحدا كل شهر نوفمبر لدعم المدارس والمنظمات الأخرى في جميع أنحاء البلاد في إدارة برامج حول الديمقراطية. وللحملة موقع إلكتروني[٣١] وصفحة اشتراك.

ووصفت السيدة ستيفنسون أسبوع برلمان المملكة المتحدة بأنه حدث رئيسي:

> نحن فقط نشجع الناس على استضافة الأحداث في مجتمعاتهم ومن ثم الشبكات في مدارسهم. وهم إلى حد كبير يتخذون إجراءات ديمقراطية بشأن القضايا التي يهتمون بها.

وفي الوقت نفسه، يوفر مخطط صندوق القروض موارد لإلهام المناقشات داخل الصفوف المدرسية، وإدخال مفاهيم حول صنع القانون ودعم فهم الطلاب للعملية الديمقراطية. ويوجد حاليا ٦٠ صندوقا للقروض. وفيما بين عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، وصل البرنامج إلى ما مجموعه ٤٧٣٨١ طالبا في جميع أنحاء المملكة المتحدة.

ولدى البرلمان أيضا مركز مخصص لتدريب المعلمين. وقال ديفيد كار، رئيس تدريب المعلمين في فريق التعليم والمشاركة: «يتعامل البرلمان مع كل مدرسة كل عام... والمعلمون هم في صميم ذلك... والمعلمون هم طريقنا إلى الداخل». فعن طريق العمل في شراكة مع جامعات تدريب المعلمين، يوفر البرلمان دورات تدريبية في حين يكمل المعلمون تدريبهم الأساسي حتى يتمكنوا من أن يكونوا مضاعفين للقوة وحلفاء للمؤسسة طوال حياتهم المهنية. ويدرب المعلمين ذوي الخبرة (من جميع الفئات العمرية) الذين يريدون موارد إضافية لتعليم الطلاب حول البرلمان.

ويدير البرلمان أيضا برنامجا دراسيا داخليا مدته ثلاثة أيام مرة واحدة في السنة، ويدعو ٧٠ معلما من جميع أنحاء البلاد للقدوم إلى لندن (مع تغطية جميع النفقات) وتجربة المؤسسة مباشرة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بدأت المؤسسة برنامج «السفراء» لتتبع مدى وصول المعلمين الذين دربهم. ووصل عدد المعلمين السبعين الذين حضروا البرنامج السكني في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ٣٠٠٠٠ تلميذ ودربوا أكثر من ٢٥٠٠ زميل آخر، وهو ما وصفه السيد كار بأنه تأثير تعاقبي:

> التعقيب يكون دائما: «كنا لا ندرك ما هي الموارد المتاحة. ولم يكن لدينا أي فكرة عن أنه يمكننا إحضار طلابنا إلى البرلمان. ولم تكن لدينا أي فكرة عن أن البرلمان مفتوح... ولقد كنا في لندن ورأينا البرلمان. ورأينا للتو سياج كبير وأمن غير ودي على الإطلاق. ولم نكن نعرف أبدا أنه يمكننا الدخول». وهذا دليل على أننا نحدث فرقا.

ويعتمد شكل الموارد المقدمة للمعلمين اعتمادا كبيرا على المستوى التعليمي المعني. ولهذا السبب، وفقا للجنة البحوث الداخلية التابعة للبرلمان، «تميل المدارس الابتدائية إلى اتباع نهج أكبر عبر المناهج الدراسية في استخدام الموارد القائمة على النصوص الناشئة عن زيادة التركيز على محو الأمية». وعلى النقيض من ذلك، «يبدو أن معلمي المرحلة الثانوية يفضلون الوصول إلى الفيديو ويميلون إلى الحصول على موارد أشبه بملاحظات موجزة».[٣٢] ويتم تصميم المحتوى وتكييفه مع السياقات الثقافية المختلفة. فعلى سبيل المثال، تقدم مواد أكثر تعمقا عن نظرية نقل السلطة في اسكتلندا وويلز، في حين يكون المحتوى ذو صلة بالخلفيات الثقافية والدينية في المناطق ذات الأغلبية المسلمة. وكما أوضح السيد كار، فإن هذه الاستراتيجية تتعلق بالوصول إلى المعلمين والطلاب:

> نحن نناشد [المعلمين] على مستويين. فنقول: «انظروا، لدينا الكثير من الموارد والأفكار العظيمة حول كيفية الإجابة عن أسئلة أطفالكم بشأن البرلمان وإسماع صوتهم». ونحن نتحدث معهم أيضا كبالغين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و٢٤ عاما غالبا ما لا يشاركون

٣١ Parliament of the United Kingdom, 2021c.

٣٢ Parliament of the United Kingdom, 2020b: 4.

مثل كبار السن في البرلمان والسياسة. أي نحاول تحدي تصوراتهم للبرلمان أيضا.

وتزداد أهمية ذلك لأن المعلمين غالبا ما يعبرون عن التحفظات نفسها بشأن البرلمان (وأهميته) التي يعبر عنها طلابهم. وعن طريق معالجة تحفظات المعلمين، يمكن للبرلمان أن يثبت أهميته المستمرة لمهنتهم (وفئتهم العمرية)، ومن ثم نقل هذه الأهمية إلى الطلاب والفئات العمرية الأصغر سنا. وتوفر الزيارات المدرسية، ومركز التعليم، والحملات والدعم على الصعيد الوطني، والتدريب المكثف للمعلمين، معا طريقة شاملة لإشراك الشباب في المملكة المتحدة.

مقابلة الأشخاص أينما كانوا

لا يمكن للجميع الحضور إلى البرلمان لتقديم الأدلة. واستجابة لهذا التحدي، تجري المؤسسة مشاركة مستهدفة عن طريق مقابلة الأشخاص أينما كانوا، جسديا وثقافيا. تم طرح أهمية المشاركة خارج وستمنستر – والسفر للقاء أفراد المجتمع مباشرة – ألاسدير ماكنزي، مدير التوعية في فريق التعليم والمشاركة:

إن إحدى رسائلنا الرئيسية هي فهم الطريقة التي يؤثر بها البرلمان على حياتنا اليومية... وأعتقد أن هذه رسالة صريحة وواضحة أكثر إذا كنتم في المكان الذي يوجد فيه الناس.

ولدى دائرة التوعية البرلمانية ١٣ مكتبا إقليميا تنظم حلقات عمل للمجموعات والمنظمات المجتمعية، مع التركيز تحديدا على الأشخاص الأقل مشاركة (النساء، والمجتمعات المحلية التابعة للرابطة، والشباب، والمعوقين، والعمال غير المهرة، والعاطلين عن العمل). وتحدد الفرق المحلية المجموعات في منطقتها وتصمم المحتوى وفقا لذلك. وفكر السيد ماكنزي في أهمية التواجد في مكان ما جسديا:

إذا أتيت إلى وستمنستر، فلا مفر من أن تنشغل بالمبنى والتراث وتاريخ وستمنستر... والعلاقة لا تزال علاقة زائر إلى هذا المبنى، وتجربتك كزائر لهذا المبنى... أما عندما نذهب إلى مجموعة، يكون الأمر مختلفا تماما وكأنك تقول «حسنا، أنت هنا في قاعة المدينة، وهذا هو المكان الذي تعيش فيه. وهذا الوضع الحالي». وكل شيء ينبع من ذلك لذا فإن كل النقاش يدور حول القضايا المحلية. والناس يعيشون محيط مألوف مع أصدقائهم، وكل شيء يتمحور حول ذلك.

ومن وجهة نظر لوجستية، أبدى الملاحظة التالية:

أعتقد أن التسهيل على الناس يكمن في وجود شخص يمكنه القدوم إليهم، ويشارك في جدول اجتماعاتهم العادية. وإنهم ليسوا مضطرين، نوعا ما، إلى إجراء ترتيبات سفر ضخمة والمجيء إلى لندن.

ومن الأمثلة على الأحداث المجتمعية حلقة عمل للمناقشة والنشاط في شباط/فبراير ٢٠٢٠ نُظِّمت بالشراكة مع Leicestershire Cares، وهي منظمة تعمل مع قطاع الأعمال والمجتمع والحكومة لإيجاد حلول دائمة لمساعدة الشباب العاطلين عن العمل والمشردين والمعرضين للخطر. وكان الحاضرون الثمانية عشر من تاركي الرعاية وطالبي اللجوء، وكان معظمهم من ذوي المعرفة القليلة جدا بالبرلمان. وقد لاقت حلقة العمل استحسانا لوضوحها وتفاعلها. وفي وقت لاحق من ذلك العام، قدمت المنظمة أدلة إلى مشاورة وزارة التعليم بشأن الإصلاحات المتعلقة بتوفير الرعاية غير المنظمة للأطفال الذين يتلقون الرعاية والذين يتركون الرعاية.[٣٣] وفضلا عن ذلك، كان أحد الشباب الذين حضروا جلسات في Leicestershire Cares في الاجتماع الأولي لمجموعة الشباب التابعة للجنة المعنية بجائحة كوفيد-١٩ في مجلس اللوردات في تموز/يوليو ٢٠٢٠، وظهر في مقطع فيديو ترويجي تم إعداده للجنة، وأعرب عن حماسه لحضور اجتماعات مماثلة في المستقبل.

ومثال آخر هو مركز نوتنغهام للمرأة، الذي يساعد النساء على اكتساب الثقة والمهارات والاستقلال، ويعمل مع خدمة التوعية البرلمانية منذ عام ٢٠١٥. وطوال هذا الوقت، قدمت كلير مولين، مسؤولة التعليم والمشاركة في مجلسي البرلمان في ويست ميدلاندز، ما يصل إلى ورشتي عمل كل عام للمجموعات التي تستخدم المركز، والتي تغطي مواضيع من مقدمة إلى البرلمان، إلى الاتصال بالنواب، والتصويت والحملات الفعالة. وقد تمت الإشادة بحلقات العمل باعتبارها ممتعة وغنية بالمعلومات ويمكن الوصول إليها وتمكينها. وأدت حملة تسجيل الناخبين على مستوى المجتمع المحلي بعد حلقة عمل مبكرة إلى تصويت العديد من الأشخاص لأول مرة. وقام مركز نوتنغهام النسائي بحملة من أجل الاعتراف بكراهية النساء كجريمة كراهية.[٣٤] وتم تجريبهذا النهج في شرطة نوتنغهامشير في عام ٢٠١٦،[٣٥] وتم طرحه كمشروع قانون خاص بالأعضاء وتعديل مقترح لمشروع قانون[٣٦] العنف المنزلي.[٣٧] وشددت السيدة فاز على أهمية إنشاء مثل هذه المساحات التي يمكن للمرأة أن تشعر فيها بالراحة في التحدث عن القضايا التي تهمها.

وفي كلا المثالين المذكورين آنفا، لم تسفر التوعية البرلمانية عن أحداث حظيت بقبول جيد فحسب، بل مكنت المواطنين من مواصلة المشاركة، بمبادرة منهم، بشأن القضايا الأكثر أهمية بالنسبة لهم.

وتوضح التعقيب نجاح برنامج التوعية. ووافق ٩٢ في المئة من منظمي الحدث على أن «هذه الزيارة... وقد حسنت فهمي للكيفية التي يمكن بها لمنظمتي أن تسهم في عمل البرلمان». ووافق ٨٥ في المئة من المشاركين بشدة أو وافقوا على أنهم تعلموا كيفية ارتباط عمل البرلمان بحياتهم اليومية. ووافق ٨٦ في المئة منهم بشدة أو وافقوا على أنهم تعلموا بشأن نائبهم وكيفية الاتصال بهم، ووافق ٨١ في المئة بشدة أو وافقوا على أنهم تعلموا كيف يساعد مجلس اللوردات في سن القوانين.

٣٣ United Kingdom Department for Education, 2020.
٣٤ Mullany and Trickett, 2018.
٣٥ BBC News, 2018.
٣٦ Parliament of the United Kingdom, 2021a.
٣٧ BBC News, 2020.

العمل عن طريق الشركاء المحليين

يعمل فريق المشاركة العامة مع الشركاء المحليين للتأكد من وصول هذه المبادرات إلى جمهورهم المستهدف. وأوضح السيد كلارك ما يلي:

> نحن نعمل... على أساس سنوي للتأكد من أننا نبني علاقة، حتى نعرف ما يحدث هناك، لأننا نعيش في فقاعة وستمنستر هذه... ونعمل أيضا مع المنظمات الوطنية، لكننا نعمل بجد للتأكد من أننا نقدم مع المنظمات المحلية أيضا، لأنهم يعرفون ما يحدث بالفعل... وفي ويلز، لدينا أخصائي لغوي يتقن لغتين. وفي أيرلندا الشمالية، لدينا شخص عمل في كل من المدارس... وفي المنظمات المجتمعية، ولكنه يساعدنا على التنقل في العلاقات الأكثر تحديا والمختلفة للغاية التي يتعين علينا بناءها في أيرلندا الشمالية.

وأوضح أيضا أن الفريق لديه قاعدة بيانات تضم حوالي ١٥٠٠٠ منظمة محلية يمكنه الاعتماد عليها في عمله.

وتعتمد الفرق التي تقوم بالتوعية والتعليم والأحداث المفصلة آنفا على الشركاء المحليين لتحديد المشاركين وتوظيفهم، وكذلك لتخصيص المحتوى. «الأول... ومن الأمور التي نتصل بها في عدد من الحالات أننا نعمل عن كثب مع المنظمات، لأنه في الكثير من الأشياء، لا يمكننا الوصول إلى هؤلاء الأشخاص بمفردنا». زتستخدم الفرق أيضا المعرفة المحلية لتشكيل المحتوى. وضربت السيدة ستيفنسون مثالا على الشراكة مع المنظمات التي تعمل مع الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تخصيص الأحداث للجمهور المستهدف، واصفة هذا النهج بالعبارات التالية:

> و[لدينا] نوع من العلاقات الاستشارية مع... مجموعات معينة تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ولذلك نطلب منهم المشورة – «كيف نسهِّل ذلك؟». ثم ننفذ تلك الاقتراحات قدر المستطاع

الاستنتاجات والدروس المستفادة

إن النهج الذي اعتمده برلمان المملكة المتحدة هو دراسة حالة إفرادية في كيفية استهداف المشاركة بنجاح بحيث تصل إلى كامل نطاق أفراد المجتمع المحلي. وتعكس الاتجاهات المتعلقة بالجماعات غير المنخرطة في جميع أنحاء العالم النتائج التي تم التوصل إليها في المملكة المتحدة. وفي ضوء الوعد الرئيسي لخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهو «عدم ترك أحد خلف الركب»، من المهم للبرلمانات التي تجري مشاركة عامة أن تفهم كيفية استهداف المجموعات التي لا تشارك تقليديا. تم التأكيد على هذه النقطة في *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦*، والذي يقدم الملاحظة التالية: «إن ضمان ترجمة هذه الالتزامات إلى إجراءات فعالة يتطلب فهما دقيقا للسكان المستهدفين».[٣٨] ويذكر التقرير نفسه أن هذه الفئات الضعيفة تشمل «الأطفال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وكبار السن والشعوب الأصلية واللاجئين والمشردين داخليا والمهاجرين».[٣٩]

وتوضح الاستراتيجية المعتمدة في المملكة المتحدة أفضل الممارسات التالية للتوعية المستهدفة:

١- **جعل البرلمان وجيها:** تقوم الديمقراطية التمثيلية على بناء المؤسسات التي تمثل الناس. جزء من السبب في أن بعض المجموعات لا تتعامل مع برلمانها هو أنها لا تشعر أنها تمثلها أو تفهمها. وترسم حملات مثل سلسلة *فيديوهات «قصتك، تاريخنا»* وجها مختلفا للبرلمان – وهو وجه يمكن أن يرتبط به قطاع أوسع من السكان – في حين تساعد مبادرات مثل فريق مشاركة اللجنة المختارة على جعل المؤسسة وجها لوجه مع أشخاص لا يشعرون بالاتصال أو الاستماع إليهم.

٢- **بناء بنية تحتية مادية وافتراضية للتعليم:** غالبا ما يكون الشباب في جميع أنحاء العالم إما غير منخرطين أو منخرطين بطرق غير تقليدية. لذلك، فإن بناء بنية تحتية شاملة للتعليم في جميع أنحاء البلاد يشجع على مشاركة الشباب ويشكل الأجيال الجديدة. ويستهدف برلمان المملكة المتحدة الشباب بطرق مختلفة ومتنوعة، عن طريق زيارات مدرسية مصممة خصيصا، وتدريب المعلمين، ومركز تعليمي، وغير ذلك من الحملات المبتكرة.

٣- **مقابلة الأشخاص أينما كانوا:** إن عدم ترك أحد خلف الركب يعني جلب البرلمانات إلى أشخاص لا يستطيعون التفاعل معها بطريقة أخرى. وفي المملكة المتحدة، تنظم دائرة التوعية البرلمانية أحداثا في مختلف أنحاء البلد، لضمان إمكانية الوصول إليها ثقافيا ولغويا وجغرافيا.

٤- **العمل عن طريق الشركاء المحليين:** يعتمد البرلمان على شبكة من الشركاء المحليين لتيسير مبادراته المستهدفة في مجال التوعية. وهذا يمكن من تصميم البرمجة بشكل صحيح وتوظيف المشاركين ذوي الصلة.

٥- **أخذ الوقت الكافي لبناء تواصل ومشاركة قويين:** يعد الانخراط الإيجابي وبناء العلاقات مسعى صعبا ومستهلكا للوقت، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع المجموعات التي يصعب الوصول إليها. وعندما تتوتر الثقة في النظم الديمقراطية وينفصل الشباب (والمجموعات الأخرى) عن القنوات الرسمية للحكم والسياسة، تحتاج البرلمانات إلى البحث عن شراكات واستكشاف طرق جديدة للعمل. ويجب أن يكونوا مستعدين لتجربة طرق متعددة للمشاركة وإتاحة الوقت لتصبح الفوائد ملموسة.

٣٨ United Nations, 2016: 48.

٣٩ United Nations, 2016: 48.

دراسات
الحالة المواضيعية

بلجيكا: زيارة اللجنة المعنية بالمؤسسات العامة والمؤسسات الاتحادية إلى لا مونيه/مونتشوبورغ في بروكسل. © Inge Verhelst

إخراج اللجان من البرلمان للاستماع والتفاعل

لطالما كانت اللجان جزءا هاما لا يتجزأ من الطريقة التي تعمل بها البرلمانات. ويعود تاريخها إلى القرن الرابع عشر، عندما تم إنشاء سلائفها في إنكلترا لدراسة الالتماسات العامة ووضع التشريعات ردا على ذلك.

واليوم، أصبحت اللجان البرلمانية مؤسسة عالمية تقريبا. وتظل جلسات استماع اللجان – لمراجعة مشاريع التشريعات أو للتدقيق في مرحلة ما بعد التشريع أو للتحقيق في قضايا السياسة العامة – واحدة من أهم نقاط الاتصال لأفراد الجمهور للتفاعل المباشر والمشاركة مع هيئتهم التمثيلية. وينظر إلى اللجان البرلمانية على أنها أداة حيوية للمشاركة العامة – ومكان يمكن فيه سماع أصوات أفراد المجتمع ويمكن فيه التأثير على التشريعات والاعتراض عليها. ومع ذلك، فإنها تقوم في الغالب بعملها داخل المبنى البرلماني. وهذا يمكن أن يجعل من الصعب على الأعضاء الاستماع إلى مجموعة واسعة من وجهات النظر والتقاط آراء أولئك الذين هم أقل قدرة على الوصول إلى البرلمان. وفي الواقع، وفقا لجمعية هانسارد، أصبحت البرلمانات أفضل في التعامل مع «المنخرطين بالفعل»، ولكن توجد العديد من التحديات في الوصول إلى أبعد من ذلك:

> لا تزال المعرفة العامة والاهتمام والمشاركة في السياسة منحرفة من حيث الجنس والعمر والطبقة والعرق... وهناك عدد كبير من الأفراد والمجتمعات المحلية والفئات الاجتماعية لا ينخرطون في البرلمان (أو مع السياسة بشكل عام في هذا الشأن) ولا يزال «من الصعب الوصول إليهم». وأسباب هذا الاستبعاد معقدة ودقيقة.[٤٠]

وتستخدم البرلمانات مجموعة متنوعة من الأساليب للتغلب على هذا التحدي. وإحدى هذه الوسائل للبرلمانات الراغبة في التشاور على نطاق واسع هي جلسات الاستماع الميدانية، حيث تسافر اللجان خارج البرلمان وإلى المجتمعات المحلية من أجل الاستماع إلى الناس في أماكنهم ومساحاتهم. وتعد جلسات الاستماع هذه أداة بسيطة ومجربة ومختبرة لتوسيع نطاق المشاركة العامة لغرض التشاور. وزعم شتاينغريمور ج. سيغفوسون، رئيس برلمان أيسلندا، أنه «لا شيء يحل محل الاتصال الشخصي في هذا النوع من العمل».

٤٠ Hansard Society, 2011a.

وأشار ما يزيد قليلا على نصف المشاركين (٥١٪) البالغ عددهم ٦٩ شخصا في الاستطلاع لهذا *التقرير البرلماني العالمي* إلى أن برلمانهم يعقد بعض جلسات الاستماع خارج نطاق البرلمان. وتعد جلسات الاستماع الميدانية أكثر شيوعا في البلدان الكبيرة، حيث يشكل الابتعاد عن البرلمان تحديا أكبر. ويعقد ما يقرب من ربع المجيبين (٢٤٪) جلسات استماع ميدانية مرة واحدة على الأقل في الشهر، لكن ١٩٪ منهم يعقدونها مرة كل عام أو أقل.

وتبين دراسة الحالة هذه، التي تستند إلى أمثلة من أربعة بلدان (الولايات المتحدة وصربيا وجورجيا والنرويج)، السبب في أن جلسات الاستماع الميدانية هي وسيلة هامة لضمان استماع البرلمان إلى مجموعة أوسع من الأصوات وجعلها في متناول أولئك الذين لا يستطيعون الوصول إلى الحوزة البرلمانية شخصيا، مما يزيد من مصداقيته. وتسلط الضوء على الكيفية التي تجعل بها الاتصالات والشراكات المحلية جلسات الاستماع الميدانية أكثر فعالية، وتبحث الاختلافات بين جلسات الاستماع التقليدية وجلسات الاستماع الميدانية من حيث من يشارك وكيف.

الولايات المتحدة الأمريكية: جلسات الاستماع بشأن قانون المزارع

مشروع قانون المزارع لعام ٢٠١٨، الذي تم إقراره قانونا باسم قانون تحسين الزراعة لعام ٢٠١٨[٤١] والذي يمثل ٨٦٧ مليار دولار من الإنفاق الحكومي، يقع تحت ولاية لجنة الزراعة في مجلس النواب. وتضمن مشروع القانون تنظيما حاسما بشأن الزراعة والمساعدة الغذائية. وعند وضع العلامات والتداول على مشروع القانون، عقدت لجنة الزراعة في مجلس النواب عشرات «جلسات الاستماع» في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من عدم وجود شرط رسمي للجان للقيام بذلك. وسافر أعضاء اللجنة إلى ولايات مختلفة واستمعوا إلى المزارعين والمدافعين وغيرهم من أصحاب المصلحة عن تجربتهم. وكان العديد من هذه الجلسات عبارة عن جلسات «ميكروفون مفتوح» عقدت في الأماكن العامة، حيث يمكن لأي شخص أن يأتي إليها ويعبر عن مخاوفه أو أفكاره بشأن مشروع القانون.

وعلى عكس جلسات الاستماع الرسمية، حيث يتحدث عدد قليل من الشهود (عادة ما بين ثلاثة وخمسة) لفترة زمنية محددة (في الكونغرس، خمس دقائق صارمة لكل منهما)، حضر هذه الجلسات ٢٠٠-٣٠٠ شخص، الذين يمكنهم الصعود إلى الميكروفون ومشاركة أفكارهم أو طرح الأسئلة. وبالمثل، في حين أن جلسات الاستماع القياسية للجنة متحيزة بطبيعتها نحو الشبكات المنخرطة بالفعل في واشنطن العاصمة وحولها، سمحت جلسات الاستماع هذه بالاستماع إلى مجموعة أوسع من أفراد المجتمع المحلي من جميع أنحاء البلاد، وللأعضاء بالاستماع إلى مجموعة واسعة من الأصوات المختلفة. وتم تصميم الجلسات لتكون أكثر حرية وأقل رسمية بكثير من جلسة الاستماع التقليدية.

وعلى الرغم من أن اللجان الأخرى تعقد جلسات استماع ميدانية في بعض الأحيان (عادة في المناطق الأصلية لرؤساء اللجان أو كبار أعضائها)، فإن هذا أبعد ما يكون عن الممارسة العادية. وكون جولة الاستماع شملت جلسات استماع ميدانية متعددة جعلها أكثر تفردا في سياق الممارسة البرلمانية للولايات المتحدة.

صربيا: جلسات استماع اللجنة المتنقلة

في صربيا، تنظم القواعد الإجرائية البرلمانية جلسات الاستماع المتنقلة التي تعقدها اللجان. واعتبارا من نهاية عام ٢٠٢١، عقدت اللجان التسع عشرة للجمعية الوطنية الصربية ٤٠ جلسة استماع خارج البرلمان في مدن في جميع أنحاء البلاد. وتعقد جلسات الاستماع الميدانية هذه جنبا إلى جنب مع جلسات الاستماع البرلمانية العادية، من أجل مساعدة اللجان على فهم الموضوعات التي تدرسها بشكل أفضل عن طريق التشاور مع أصحاب المصلحة المحليين. ويشارك البرنامج الإنمائي عن كثب في تيسير جلسات الاستماع هذه، وتغطية تكاليف النقل والإقامة، وجمع النتائج ونشرها.

وتقوم الحكومة المحلية والمجتمع المدني وأحيانا حتى عبر الإذاعة المحلية بالإعلان عن الدعوات لحضور جلسات الاستماع في المناطق ذات البنية التحتية الضعيفة. ونتيجة لذلك، يتم توعية الأشخاص الذين يعيشون في القرى المحيطة بموقع جلسة الاستماع ويختارون الحضور. ومن أجل تشجيع الحياد والانفتاح، تستضيف دائما جلسات الاستماع في المباني العامة مثل قاعات القرى أو المدارس. وعلى عكس النهج الحر المستخدم في مثال الولايات المتحدة أعلاه، تميل جلسات الاستماع في صربيا إلى أن تكون أكثر تنظيما ورسمية.

وفي أحد الأمثلة البارزة، عقدت جلسة استماع متنقلة بشأن الإعانات الزراعية في عام ٢٠١٤ في منطقة كان من الصعب الوصول إليها في أعقاب الفيضانات الكبرى في صربيا. وعلى الرغم من هذا التحدي، شارك جميع نواب اللجنة وموظفيها في المناقشة، إلى جانب ما بين ٢٠ و٣٠ من أعضاء المجتمع. وشدد أفراد الجمهور الحاضرون على الحاجة المتزايدة إلى التأمين الزراعي، لأن الفيضانات لم تدمر المحاصيل وقلصت الحركة إلى حد كبير فحسب، بل شردت أيضا الحيوانات البرية عن طريق الحد من إمداداتها الغذائية. ولم تثر هذه الشواغل في اللجنة من قبل. وكنتيجة مباشرة لجلسة الاستماع، صوت جميع أعضاء اللجنة (بمن فيهم نواب الحكومة) بالإجماع ضد اقتراح الحكومة بخفض الميزانية.

وفي تسجيل فيديو نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحدث عضو في واحدة من أكبر جمعيات المنتجين الزراعيين في صربيا عن الفرق بين جلسات الاستماع المتنقلة هذه وجهود المشاركة السابقة:

> المشكلة الرئيسية [كانت] عدم التواصل مع اللجنة... وفي السنوات السابقة كان من المستحيل تقريبا الوصول إليها... فكيف يمكن للفلاح أن يدخل الجمعية؟ وإنه مصدر ارتياح كبير للمزارعين عندما تمكنوا من عرض مشكلاتهم ولكن أيضا تقديم مقترحات واقتراحات لحلها.[٤٢]

٤١ United States Congress, 2018.

٤٢ UNDP, 2017.

وفي مثال آخر، وبعد عرض للمشكلة التي يواجهها المزارعون في مدينة كروسيفاك، اعتمدت لائحة تمنح المزارعين إعانات، وأدخلت تدابير جمركية أكثر صرامة على واردات اللحوم.

جورجيا: جلسات الاستماع المتنقلة

لا تتطلب الإجراءات المتبعة في برلمان جورجيا من اللجان عقد جلسات استماع ميدانية. ولكن بوسعهم وأحيانا أن يختاروا عقد مثل هذه الجلسات حول مواضيع معينة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، على سبيل المثال، عقدت لجنة التعليم والعلوم والثقافة جلسة استماع ميدانية في متحف شالفا أميراناشفيلي للفنون الجميلة للاستماع إلى موظفي المتحف وغيرهم من المتخصصين حول مستودع الخزانة. وأدت جلسة الاستماع إلى تقديم اللجنة توصيات بشأن حماية كنوز المتحف. وفي مثال آخر، دخلت لجنة حقوق الإنسان والتكامل المدني في شراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لزيارة مركز لحماية الطفل تدعمه اليونيسيف في جامعة أكاكي تسيريتيلي الحكومية لمناقشة حقوق الطفل.

وأوضح كاخا كوتشافا، نائب رئيس برلمان جورجيا آنذاك، أن جلسات الاستماع الميدانية تكشف عن قضايا تتعلق بالسياسة العامة خارج العاصمة، وأنها تسمح للبرلمانيين بالاستماع إلى مجموعة واسعة من الناس:

> وفي لجنة الثقافة أو العلوم... هناك عدد من الأماكن التي لا تزال فيها هذه المشكلة مشكلة وليس فقط في العاصمة .... فلماذا لا نستغل الفرصة للخروج إلى مسرح، مهجور أو مدمر تقريبا، ونناقش معهم إمكانية تجديده؟

وتابع السيد كوتشافا موضحا أن زيارة اللجنة إلى الخزانة أسفرت عن قرارات لحماية الكنوز الوطنية. وشارك مثالا آخر على جلسة استماع في لجنته حول التلوث الناجم عن مصنع محلي:

> كان هناك قلق خاص من الناس من منطقة واحدة من البلدة من أن الرائحة كانت تقتلهم فقط وهذا يحدث حتى الآن. وعندما سألنا الشركة، قالوا: «إنهم يخترعونها. لا توجد مثل هذه الرائحة». بالطبع، ذهبت إلى هذا المصنع لمعرفة ذلك.

يوضح هذا المثال الأخير بوضوح كيف يمكن أن يساعد الذهاب إلى مصدر المخاوف النواب. ولولا زيارة الموقع شخصيا، لكانوا اعتمدوا على أصوات ذاتية ووجدوا صعوبة في تحديد حقيقة الوضع.

النرويج: جلسات الاستماع الافتراضية

لا يجب أن تُعقد جلسات الاستماع الميدانية شخصيا فقط. وفي الواقع، مع بداية جائحة كوفيد-١٩، اضطرت البرلمانات إلى تعليق الجلسات وجها لوجه. وقد تسبب ذلك في اضطراب كبير ليس فقط للأعضاء ولكن أيضا لمنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين الذين يرغبون في تقديم الأدلة. ومن أجل التصدي لهذه التحديات، توصل العديد من البرلمانات إلى حلول مبتكرة ولجأت إلى أدوات الاجتماعات عبر الإنترنت. ووفقا *لتقرير البرلمان الإلكتروني العالمي ٢٠٢٠*، عقد ثلث البرلمانات جلسات عامة افتراضيا،[٤٣] لكن ما يقرب من الثلثين (٦٥٪) استخدموا هذه الأدوات لجلسات اللجان. وعلى الرغم من إدخال التكنولوجيا كحل للأزمة، فإنها ولدت بعض الفوائد الحقيقية للجان والمجتمع المدني.

واضطر برلمان النرويج لإغلاق اجتماعات اللجان الفعلية في المراحل المبكرة من الوباء. وغيرت المؤسسة نظامها الداخلي بحيث تمكنت اللجان من مواصلة اجتماعاتها دون أن يضطر الأعضاء إلى الحضور شخصيا. وعلى وجه التحديد، تنص الإجراءات الجديدة على ما يلي:

> سيتمكن أعضاء اللجنة من المشاركة في الاجتماعات عن طريق حلول التكنولوجيا عن بعد، مثل الهاتف أو سكايب، أو عن طريق النظر الكتابي في اللجان.[٤٤]

وقد تم النظر في هذه المسألة قبل الوباء، حيث تحدث العديد من النواب لصالح السماح لبعض الهيئات الاستشارية بالمشاركة رقميا. واعتبر ذلك نهجا صديقا للبيئة، ووسيلة لتوفير الوقت والنفقات. وكانت الإيجابيات بالنسبة للبرلمان واضحة: فقد تمكن عمل اللجان من الاستمرار في وقت كانت فيه الاجتماعات المباشرة تشكل تحديا، إن لم تكن مستحيلة. ومع ذلك، كانت الفائدة غير المتوقعة من هذا الوضع هي أن الوصول إلى اللجان تم تمديده فجأة لأي شخص لديه اتصال إنترنت عريض النطاق، حيث لم يعد الناس مضطرين للسفر إلى أوسلو لتقديم الأدلة شخصيا – خاصة أولئك الذين يعيشون في المقاطعات الأكثر شمالا في النرويج.

ويفيد البرلمان بأن رد فعل منظمات المجتمع المدني على هذا التغيير كان إيجابيا، حيث شعروا أنه يمنحهم وصولا أكثر (وأكثر إنصافا). ومع ذلك، فقد حددت أيضا تحديات: يجب أن يكون لدى المشاركين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المناسبة وأن يكونوا قادرين على استخدامها، وغالبا ما يكون أمناء اللجان غير متأكدين مما إذا كان الشهود سيحضرون (أي تسجيل الدخول) في اللحظة الأخيرة.

الاستنتاجات والدروس المستفادة

البرلمانات التي تستخدم جلسات الاستماع الميدانية تقدرها كأداة للمشاركة العامة. ويتيح عقد مثل هذه الجلسات للنواب اكتساب فهم أكبر للقضايا المتخصصة. وهذا بدوره يؤدي إلى تدقيق أفضل وقوانين أكثر استنارة. توضح الأمثلة أعلاه كيف أن الخروج إلى حيث يوجد الناس يسمح للنواب بسماع أصوات مختلفة. كما أنه يتجنب المشكلة المتمثلة في أن البرلمان لا يسمع إلا من أعلى الأصوات أو أفضلها موارد – ويُقصد بذلك «المشتبه بهم المعتادون» القادرون على حضور البرلمان شخصيا والذين يكونون على دراية بإجراءات اللجان.

وتظهر الأمثلة المذكورة أعلاه أن الأصوات المحلية يمكن أن تقدم منظورا فريدا وراسخا، مما يساعد المشرعين على صياغة قوانين تعمل بشكل أكثر فعالية للمجتمع. وجلسات الاستماع الميدانية هي وسيلة للتغلب على الاعتماد المفرط على النطاق التقليدي – الضيق في كثير من الأحيان – من

٤٣ IPU, 2020.

٤٤ لمزيد من المعلومات عن هذه المبادرة، انظر: Parliament of Norway, 2020.

الأصوات التي تسمعها اللجان، مما يعرض النواب لروايات الحياة الحقيقية والتجارب الحية للسكان المحليين الذين هم خبراء في حياتهم ومجتمعاتهم الخاصة. وقد شدد العديد من النواب على هذه النقطة. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أبدى أحد أعضاء لجنة الزراعة في مجلس النواب الملاحظة التالية بشأن الأشخاص الذين تحدثوا في جولة الاستماع:

> إنهم ليسوا خبراء. وهم في الواقع أشخاص في الزراعة المجتمعية أو التأمين لشركات المزارعين. وهم في الواقع أشخاص يمارسون، وليسوا خبراء من مراكز البحوث.[٤٥]

وقد أظهرت دراسات الحالة هذه أنه على الرغم من أهمية أدلة الخبراء، فإن سماع أصوات الأشخاص المتأثرين مباشرة بقضية قيد النظر أمر مهم. وتعد جلسات الاستماع الميدانية إحدى الطرق التي تمكن البرلمانات من التواصل للتشاور مع قاعدة أوسع بكثير من المعارف والخبرة، كما أوضح السيد كوتشافا:

> لا أستطيع أن أعرف كل المشكلات. الأمر ببساطة مستحيل... لذا فإن إشراك المزيد من الناس يمنحني إمكانية أكبر للتدقيق في الحكومة بشكل أفضل والبدء في قوانين أفضل.

وبالنظر إلى هذا من الجانب الآخر، أدلى رئيس جمعية مدينة سوبوتيكا للأشخاص ذوي الإعاقات التوحدية، في صربيا، بالتأكيد التالي:

> وأعتقد أنه كان مفيدا جدا للنواب أيضا... لأنهم كانوا قادرين على رؤية الحياة الحقيقية وسماع المشكلات الأساسية.[٤٦]

واستكمالا لذلك، سلط الضوء على كيف أن القدرة على التفاعل مباشرة مع النواب تساعد على بناء الثقة والتفاهم:

> وعندها فقط [بعد جلسة الاستماع] أدركت أنهم [النواب] أشخاص مثلنا تماما. ونحتاج فقط إلى أن نقدم لهم المشكلات التي نتعامل معها.[٤٧]

وأضاف السيد كوتشافا الملاحظة التالية:

> واحدة من أفضل الطرق التي يمكننا عن طريقها الحصول على الثقة والمصداقية من الناس [هي] ليس فقط الرد عليهم برسالة أو مطالبة الوزراء بالمجيء، ولكن الذهاب إلى هناك بالفعل، لمعرفة ما هي المشكلة، لمعرفة ما هو قلقهم الحقيقي، ثم اتخاذ القرارات... حتى أن بعضهم أخبرنا أنهم لم يفكروا أبدا في أننا سنعود. ونحن نقدر ذلك حقا. ونبرة النقاش على الفور بناءة للغاية، خاصة وأنهم يشعرون بأننا نريد إجراء تغييرات. بمعنى آخر، إذا كانت هناك مشكلة حقيقية، فنحن هنا لمساعدتك.

تسمح جلسات الاستماع الميدانية للنواب بالاستماع إلى أشخاص ربما لم يسمعوا منهم في جلسات الاستماع التقليدية. ويساعد العمل مع المجتمع المدني والشركاء الآخرين على توسيع نطاق عمل اللجنة وتوسيع نطاق الجمهور إلى أبعد من ذلك. ووصفت دراسة الحالة الإفرادية التي أجرتها المملكة المتحدة في مواضع أخرى من هذا التقرير عمل فريق إشراك اللجان المختارة في جلب اللجان إلى الجمهور عن طريق الشراكات المحلية. يسلط هذا المثال الضوء على أهمية قاعدة بيانات البرلمان للشركاء المحليين في تسهيل أحداث المشاركة. وبالمثل، يوضح مثال النرويج أعلاه كيف يمكن للجان البرلمانية أن تتواصل بنجاح افتراضيا، وأن توسع نطاق وصولها وإمكانية الوصول إليها إلى أبعد من ذلك: يمكن للناس الآن المشاركة في أعمال اللجنة أينما كانوا.

> للاستزادة، انظر الملحق
>
> **دراسات الحالة القطرية:**
> **المملكة المتحدة: عدم إغفال أحد**

ويمكن أن تكون جلسات الاستماع الميدانية أيضا فرصة لتخفيف بعض الجوانب الإجرائية الأكثر رسمية للحياة البرلمانية. يوضح المثال أعلاه من الولايات المتحدة كيف يمكن جعل جلسات الأدلة أقل رسمية، باستخدام الأماكن العامة وجلسات «الميكروفون المفتوح». وأوضح عضو في لجنة الزراعة بمجلس النواب أن النبرة غير الرسمية لجولة الاستماع أثرت على الطريقة التي شارك بها الأعضاء:

> نحن نستمع ونطرح الأسئلة. عدم طرح الأسئلة التي هي في الحقيقة بيانات. يمكن للأعضاء طرح الأسئلة التي تحاول حقا فقط دفع نقطة في أنهم يريدون إنجازها... الأعضاء أكثر استعدادا للاستماع.[٤٨]

وفي جورجيا، أوضح السيد كوتشافا بالمثل أن جلسات الاستماع الميدانية لا تتبع «جدول أعمال» صارما يسمح للأعضاء بالاستماع بمزيد من الانفتاح:

> سأستمع إليهم جميعا، إلى السكان المحليين... خرجنا في الشارع – حرفيا نسير في الشارع ونسأل الناس عن هذه الأشياء. وفي بعض الأحيان لا يكون الأمر مثل «جدول الأعمال». أقصد، أنت فقط تسمع الناس وبعض المخاوف ثم تدرك على الفور أفضل طريقة للمضي قدما في ذلك. وكان ذلك مفيدا جدا.

وكثيرا ما لا تكلف البرلمانات بعقد جلسات استماع ميدانية، ومن ثم فإن صربيا شاذة إلى حد ما في هذا الصدد. ومع ذلك، فهي ابتكار يمكن إضفاء الطابع المؤسسي عليه عن طريق تكييف الإجراءات الرسمية للسماح للجان بالجلوس خارج البرلمان. وجزء من وظيفة التحسين المستمر هو تحديد هذه الأمثلة المخصصة وغير الرسمية وتطويرها وتضمينها بشكل أكبر. وتقوم اللجنة المختارة التابعة لمجلس النواب الأمريكي المعنية بتحديث الكونغرس بذلك على وجه التحديد. وقد أنشئت في عام ٢٠١٩ للتحقيق في كيفية جعل الكونغرس يعمل بشكل أفضل، ويسلط عملها الضوء على بعض الممارسات الجيدة المتفرقة التي يمكن دمجها في عمل الكونغرس العادي. وقد وضعت اللجنة توصيات لهذا الغرض تحديدا.[٤٩] ومن الأمثلة على ذلك

٤٥ Kornberg, 2019.

٤٦ UNDP, 2017.

٤٧ UNDP, 2017.

٤٨ Kornberg, 2019.

٤٩ United States House of Representatives, 2020.

الخلوات المنتظمة بين الحزبين حيث يمكن للأعضاء السفر معا للتعرف على قضية سياسية (نموذج مشابه لجلسات الاستماع الميدانية). وهذه الرحلات – المعروفة باسم بعثات الكونغرس أو رحلات CODEL – تحدث بالفعل ولكنها ليست مؤسسية.

ويمكن تلخيص الدروس المستفادة كما يلي:

١- **الأصوات المحلية مهمة:** اعتادت البرلمانات الاستماع إلى الخبراء ومن حولهم. لكن الخروج للتفاعل مع عامة الناس حيث يعيشون، يسمح للنواب بالاستماع إلى مجموعة أكثر تنوعا من وجهات النظر والخبرات.

٢- **التفاعلات المحلية تزيد من الثقة والمصداقية:** إن الظهور يحدث فرقا في الثقة، وعندما يخرج النواب لعقد جلسات استماع في المجتمعات، يمكنهم إظهار أنهم أشخاص أيضا. وعندما يثبتون أنهم مهتمون بآراء الآخرين ويستمعون إليها، فإنهم يزيدون من مصداقيتهم. وبالمثل، عندما يشارك الناس في اللجان، تزداد معرفتهم بالبرلمان والعملية البرلمانية.

٣- **الشراكات المحلية توسع نطاق المشاركة:** لا يمكن أن يتوقع من البرلمانات أن تصل إلى جميع الأشخاص المهتمين بموضوع ما، لأن شبكاتها ليست مصممة لذلك ولأن نطاق وصولها محدود للغاية. ومن أجل التغلب على ذلك، يمكنهم بناء علاقات مع منظمات المجتمع المدني التي بدورها يمكنها ترجمة الرسائل إلى لغة جمهورها ودعم وتشجيع المشاركة في جلسات الأدلة.

٤- **اللهجة مهمة:** يسمح الخروج من البرلمان للجان باتخاذ نهج غير رسمي ومفتوح لجمع الأدلة. ولم تعد مقيدة بجميع البروتوكولات الرسمية لغرفة اللجنة، فهي مفتوحة لمزيد من الأشكال الخطابية والاستماع إلى المزيد من الناس.

٥- **يساعد إضفاء الطابع المؤسسي على ضمان الاتساق:** يلزم إضفاء الطابع الرسمي على العمليات المخصصة في السياق الأوسع لكيفية عمل البرلمانات كي تصبح معترف بها كنهوج صالحة.

٦- **توفر المنصات الافتراضية فرصا تكمل الاجتماعات الفعلية:** على الرغم من أن جلسات الاستماع الميدانية عادة ما تنطوي على مغادرة النواب للبرلمان لزيارة موقع آخر، فيمكن للجان أيضا الاجتماع افتراضيا وجمع الأدلة عبر أنظمة الاجتماعات عبر الإنترنت. ويزيد هذا النهج من مدى وصول اللجنة إلى أبعد من ذلك، حيث يمكن جمع الأدلة من جمهور أكثر تنوعا. وفي مؤتمر البرلمان الإلكتروني العالمي الافتراضي الأخير لعام ٢٠٢١، أوضح اللورد كليمنت جونز، عضو مجلس اللوردات في المملكة المتحدة، كيف أن هذه القدرة على سماع الأدلة من أي مكان في العالم كانت فائدة غير متوقعة لجائحة كوفيد-١٩ وشيئا لا يرغب الأعضاء في فقدانه.[٥٠]

٥٠ IPU, 2021b.

الأرجنتين: انتقل مجلس النواب بسرعة لعقد جلسات هجينة وافتراضية عقب حدوث جائحة كوفيد-١٩. © برلمان الأرجنتين

التعاون في العملية التشريعية

التعاون والإبداع المشترك هما تخصصان جديدان نسبيا للبرلمانات. والتعاون يعني البرلمانات العمل جنبا إلى جنب مع الجمهور من أجل الصالح الاجتماعي بحيث يمكن الاستماع إلى مجموعة أكثر تنوعا من الأفكار وإدخالها في التشريعات. يذهب الإبداع المشترك إلى أبعد من ذلك، مما يعني ضمنا أن «الحلول الجديدة مصممة مع الناس وليس*من أجلهم*».[٥١] وبالنسبة للبرلمانات، يعني هذا «المشاركة النشطة للمواطنين في عمليات صنع القرار العامة التي قد تؤثر على حياتهم».[٥٢] وتم وصف فوائد الإنشاء المشترك على النحو التالي:

- **تحسين عملية صنع القرار:** يؤدي إلى المزيد من الخدمات الموجهة نحو المجتمع المحلي، والأفكار الجديدة، وزيادة الشفافية وتعزيز الفعالية[٥٣]
- **فوائد الابتكار:** تمكين المستخدمين من التواصل والتفاعل مع المؤسسات العامة، مما يوفر فرصا لإنشاء موارد محتملة جديدة[٥٤]
- **الفوائد الرمزية:** يسهل الاستقرار الاجتماعي عن طريق تنمية الشعور بالانتماء إلى المجتمع، وزيادة عملية صنع القرار الجماعي، وقبول عمليات الحوكمة واحترامها.[٥٥]

والتعاون مع المجتمع المدني (سواء الأفراد أو المنظمات) في البيئات البرلمانية محدود ولكنه يزداد. ولعل المثال الأكثر اقتباسا على نطاق واسع هو المشاركة في وضع خطط عمل البرلمان المفتوح بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني كجزء من شراكة الحكومة المفتوحة. ويعد الإنشاء المشترك شرطا أساسيا لشراكة الحكومة المفتوحة ولديه منهجية إنشاء مشترك محددة جيدا. وقد وضع عدد من البرلمانات خطط عمل مستقلة من هذا النوع، وأدرج عدد أكبر بكثير من البرلمانات هذه المبادرات في خطط عمل وطنية أوسع نطاقا. وهناك أيضا أمثلة على الإبداع المشترك، حيث يعمل المجتمع المدني معا لتحسين الشفافية والمساءلة. أبرزها هو HackerLab في مجلس النواب في البرازيل.[٥٦]

٥١ Bason, 2010.

٥٢ ParlAmericas, 2019.

٥٣ Magno and Cassia, 2015..

٥٤ Hardyman, Daunt and Kitchener, 2015.

٥٥ Baka, 2017.

٥٦ لمزيد من المعلومات عن هذه المبادرة، انظر: OpeningParliament.org, ٢٠١٤.

ويستند التعاون في العملية التشريعية إلى قرار سياسي بتجربة نهج جديدة لوضع القوانين. وهي تقوم على فكرة أن جميع الناس في المجتمع يمكنهم أن يساهموا بآرائهم بشأن التشريعات التي ينبغي إقرارها، وما ينبغي أن يحتويه ذلك التشريع، ومن حيث التحقيقات والتدقيق اللاحق للتشريعات، ما هو أثر التشريعات القائمة.

ويشير *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠٢٠ إلى أن ٢٨ في المئة من البرلمانات تقدم حاليا مشاورات عبر الإنترنت بشأن مشاريع التشريعات، وأن ١٩ في المئة أخرى تخطط للقيام بذلك.[٥٧] ويشير التقرير أيضا إلى أنه من الشائع أن تحدد البرلمانات أهدافها على أنها إعلام الناس بالتشريعات التي تمر عبر البرلمان (٧٠٪) بدلا من إشراكهم في العملية التشريعية (٢٧٪).[٥٨] وعلى الرغم من أن مشاريع القوانين عادة ما تنشأ في السلطة التنفيذية أو من النواب، فإن عددا صغيرا من البلدان (البرازيل وإستونيا وفنلندا ولاتفيا، على سبيل المثال) لديها عملية للتشريعات التي يبادر بها المجتمع المحلي، حيث يمكن تحويل فكرة ناشئة من أحد أفراد الجمهور أو منظمات المجتمع المدني إلى قانون. وتقدم بلدان أخرى (مثل نيوزيلندا) استفتاءات بمبادرة من المواطنين يمكن أن تؤدي بعد ذلك إلى تشريع في البرلمان.

وكثيرا ما ظهرت أدوات رقمية لدعم التعاون والإبداع المشترك من المجتمع المدني. وهي توسع بشكل جذري نطاق وعدد الأشخاص الذين يمكنهم المشاركة، على الرغم من أنها يمكن أن تستبعد الأشخاص أيضا. وعلى الرغم من أن الاستبعاد يمكن أن يكون اختيارا ذاتيا، فإنه يحدث في الغالب عندما يفتقر الأشخاص إلى الوصول إلى الإنترنت، أو ليس لديهم المهارات اللازمة لاستخدامه، أو ليس لديهم مهارات محو الأمية المعلوماتية اللازمة، أو لا يدركون فرص المشاركة. ويلزم معالجة جميع هذه القضايا إذا أريد للبرلمانات أن توفر الفرص لجميع أفراد المجتمع المحلي للتعاون. وقدمت باولا فورتيزا، عضو الجمعية الوطنية الفرنسية، الاقتراح التالي:

> السؤال الأساسي ليس ما إذا كنا بحاجة إلى أدوات رقمية أكثر أو أقل في مؤسساتنا. ويتعلق الأمر بأخذ التحول الكبير في مجتمعنا، والثورة الرقمية، وتكييف ثقافتنا السياسية معها.
>
> ...
>
> ويبقى الهدف النهائي [للتحديث] هو تحويل مؤسساتنا وتكييفها مع احتياجات وحقائق القرن الحادي والعشرين.[٥٩]

ويمكن للأدوات الرقمية أن تجعل التعاون أسهل. وقد أتاح التحديث والرقمنة فرصا متزايدة للبرلمانات لتبادل البيانات والتعاون مع المجتمع المدني. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه كان راسخا بالفعل مسبقا، فإن جائحة كوفيد-١٩ سرعت بشكل كبير من رقمنة العديد من البرلمانات، ويوفر هذا التطور فرصا لمزيد من التحول في المستقبل. وفيما يتعلق بالتعاون، كان التأثير في البرلمان ضئيلا حتى الآن. وفي حين يشير *تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي* ٢٠٢٠ إلى أن اجتماعات اللجان الافتراضية يمكن أن تزيد من الوصول والمشاركة، فإنه يحذر أيضا من أن البرلمانات كانت مشغولة بالعمليات الداخلية خلال الوباء، وأحيانا على حساب المشاركة والتعاون. ويأتي الإنشاء المشترك في نهاية سلسلة متصلة طويلة تمتد من البرلمانات المغلقة، مرورا بزيادة الانفتاح (في العمليات والإجراءات والبيانات)، إلى التعاون والإبداع المشترك على قدم المساواة. وإن الابتكار الجذري الناجم عن الوباء يوفر فرصا، ولكن هذه الفرص لم تتحقق بعد إلى حد كبير، فالإبداع المشترك يتطلب تبني التكنولوجيا لتمكينه والتغيير الثقافي لاحتضانه.

ويمكن أن يتخذ العمل التعاوني في العملية التشريعية أشكالا مختلفة عديدة. وتبحث دراسة الحالة هذه في أربعة أمثلة من الأرجنتين وفرنسا وإندونيسيا والولايات المتحدة – مجرد حفنة من العديد من التجارب بالتعاون في العملية التشريعية التي تجري في جميع أنحاء العالم. وتقدِّم أفكارا من الأشخاص المشاركين في هذه المبادرات، وتستخلص بعض القضايا الرئيسية للبرلمانات للنظر فيها.

الأرجنتين *Leyes Abiertas* (القوانين المفتوحة)

أُنشئت منصة *Leyes Abiertas* للمساعدة في التماس التعليقات العامة على المقترحات التشريعية من البرلمانيين الأفراد. وتم بناء هذه المنصة الفتوحة المصدر لمجلس النواب الأرجنتيني على يد شريك من المجتمع المدني وتديرها مديرية التحديث في المجلس. ويمكن للبرلمانيين اختيار نشر مقترحاتهم التشريعية على المنصة ومن ثم فإن الأمر متروك لهم لمتابعة التعليقات العامة. ويمكن للمستخدمين العامين للنظام تسجيل الدخول باستخدام حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الحالية ولا يحتاجون إلى التسجيل أو إنشاء حساب معين على البوابة.

وساعدت *Leyes Abiertas* الأعضاء على الاستماع إلى مجموعة واسعة من وجهات النظر من أفراد المجتمع الذين لا يستطيعون عادة تقديم آرائهم إلى البرلمان. وشددت أغوستينا دي لوكا، المديرة التنفيذية العالمية لمؤسسة المديرية التشريعية، على هذه النقطة وقالت: «[عادة ما يتم اختيار الأشخاص] الذين يشاركون في اللجان بشكل تقديري للغاية في إطار رئاسة اللجنة».

وتم استحداث المنصة في عام ٢٠١٨، وقد انبثقت من العمل المشترك لمجلس النواب والمجتمع المدني في إطار شبكة البرلمان المفتوح. وبمجرد أن يختار البرلمانيون إتاحة مقترحات مشاريع القوانين الخاصة بهم للجمهور، يتم البحث عن التعليقات ويتمكن الأعضاء من ملاحظتها والتفاعل معها. ويمكن إدراج المقترحات الناشئة عن التعليقات في مشروع القانون. ويمكن للمستخدمين العموميين رؤية جميع مشاريع القوانين مفتوحة للتعليق عليها، والتعليق عليها علنا، ورؤية التعليقات الأخرى التي تم إجراؤها، بالإضافة إلى عرض إصدارات مختلفة من مشروع القانون وأي عروض تقديمية ومبررات لمشروع قانون مقدم من العضو. وأوضح ماتياس غرانارا ما يلي:

٥٧ IPU, 2020.
٥٨ IPU, 2020.
٥٩ Forteza, 2020.

> في الماضي، أي قبل المنصة، للوصول إلى نائب ما، كان على المواطن أن يكون في بوينس آيرس ويذهب إلى مكتب ذلك النائب. وأم اليوم، فيمكن للمواطنين تقديم أسئلة أو إضافة أو تعديل الفواتير عن بعد، بغض النظر عما إذا كانوا في سالتا أو لا كوياكا أو كورينتس أم لا.

واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، تم تقديم ٥١ مشروع قانون إلى المنصة عن طريق ٣١ عضوا في مجلس النواب (١٢ في المئة من إجمالي الأعضاء). وينظر إلى المنصة على أنها عامل تمكين رئيسي للشفافية التشريعية، وتتضمن خطة عمل البرلمان المفتوح الجديدة لشراكة الحكومة المفتوحة في المجلس التزاما بتدريب المستشارين وتقديم حملات توعية أوسع نطاقا لتشجيعهم على استخدام المنصة بشكل أكبر. وأوضحت السيدة دي لوكا سبب فائدة المنصة للجمهور بالعبارات التالية:

> يمكنك أن تكون محددا جدا بشأن المادة أو حتى الكلمات التي تريد تعديلها. وإذا كان هناك شيء تريد حذفه أو تعديله أو إضافته، فيمكنك أن ترى بالضبط التأثير الذي سيحدثه ذلك، وكيف.

فرنسا: *Le Jour d'Après* (اليوم التالي)

أنشأ أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية هذه المنصة بوصفها وسيلة لالتماس الأفكار لتشريعات جديدة خلال جائحة كوفيد-١٩. واستُهل المشروع الذي استمر شهرين في آذار/مارس ٢٠٢٠ بقيادة النواب ماثيو أورفيلين وبولا فورتيزا وأوريليان تاشي، وبدعم من ٥٧ برلمانيا آخر.

وتم تصميم المشروع على أنه نقاش وطني مفتوح حول ما يجب أن يحدث بعد تراجع أزمة كوفيد-١٩ – ومن هنا جاء اسم *Le Jour d›Après* (اليوم التالي). واقترح أعضاء المجتمع أفكارا، نوقشت بشأن استخدام الأداة الإلكترونية، وأجري تصويت لتحديد الأفكار التي ينبغي المضي بها قدما بعد الأزمة. ونظمت سلسلة من حلقات العمل المواضيعية على الإنترنت لاستكمال وتوسيع نطاق المناقشات على المنصة. وبمجرد اختيار الأفكار من قبل مستخدمي البوابة، تنتقل المسؤولية إلى البرلمانيين، الذين يطلب منهم إيجاد سبل لمتابعة هذه الأفكار عن طريق الجمعية الوطنية.

وسجلت المنصة ١٥ مليون مشاهدة للصفحة في أسبوعها الأول بعد بدء البث المباشر. وخلال فترة الشهرين التي كانت فيها المنصة مفتوحة، تم تقديم حوالي ٨٧٠٠ اقتراح من مستخدميها المسجلين البالغ عددهم ٢٦٠٠٠. وتتعلق المقترحات الأكثر شعبية بحماية نظام الصحة العامة والبيئة، وزيادة إعادة التدوير ومعالجة هدر الطعام، والحد من التعبئة والتغليف، وإدخال التعليم البيئي الإلزامي. وكان هناك تأييد قوي لتعميم الدخل وزيادة مرتبات مقدمي الرعاية. ودعت المقترحات إلى فرض حظر على الإعانات العامة للوقود الأحفوري وفرض ضريبة على المعاملات المالية لمنع التهرب الضريبي. وكنتيجة مباشرة للبرنامج، وضع النواب المشاركون ٣٠ تدبيرا يخططون للمضي قدما في الجمعية الوطنية كجزء من «خطة عمل ما بعد الأزمة».

إندونيسيا: مشاركة الجمهور عبر الإنترنت في صياغة التشريعات

تم تطوير منصة SIMAS لمساعدة أفراد الجمهور على أن يصبحوا أكثر اطلاعا على المقترحات التشريعية وأن يكونوا قادرين على مشاركة آرائهم عن طريق إضافة تعليقات إلى مشاريع القوانين. وبموجب القانون الإندونيسي، يتمتع المواطنون بالفعل «بالحق في تقديم مدخلات شفوية و/أو مكتوبة في وضع القواعد».[٦٠] ومن أجل جعل هذا المرفق أكثر سهولة، تم إطلاق تطبيق على شبكة الإنترنت، يعرف باسم SIMAS، في عام ٢٠١٧ من قبل مركز الصياغة التشريعية، الذي يقدم الدعم لمجلس النواب في صياغة الأوراق الأكاديمية (المرحلة الأولى من العملية التشريعية في إندونيسيا) ومشاريع القوانين.

بعد أن يقدم الناس آرائهم وتطلعاتهم وتوصياتهم حول مشاريع النصوص باستخدام SIMAS، يقوم فريق الموقع بتسليم تقرير الرأي العام إلى رئيس الفريق المسؤول عن صياغة الورقة الأكاديمية ومشروع القانون. وفريق الصياغة ملزم بالرد على الرأي العام عن طريق SIMAS، ومن ثم إغلاق حلقة التعقيب. ولا يشارك البرلمانيون مباشرة في العملية.

يمكن لأي شخص المشاركة عن طريق إنشاء حساب على البوابة الإلكترونية. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، تم تمرير ٦٤ ورقة أكاديمية و٦١ مشروع قانون عن طريق SIMAS وتم تسلم حوالي ٢٠٠ تعليق. ويرى برلمان إندونيسيا الإنترنت بوصفها أداة مهمة للوصول إلى الجمهور. وعلى الرغم من أن القنوات عبر الإنترنت لم تستخدم على نطاق واسع حتى الآن فيما يتعلق بالبرلمان، فإن أفراد الجمهور يستخدمون الإنترنت بانتظام لأغراض اجتماعية وترفيهية. وكما أوضحت إنداه ريتنواستوتي، رئيسة مكتب التعاون البرلماني الدولي في مجلس النواب الإندونيسي، يأمل البرلمان في تسخير هذه الألفة من أجل جعل المشاركة في العملية السياسية والتشريعية أكثر شيوعا:

> نحن نتفهم أن الشعب الإندونيسي يستخدم الكثير من الإنترنت لوسائل التواصل الاجتماعي، لكنهم ليسوا مهتمين حقا برؤية ما يحدث مع البرلمان أو الحكومة.

الولايات المتحدة الأمريكية: قانون العدالة البيئية للجميع

في أيار/مايو ٢٠١٩، حشدت لجنة الموارد الطبيعية في مجلس النواب الأمريكي POPVOX، وهي منصة مجتمع مدني غير حزبية،[٦١] لتوفير طريقة للجنة لجمع ودمج التقديمات من الأعضاء ومجموعات أصحاب المصلحة والأفراد طوال تطوير قانون العدالة البيئية للجميع.[٦٢] ومن أجل تمكين الاقتراحات والتعديلات عبر الإنترنت، أدرجت POPVOX ميزات

٦٠ جمهورية إندونيسيا، ٢٠١١.

٦١ POPVOX, 2021.

٦٢ لمزيد من المعلومات عن هذه المبادرة، انظر: POPVOX, 2020.

من مشروع تقني مدني سابق يعرف باسم ماديسون، والذي استحدثته أصلا مؤسسة OpenGov. وكما هو الحال مع ماديسون، يمكن للمشاركين تسليط الضوء على الكلمات أو العبارات الفردية في مشروع القانون، ونشر التعليقات وعرض تلك التي تركها الآخرون. وأوضح كينان أوستن رايد، كبير موظفي عضو الكونغرس دونالد ماكتشين، الراعي المشارك لمشروع قانون العدالة البيئية:

> الكثير من الناس الذين يقومون بالدعوة إلى العدالة البيئية هم في المجتمع ويكافحون ضد الحقول البنية وليس لديهم وقت... وتسمح المنصة للناس بالتعليق عندما يستطيعون.

وقد أيد العملية أعضاء لجنة الموارد الطبيعية في مجلس النواب بدعم من موظفي اللجنة. ويمكن لأي شخص الوصول إلى البوابة الإلكترونية بعد إنشاء حساب. وجرى استعراض جميع التعليقات – ويبلغ عددها ٣٥٠ تعليقا – على الإنترنت، وأدرجت في مشروع القانون النهائي المعروض على اللجنة، حيثما تم دعمها.

وكما أوضح أحد موظفي لجنة الموارد الطبيعية في مجلس النواب، فإن أحد الدوافع الرئيسية لهذا المشروع هو توسيع نطاق الآراء التي تستمع إليها اللجنة:

> كنا سنسمع من المنظمات الكبيرة على أي حال، ولكن كان من المهم أن تتمكن المجموعات الصغيرة والأفراد من رؤية ما تقوله المنظمات الأكبر حجما وأن يضيفوا وجهات نظرهم الخاصة. فكانت منصة POPVOX قناة تلك المنظمات. فلست بحاجة إلى أن يكون لديك عضو في جماعات الضغط الفيدرالية يعيش في العاصمة ويكون جزءا من العملية.

وأظهر المشروع أن مشاركة أصحاب المصلحة عبر الإنترنت في مراحل الصياغة تساعد على إيجاد حلول مشتركة لما هي غالبا مشكلات سياسية معقدة. وأدركت اللجنة أن المعلقين العموميين لن «يختموا» مقترحاتهم، وأنه لكي يكون مشروع القانون ذا مصداقية، يجب أن يجلب المشاركين معه إلى صميم العملية. وقد شددت على هذه النقطة السيدة أوستن رايد التي قالت:

> هذا مشروع قانون، لأن الجميع يضعون بصمتهم عليه، فإن الجميع لديهم ملكية فيه. وأعتقد أن هذا يجعل السياسة أفضل بشكل عام.

وعلى الرغم من أن هذا النهج الاستشاري يمثل عملا هاما لموظفي اللجنة وأعضائها، فقد جادلت مارسي هاريس، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة POPVOX، بأن هناك فائدة إضافية من حيث زيادة المعرفة العامة بكيفية عمل البرلمان وبناء الثقة مع أصحاب المصلحة:

> يخرج الجمهور من عملية كهذه ليس فقط الشعور بأنهم سئلوا وليس فقط الشعور بأنهم كانوا جزءا من العملية، ولكن أيضا أكثر اطلاعا أثناء مرورهم بالعملية ورؤية كيف تعمل أو معرفة ما هي الأسئلة. وهذا نوع من الحلقات الفاضلة.

الاستنتاجات والدروس المستفادة

يوفر التعاون والإبداع المشترك سبيلا للبرلمانات لفتح العملية التشريعية أمام مشاركة عامة أكبر، ومن ثم بناء المعرفة والثقة. ويمكن لعملية أكثر شفافية ويمكن الوصول إليها أن تساعد البرلمانات على ضمان أن تنعكس الشواغل العامة في التشريعات. ويمكن أن يسهم أيضا في تحسين التصورات العامة للبرلمان.

ولا تزال الطرق التعاونية للعمل في إطار العملية التشريعية في المرحلة التجريبية. وهناك نماذج مختلفة آخذة في الظهور داخل البرلمانات، ويجب أن تكون المؤسسات منفتحة على الأفكار الجديدة الناشئة عن المجتمع المدني. وتقوم منظمات المجتمع المدني وشركات التكنولوجيا المدنية بتطوير أدوات مبتكرة، وإقامة شراكات مثمرة مع البرلمانات.

وبعد أن الاضطرار للابتكار بسبب جائحة كوفيد-١٩، أدركت العديد من البرلمانات قدرتها الخاصة على الابتكار وكان عليها التفكير في قدرتها على تحمل المخاطر وفي أساليب عملها. وفي السنوات المقبلة، يتوقع من البرلمانات أن تواصل استخدام وتحسين أساليب التعاون والإبداع المشترك. وفي بعض الحالات، قد يصبح التعاون والإبداع المشترك سمة عامة للعملية التشريعية.

وتسهل الأدوات الرقمية المشاركة في العملية التشريعية من أي مكان، وهو ما يساعد على التغلب على الحواجز الجغرافية وغيرها من الحواجز التي تحول دون المشاركة والسماح للناس بالمشاركة بطريقة تناسب نمط حياتهم وجدولهم الزمني. ومع ذلك، فإن مجرد وجود أداة لا يضمن استخدامها. ولذلك يجب عدم إغفال أنشطة الترويج والتوعية الموجّهة إلى كل من البرلمانيين والجمهور.

ويمكن للبرلمانات المهتمة بالتعاون والإبداع المشترك الاستفادة من هذه الخبرات في تصميم عملياتها الخاصة. وترد فيما يلي قائمة بالدروس الرئيسية المستفادة:

١- **بناء الشراكات:** يمكن للبرلمانات الاستفادة من المعرفة والأدوات الحالية عن طريق الشراكة مع المجتمع المدني أو منظمات التكنولوجيا المدنية. والشراكات هي أيضا وسيلة فعالة لتوسيع نطاق عمليات التعاون. ويمثل ذلك تحديا للبرلمانات في تحديد مقدار السيطرة التي يجب التنازل عنها، ومقدار ما يجب الاحتفاظ به حتى تظل العملية مشروعة.

٢- **الوصول إلى المشاركين المناسبين:** في العمليات التداولية العميقة والمشتركة الإبداعية، لا يتمثل الهدف في الكمية بل في القدرة على ضمان مشاركة تمثيلية وعالية الجودة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وإن استخدام لغة واضحة (أي لغة أصحاب المصلحة، وليس البرلمان)، وإعطاء تعليقات منتظمة للمشاركين وتوصيل نتائج العملية، كلها تساعد على تشجيع المشاركة. وينبغي وضع ضمانات لحماية بيانات المشاركين، وضمان قدرة المشاركين على التعبير عن آرائهم بحرية، وتجنب إساءة استخدام نظام الإنشاء المشترك. ومن الاعتبارات الهامة الأخرى أن المشاركين ينبغي أن يكونوا قادرين رقميا وملمين

بالمعلومات، وينبغي أن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى البيانات المتعلقة بالقضايا قيد النظر. وستجد البرلمانات أنه من المفيد أن تكون قادرة على التمييز بين التعليقات التي تقدم نيابة عن فرد، وتلك التي تقدم باسم منظمة (مثل منظمات المجتمع المدني أو المجموعة التجارية).

٣- **ضمان المساواة في الوصول:** يجب فهم الحواجز التي تحول دون المشاركة حتى لا تخلق الأدوات الرقمية الجديدة «نخبا» جديدة وتترك الآخرين غير قادرين على المشاركة. ويجب إيلاء اعتبار خاص للتوازن بين الجنسين، والأقليات والفئات المهمشة، فضلا عن كيفية إدارة مشاركة الفئات الضعيفة.

٤- **إشراك البرلمانيين:** تبين الأمثلة الواردة آنفا أشكالا مختلفة من مشاركة البرلمانيين. ومع ذلك، في جميع الحالات، يظل النواب جهات فاعلة مركزية في العملية التشريعية. وينبغي تحديد الدور المتوقع للبرلمانيين في مبادرات الإنشاء المشترك تحديدا واضحا، وينبغي أن يتلقى النواب والموظفون التدريب المناسب. ويتعين على الإدارة البرلمانية أن تكون مستعدة لدعم البرلمانيين طوال العملية.

٥- **وضع عملية واضحة:** يمكن استخدام التعاون والإنشاء المشترك في مراحل مختلفة من العملية التشريعية: لجمع الأفكار لقوانين جديدة، أو للتعليق على المسودات الحالية، أو كجزء من تحقيق ما بعد التشريع. ويمكن أن تنشأ مثل هذه المبادرات على مستوى المؤسسة أو أن تتبناها لجنة برلمانية واحدة أو حتى برلماني فردي. وسيساعد الوضوح بشأن الأهداف في البداية على تحقيق نتائج ناجحة. وبالمثل، يلزم تخصيص ما يكفي من الوقت والمال والموارد من الموظفين لدعم العملية. وينبغي أن يكون واضحا كيف سيتم تحليل المدخلات العامة وتلخيصها وإتاحتها للبرلمانيين. وتبين دراسة الحالة البرازيلية السابقة أنه حيثما يوجد حجم كبير من المدخلات العامة، يمكن للأدوات الرقمية أن تساعد في هذا التحليل.

للاستزادة، انظر الملحق
دراسات الحالة القطرية
البرازيل: المشاركة الرقمية

٦- **تقبل أن بعض المخاطر وعدم اليقين أمر لا مفر منه:** يتعين على البرلمانات أن تتقبل أن نتائج أي ابتكار غير مؤكدة. فقد تسفر مبادرات التعاون والإبداع المشترك عن نتائج إيجابية أو قد لا تحقق التوقعات. وسيكون التعلم المستمر والتقييم والتحسين سمة من سمات هذه المبادرات.

٧- **قياس وفهم التأثير:** عند تقييم أثر هذا النوع من المبادرات، يمكن للبرلمانات، على سبيل المثال، أن تنظر في أثرها على إمكانية الوصول إلى العملية التشريعية وشفافيتها، وكمية ونوعية المدخلات العامة، والنواتج النهائية (مثل أي مقترحات تشريعية قدمت وعدلت واعتمدت نتيجة للعمل التعاوني).

النمسا: عرض فني بمناسبة «يوم الباب المفتوح». © Johannes Zinner / Parlamentsdirektion

فتح المباني البرلمانية أمام الجمهور

المباني البرلمانية هي استعارة للديمقراطية التي تمثلها. من أجل «ما يقولونه عن الثقافة السياسية الأوسع التي تحيط بهم وتشكلهم».[٦٣] وتم تصميم العديد من البرلمانات – مثل قصر وستمنستر، وكابيتول الولايات المتحدة، وبرلمان المجر، والكونغرس الوطني للبرازيل – كبيانات معمارية كبرى. ويمكن أن تكون المباني أيضا واحدة من الحواجز التي يواجهها الجمهور عند محاولة الوصول إلى البرلمان والتعامل معه، حيث يمكن أن تشعر في كثير من الأحيان بالترهيب أو حتى الغموض. وعلى الرغم من أن البرلمانات تتطلع إلى زيادة الوعي والفهم، فإن الوصول إلى البرلمان نفسه أمر مهم. ويمكن أن يحدث هذا ماديا (لأولئك القادرين على الزيارة شخصيا) وافتراضيا، مع إتاحة وسائل الإعلام – والإنترنت على وجه الخصوص – وصولا غير مسبوق إلى أعمال البرلمان.

وتاريخيا، غالبا ما كانت البرلمانات مبان مغلقة وكئيبة وبارزة للغاية في محيطها ولكن يتعذر على المجتمع الوصول إليها. وعلى نحو متزايد، يتغير هذا الوضع ويتمكن الجمهور من رؤية الداخل – في البداية عن طريق الإذاعة والتلفزيون والآن عن طريق الإنترنت، فضلا عن الزيارة الشخصية.

في مجتمع اليوم، يتوقع الناس المزيد من الانفتاح والشفافية. وينعكس ذلك في الهندسة المعمارية لمباني البرلمان الأكثر حداثة، مثل تلك الموجودة في أستراليا والسويد، والتي هي أكثر سهولة وانفتاحا ووضوحا مقارنة مع أسلافها الأكثر تقشفا في القرن التاسع عشر. بل إن مبنى البرلمان في كانبيرا يضم مناطق مشاهدة عامة ذات إطلالات لا مثيل لها في جميع أنحاء العاصمة، في حين أن البوندستاغ في برلين يحول منصة المشاهدة هذه إلى الداخل حتى يتمكن الجمهور من رؤية ممثليهم في العمل في الغرفة أدناه. وكما افترض لاسويل وفوكس، فإن تخطيط الحوزة البرلمانية وانفتاح الغرف داخلها هما مؤشر على الميول الديمقراطية لتلك الأمة.[٦٤]

واليوم، تسعى البرلمانات جاهدة إلى إيجاد توازن بين تلبية المتطلبات الوظيفية اليومية لمؤسسة ديمقراطية رسمية، والتقاط السياق التاريخي للهيئة التشريعية وأهميتها وتجسيدها، وإظهار أهميتها للحياة اليومية للشعوب، وليس أقلها كحيز عام يمكن الوصول إليه. وقد احتفل مصممو المباني البرلمانية الحديثة «بالانفتاح وإمكانية الوصول وأنتجوا تصاميم

٦٣ Goodsell, 1988: 287.

٦٤ Lasswell and Fox, 1979: 15–16.

تهدف بطريقة أو بأخرى إلى التعبير عن تلك القيمة ماديا ورمزيا».[٦٥] ويكمن جزء من عملية التوازن هذه في فهم كيفية جعل المبنى متاحا عندما يمكن للمتطلبات الحديثة للوظائف والأمن أن تجعل البرلمانات تشعر بأنه لا يمكن الوصول إليها.

وتقدم معظم البرلمانات مجموعة من الخدمات التي تواجه الجمهور «لفتح» هذا الفضاء المادي، بما في ذلك الجولات والأيام المفتوحة والمعارض. وفي الآونة الأخيرة، بدأت المؤسسات في تجربة استخدام التكنولوجيا الرقمية لنفس الغرض. وتبحث دراسة الحالة هذه في الطرق المختلفة التي يمكن عن طريقها استخدام «المساحات» البرلمانية (المادية والافتراضية على حد سواء) للتواصل العام والتعليم والمشاركة. ويدل ذلك على أنه من المهم الاستخدام الفعال وفتح الحوزة البرلمانية، وأن التكنولوجيا هي إحدى الطرق لإخراج البرلمان إلى الشعب.

زيارة البرلمان

في العديد من البلدان، يستطيع المواطنون حضور جلسات البرلمان، سواء في الجلسات العامة أو اللجان. ومع ذلك، سيكون لهذه دائما قدرة بدنية محدودة وغالبا ما تتطلب الحجز المسبق. وسيكون معظم الناس أكثر دراية ببث الجلسات البرلمانية التي تأخذهم مباشرة إلى الغرفة وتسمح لهم بتجربة أعمال البرلمان. ومع ذلك، فإن أحد الجوانب السلبية لهذه التغطية الإعلامية هو أنها يمكن أن تركز على الجوانب الأكثر إثارة للجدل أو السلبية بدلا من تقديم عرض واسع للأنشطة البرلمانية.

وتقدم العديد من البرلمانات جولات بصحبة مرشدين، ولدى بعضها مرافق خاصة لجلب مجموعات من الشباب. وبالنسبة لأعضاء المجتمع الذين لا يستطيعون زيارة البرلمان بسهولة، فإن الأدوات الافتراضية هي أحد البدائل. واستخدمت بعض البرلمانات أيضا حلولا متنقلة للوصول إلى المجتمعات المحلية والتفاعل معها، مثل الحافلة البرلمانية في إكوادور والتواصل مع المجتمعات النائية الموصوفة في دراسة الحالة الإفرادية لفيجي.

> للاستزادة، انظر الملحق
>
> **دراسات الحالة القطرية:**
> **فيجي: المشاركة الاستراتيجية**

ومن المهم التمييز بين جولات البرلمان التي تركز على الجوانب التاريخية أو المعمارية للحوزة، وتلك التي تعتزم بناء فهم أعمق ووعي بالوظيفة والإجراءات البرلمانية. ووصف جافيت موثومي، كبير مسؤولي الاتصالات العامة في الجمعية الوطنية الكينية، كيف يمكن تصميم الجولات للزوار بطريقة تظهر أهمية البرلمان:

> وعندما يكون هناك مساحة كافية، نسمح لهم بدخول الغرفة أو المعرض... ونعطيهم محاضرات. ونأخذهم في جولة في البرلمان ونطرح أسئلة عن عملية سن القوانين. وحيثما ينطبق ذلك، ندعو [الأعضاء] من المنطقة التي يأتون منها... لمعالجتها.

ويمكن فتح الوصول إلى الحيز البرلماني عن طريق ضمان ألا تكون المسافة حاجزا. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق دعم الزيارات، وخاصة للطلاب – وهي خدمة تقدمها البرلمانات بما في ذلك البوندستاغ الألماني وبرلمان أستراليا والكونغرس الوطني البرازيلي.

وفي المملكة المتحدة، ينفق البرلمان أكثر من ٧٥٠٠٠٠ جنيه إسترليني كل عام لدعم زيارات الطلاب لضمان حصول التلاميذ في كل مكان على فرص الوصول العادل، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه في البلاد. وقد شدد على هذه النقطة ديفيد كلارك، رئيس قسم التعليم والمشاركة في برلمان المملكة المتحدة، الذي قال إنه «لا ينبغي لأحد أن يكون محروما اقتصاديا عن طريق الانخراط في ديمقراطيته».

وفي ألمانيا، يمكن لكل عضو في البوندستاغ دعوة ٥٠ مواطنا من دائرتهم الانتخابية لزيارة المبنى مرتين في السنة. وقد وصفت فوائد المخطط بالعبارات التالية:

> وتتاح للمشاركين فرصة التعرف عن كثب على المشهد السياسي في برلين، وعمل أعضاء البوندستاغ والحكومة الاتحادية والوزارات. وتتم زيارة مجموعة من المواقع الهامة في التاريخ المعاصر. وتعتمد مدة الإقامة في برلين على المسافة بين الدائرة الانتخابية المعنية وبرلين (من ليلة إلى ٣ ليال).[٦٦]

سيراليون: الأيام المفتوحة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، عقد برلمان سيراليون يوما مفتوحا (حدث امتد بالفعل ثلاثة أيام) حيث تمت دعوة أفراد المجتمع «من جميع مناحي الحياة بما في ذلك المزارعين والتلاميذ والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والمجتمعات المدنية ووسائل الإعلام» لزيارة البرلمان والتعرف عليه.[٦٧]

وكان موضوع هذا اليوم الافتتاحي المفتوح هو «جعل برلمان سيراليون مرئيا وجذابا مع الجمهور».[٦٨] وتم تصميم هذا الحدث لتسليط الضوء على التقدم الديمقراطي في البلاد وزيادة المعرفة حول ماهية البرلمان وكيف يعمل وكيف يمكن للناس المشاركة. وهو يتماشى مع أحد أهداف الخطة الاستراتيجية للبرلمان، وهو جعل المؤسسة «مفتوحة وسهلة المنال وتمثيلية وشاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة أمام مواطني سيراليون».[٦٩]

وخلال هذا الحدث، دعي الناس إلى إثارة شواغلهم ومناقشة مسائل السياسة العامة. ثم ناقش الأعضاء المسائل المثارة. وفي جلسة أخرى، أتيحت الفرصة لأفراد الجمهور لتولي دور النواب والتعرف على عمليات سن القوانين والأوامر البرلمانية الدائمة. وكان أصغر مشارك في هذه الدورة يبلغ من العمر ٩ سنوات. وعن طريق التخطيط للمستقبل، استخدم البرلمان حدث اليوم المفتوح لتعزيز إطار شراكة للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية وشركاء التنمية، بهدف ضمان دعم النواب بشكل أفضل في عملية صنع القرار.

٦٥ Parkinson, 2013.

٦٦ Parliament of the United Kingdom, 2007.

٦٧ UNDP, 2019.

٦٨ UNDP, 2019.

٦٩ UNDP, 2019.

وبشكل عام، أتاح حدث اليوم المفتوح للجمهور فرصة لاستكشاف الفضاء البرلماني، والتحدث إلى الممثلين، وزيادة معرفتهم وفهمهم للعملية الديمقراطية.

أستراليا: مكتب التعليم البرلماني

لقد أدرك البرلمان الفيدرالي الأسترالي منذ فترة طويلة أهمية وصول الجمهور إلى الحوزة البرلمانية وكيف أن جلب أفراد من الجمهور – وخاصة الشباب – يقدم مساهمة لا تقدر بثمن في فهم الجمهور لماهية البرلمانات وما تفعله. في كل عام، يزور البرلمان أكثر من ١٠٠٠٠٠ طفل في سن المدرسة.

وينظم مكتب التعليم البرلماني فعاليات تعليمية متعمقة لطلاب المدارس الابتدائية والثانوية (الفئة العمرية ٥-١٢). ويمكن أن يتم ذلك شخصيا (أثناء زيارة إلى مبنى البرلمان) أو افتراضيا (عن طريق برنامج التعلم عن بعد للبرلمان). ويستخدم المكتب مجموعة واسعة من الأساليب التعليمية بما في ذلك لعب الأدوار، حيث يأخذ الطلاب أدوارا محددة في البرلمان.[٧٠] ويصف المكتب البرنامج على موقعه على شبكة الإنترنت على النحو التالي:

ويبحث البرنامج وظيفة وغرض وقيمة نظام الحكم الديمقراطي في أستراليا. ويقوم بذلك عن طريق التحقيق في ما يلي:

- كيف يتم سن القوانين عن طريق البرلمان
- مسؤوليات الممثلين
- تشكيل الحكومة
- كيف يتم الحفاظ على مساءلة الحكومة[٧١]

وخلال هذه الجلسات، يمكن للمشاركين المشاركة في الأنشطة التالية: «مناقشة مشروع قانون مع تعديلات» و«وقت الأسئلة» و«لجنة التحقيق».[٧٢]

النرويج: *البرلمان المصغر*

لدى برلمان النرويج نسخة طبق الأصل من القاعة العامة حيث يمكن لطلاب المدارس الثانوية (عادة في الفئة العمرية ١٦-١٩) زيارة البرلمان «الوهمي» والمشاركة فيه. ويتسع البرلمان المصغر (*MiniTing*) لعدد ١٦٩ عضوا ويحتوي على غرف للأحزاب واللجان بالإضافة إلى استوديو تلفزيوني. وينقسم التلاميذ إلى مجموعاتهم الحزبية ويتفقون على مواقفهم قبل أن ينقسموا إلى لجان لجلسات الاستماع. ثم تتناوب كل لجنة بين أربع «محطات عمل»: وقت الأسئلة الشفهية، وخدمات الغرف الجماعية (حيث يمكنهم قراءة رسائل البريد الإلكتروني، والرد على المكالمات الهاتفية، وما إلى ذلك)، وأكشاك المعلومات حيث يلتقون بالناخبين، وجماعات الضغط ووسائل الإعلام، ومناظرة تلفزيونية. وينتهي أداء الأدوار بمناقشة عامة. ويحضر حوالي ٦٠٠٠ طالب كل عام.

٧٠ هذه الطريقة تعمل جيدا خارج البرلمان أيضا. فعلى سبيل المثال، يقدم برلمان نيوزيلندا إرشادات للمعلمين بشأن عقد مناقشات برلمانية وهمية تعقد في الفصول الدراسية (انظر: New Zealand House of Representatives, 2013).

٧١ Parliamentary Education Office of Australia, 2021.

٧٢ Parliamentary Education Office of Australia, 2021.

وعن طريق هذه الموارد والأنشطة، يمكن للطلاب التعرف على البرلمان (ما هو عليه وما يفعله) وربط ذلك بحياتهم الخاصة. والبرلمان المصغر هو في حد ذاته محاكاة لمشروع برلمان الشباب في البرلمان الدنماركي، وقد تم نسخه أيضا في أيسلندا والسويد (المثال السويدي الذي يوفر خيارات التعلم الافتراضية وكذلك وجها لوجه). وبرلمان الشباب ليس مفهوما فريدا في الدول الاسكندنافية: فللهند وماليزيا وباكستان تاريخ في برلمانات الشباب، في حين سمح لها في المملكة المتحدة ونيوزيلندا بالاجتماع في القاعة العامة الرئيسية. وعلى الصعيد العالمي، يوجد ٧٢ برلمانا للشباب. وبعضها له صلات رسمية بالبرلمان الوطني، ولكن معظمها تنسقه منظمات غير حكومية أو هيئات عامة أخرى.[٧٣]

البرلمان كمحفل عام

افتتح العديد من البرلمانات مراكز مخصصة للزوار. فبرلمان السويد، على سبيل المثال، يقدم خدمة الاستفسار، والتغطية التلفزيونية للغرفة، والوثائق الرسمية، والكتب، والهدايا التذكارية، والمعارض، والمحاضرات، والحلقات الدراسية.[٧٤] ومكتبته البرلمانية هي أيضا واحدة من المكتبات القليلة التي عادة ما تكون مفتوحة للجمهور. ولدى كونغرس الولايات المتحدة أيضا مركز مخصص للزوار، والذي وصفته جمعية هانسارد بأنه «أهم تطور جديد في هذا المجال... ويدل نجاحها من حيث الإنتاجية الهائلة لأعداد الزوار في سنواتها الأولى على أنه إذا تم تنفيذها بشكل جيد، فهناك شهية عامة لمثل هذه المنشأة».[٧٥] واستقبل مركز زوار الكابيتول الأمريكي منذ افتتاحه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بأكثر من ٢١ مليون زائر.

المملكة المتحدة: طرق مختلفة للاتصال

لدى برلمان المملكة المتحدة مركز تعليمي جديد ويقدم جولات عامة. ويستقبل أكثر من مليون زائر كل عام، مما ينشيء في حد ذاته تحديا حيث «يجب على المجلسين تحقيق التوازن بين احتياجات العمل لهيئة تشريعية تعمل بشكل كامل وتلك الخاصة بجذب الزوار».[٧٦]

وينظم البرلمان أنشطة توعية في جميع أنحاء البلاد، حيث حضر ٤٦,٠٠٠ شخص هذه الأحداث في عام ٢٠١٦. وهي تشمل حلقات عمل تشرح دور البرلمان، فضلا عن حلقات دراسية أكثر استهدافا بشأن مواضيع مثل كيفية تقديم الأدلة إلى لجنة مختارة. وفي الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، زار حوالي ٢١١٠٠٠ شخص البرلمان عن طريق نائبهم أو نظيرهم، أو لمشاهدة الإجراءات في مجلس العموم، في حين قام ٢٢٣٠٠٠ شخص آخر بجولة منظمة في المبنى.

ويدرك البرلمان أيضا أهمية المشاركة الافتراضية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. وصلت إحدى المناظرات في عام ٢٠١٦ إلى أكثر من ١٦ مليون

٧٣ IPU, 2018.

٧٤ Hansard Society, 2011b.

٧٥ Hansard Society, 2011b.

٧٦ Parliament of the United Kingdom, 2012.

حساب على تويتر، وفي عام ٢٠١٥، تم توقيع الالتماسات الإلكترونية حوالي ٣٢ مليون مرة. وبتجاوز وسائل التواصل الاجتماعي، استخدم البرلمان تقنيات الواقع الافتراضي (VR) والواقع المعزز (AR) لتجريب تجربة البرلمان الافتراضي عبر الإنترنت، حيث يمكن للزوار الانغماس في استكشاف تفاعلي وتعليمي للبرلمان ووظائفه وتاريخه.

نيوزيلندا: الملعب البرلماني

في نهج مختلف تماما للبرلمان كمساحة عامة، أعلن تريفور مالارد، رئيس مجلس النواب النيوزيلندي، خططا لبناء ملعب من أجل جعل البرلمان أكثر ملاءمة للأسرة والترحيب ويمكن الوصول إليه. وإن الأراضي الشبيهة بالحديقة في الحوزة البرلمانية مفتوحة بالفعل للجمهور، وكما لاحظت النائبة لويزا وول، يمكن أن تشكل هذه الأماكن العامة جزءا لا يتجزأ من البرلمانات، والمبادئ التي تحاول توصيلها وكيف تعكس الثقافة الأوسع:

> نحن نحتفل بتاريخنا... وبتشجيع الناس على القدوم والنظر إلى منشآتنا واستخدام منشآتنا... وهذا هو منزلهم. وهذا هو مكانهم... وكل العناصر الرمزية موجودة على جدراننا، والفن... متعدد الثقافات والأعراق.

الزيارات الافتراضية

زيارة البرلمان هي الطريقة المثالية لفهمه. ولكن القيام بذلك ليس دائما ممكنا أو عمليا. ولاحظ كريستوف كونراث، وهو موظف كبير في المجلس الوطني النمساوي، أن «الأحداث [العامة] تقتصر إلى حد ما على الجماهير من فيينا و[المنطقة المحيطة بها]، لأنه بالنسبة للآخرين سيكون من الصعب جدا [أن يأتي] حدث لمدة ساعة [طويلة] فقط». ويقدم الإنترنت بشكل متزايد حلا لهذا التحدي عن طريق الجولات «الافتراضية» والموارد عبر الإنترنت التي يمكن للجمهور استخدامها لاستكشاف البرلمان والتعرف عليه وكيفية عمله – من أي مكان وفي وقتهم الخاص. وتتراوح أنواع المحتوى المقدم من جولات الفيديو والجولات الافتراضية للبرلمان، إلى مجموعات عبر الإنترنت من الأعمال الفنية المنسقة، ولعب الأدوار والجلسات التعليمية لأطفال المدارس.

وتقدم البرلمانات في كندا والجمهورية التشيكية وأيسلندا وأيرلندا ومقدونيا الشمالية وبولندا جولات وتجارب افتراضية عبر مواقعها الإلكترونية. فعلى سبيل المثال، يستخدم برلمان كندا جولات افتراضية لإبقاء الجمهور على اتصال بمبنى البرلمان أثناء عمليات التجديد الرئيسية الجارية، وكوسيلة «للحفاظ على وصول الجمهور إلى سنتر بلوك أثناء إغلاقه» ولكن أيضا «تقديم طرق جديدة مبتكرة للكنديين لفهم شعب البرلمان ووظائفه وتاريخه والتفاعل معه». وأوضح ديجان دميتريفسكي، رئيس وحدة التعليم والاتصالات في جمعية مقدونيا الشمالية، أن الجولات القائمة على الفيديو تفتقر إلى بعض العوامل التي تجعل الجولات وجها لوجه ناجحة للغاية، لكنها كانت بديلا جيدا، خاصة خلال جائحة كوفيد-١٩:

> لن أقول إنها مثل تجربة عادية، لكنها أقرب شيء يمكننا القيام به... ويعود المشاركون للمشاركة في الجولة الافتراضية. ولذلك أود أن أقول إن هذا نجاح [حقيقي] خلال هذا الوباء.

أيرلندا: جولة افتراضية في لينستر هاوس

أجبر الوباء العديد من مباني البرلمان على الإغلاق أمام الجمهور. وكان هذا التطور عاملا في نمو العروض الافتراضية. وقدمت كايت هايز، رئيس المراسم والمشاركة العامة في برلمان أيرلندا، الملاحظة التالية:

> لم يكن لدينا جولة افتراضية في البرلمان. وإني متأكدة من أننا كنا أحد البرلمانات القليلة التي لم يكن لديها ذلك. ,لقد ذهبنا وطورنا ذلك وأصبحت الجولة متاحة على الإنترنت. إذن هذه إحدى الطرق للوصول إلى الناس.

وتتضمن التجربة الافتراضية التي وُضعت في أيرلندا جولة افتراضية ثلاثية الأبعاد وذاتية التوجيه بالكامل في Leinster House، حيث يقع مجلسا برلمان أيرلندا. ويمكن للزوار عبر الإنترنت النقر فوق العناصر والقراءة عن أهميتها التاريخية والتعرف على وظائف غرف محددة. وتوفر الجولة مزيجا من التفاصيل التاريخية والمعاصرة وتهدف إلى تصوير البرلمان ليس فقط كموقع تراثي ولكن أيضا كمؤسسة سياسية ووطنية حديثة وذات صلة.

نيوزيلندا: تطبيق الواقع الافتراضي

في عام ٢٠١٨، أصدر برلمان نيوزيلندا تطبيقا للواقع الافتراضي يسمى Parliament XR، مما يوفر جولة في البرلمان بزاوية ٣٦٠ درجة مع سرد تاريخ المؤسسة. ووصفديفيد ويلسون،كاتب مجلس النواب، هذه التجربة الافتراضية بأنها جزء من الهدف الاستراتيجي للمجلس:

> ووضعنا هدفا لجميع الأطفال الذين يزورون البرلمان خلال فترة وجودهم في المدرسة... إما شخصيا أو افتراضيا. ولا يمكننا واقعيا إخراج كل طفل عن طريق الأبواب والتكلفة هي حاجز أمام السفر لبعض الناس. لذلك قمنا بتطوير جولة افتراضية للبرلمان، وهي جولة تفاعلية ثلاثية الأبعاد تتوفر على مختلف تطبيقات الواقع الافتراضي والسماعات المتخصصة... وفعلنا ذلك حتى يمكن مشاهدته على هواتف الناس باستخدام سماعات رأس من الورق المقوى، والتي كنا نعطيها للنواب ويأخذونها إلى المدارس أثناء خروجهم ومقابلتهم مع طلاب المدارس. فهم يأخذون صناديق منها، ويعطونها للجميع. والأطفال يحبون ذلك لأنهم يحصلون على شيء... والنواب يحبون ذلك لأنها هدية يمكنهم تقديمها للناس.

ويمكن أن يكون دور النواب في هذه الأنشطة – سواء الافتراضية (عبر التطبيق) أو المادية (على سبيل المثال في الجولات البرلمانية) – عنصرا مهما للمشاركة. وعندما يتمكن الناس من مقابلة ممثليهم ورؤية الدور الذي يؤدونه في العملية السياسية، فإن هذا يعزز الشعور بأنهم «يمثلهم» البرلمان وأعضاؤه.

الاستنتاجات والدروس المستفادة

سلطت دراسة الحالة هذه الضوء على مجموعة من الطرق التي تجعل الناس على اتصال بالمؤسسة ووظيفتها، شخصيا وافتراضيا على حد سواء. وعلى الرغم من أن التعليم هو أحد الأهداف الأساسية لهذا النهج، فإن مباني البرلمان غالبا ما تكون بمثابة مناطق جذب سياحي. وقد يكون من الصعب إدارة المؤسسة كهيئة تشريعية تعمل بكامل طاقتها ومكان للزوار – وهي مشكلة يتم حلها جزئيا عن طريق ضمان أن تجربة الزائر تعطي أهمية متساوية للدور المعاصر للبرلمان إلى جانب تاريخه. وقد أبرزت دراسة الحالة هذه عددا من الخيارات المادية والافتراضية، التي يرد تلخيصها فيما يلي:

الحيز	الاحتواء	الفوائد	التحديات
مادي	• الجولات • المعارض • الأيام المفتوحة	• التكلفة منخفضة نسبيا، باستخدام البنية التحتية القائمة • يمكن أن يقدم رسائل جديدة عن البرلمان (شاملة ومتنوعة مثلا) • يجعل البرلمان حقيقيا ويمكن أن يساعد في إعطائه السياق والأهمية	• يمكن أن تركز الجولات كثيرا على التراث بدلا من الأهمية المستمرة • الاعتماد على القرب العام من البرلمان • تحدي موازنة وظيفة البرلمان مع احتياجات الزوار
	• مراكز الزوار • مراكز التعليم • التوعية المتنقلة	• مصممة خصيصا للمشاركة و/أو التعليم • قيمة رمزية عالية في بناء مساحات شاملة • التمكين من عرض غني للمحتوى والتفاعلات المباشرة العالية التأثير	• كثيفة الاستخدام للموارد (المال والوقت والخبرة) • الاعتماد على قرب الجمهور من البرلمان (يمكن لوحدات التوعية المتنقلة التغلب على ذلك)
افتراضي	• جولات افتراضية • تطبيقات غامرة • جلسات تثقيفية عبر الإنترنت.	• يمكن للجمهور تجربة البرلمان واستكشافه في أوقات فراغهم • يمكن أن تصل إلى المجتمعات البعيدة جغرافيا • يمكن تقديم البرلمانات بوصفها مؤسسات مبتكرة وحديثة • يمكن استخدامها لدعم وتعزيز التعليم وجها لوجه أو لتوفير الموارد التعليمية في الوقت المناسب	• تتطلب من الجمهور الحصول على اتصال مناسب بالإنترنت ومهارات • ليست غامرة أو جذابة مثل الزيارات وجها لوجه

ويمكن تلخيص الدروس المستفادة كما يلي:

١- **التخطيط لاستخدام المساحات البرلمانية بفعالية:** البرلمانات مواقع ذات تراث ديمقراطي (ووطني)، ولكنها تؤدي أيضا وظائف سياسية مستمرة. وتتمثل إحدى هذه الوظائف في المشاركة العامة، التي يمكن تعزيزها باستخدام الحيز البرلماني القائم (مثل الجولات والمعارض والأيام المفتوحة) وفتح مساحات جديدة. وإن تسهيل وصول الجمهور إلى البرلمانات يسمح للمواطنين بتجربة هذه المؤسسات بشكل مباشر. وهذا أمر بالغ الأهمية لبناء المعرفة والمشاركة والثقة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق منح السفر والمناسبات العامة والمشاركة خارج البرلمان.

٢- **الأدوات الرقمية تجعل من الممكن نقل البرلمان إلى الشعب:** عن طريق الجمع بين المشاركة الافتراضية والشخصية، يمكن للبرلمانات أن تضمن وصولها إلى جمهور واسع وتمثيلي على نحو متزايد. وتسمح هذه المبادرات للأشخاص الذين لن يكونوا قادرين (أو متحمسين) على الزيارة شخصيا بتجربة البرمان والتعرف على طريقة عمله من أي مكان وفي أي وقت.

٣- **إظهار الأهمية المعاصرة للبرلمان وتاريخه:** إن الوصول إلى الفضاء البرلماني مهم رمزيا، ولكنه يؤدي أيضا دورا تعليميا مهما. وينبغي أن يتجاوز هذا التعليم التاريخ والتراث. ومن المهم إظهار الأهمية المستمرة للبرلمانات عن طريق إظهار ما تقوم به وكيفية عملها.

٤- **تحديد أهداف واضحة للمشاركة (الحضورية وعبر الإنترنت):** يمكن للبرلمانات أن تحدد أهدافا للمشاركة تكون نوعية (مثل زيادة المعرفة بالبرلمان) وكمية (مثل زيارة جميع الأطفال للبرلمان أثناء فترة وجودهم في المدرسة، كما هو الحال في نيوزيلندا). ويمكن تحقيق هذه الأهداف عن طريق الاستخدام الاستراتيجي للحيز المادي والأدوات الافتراضية.

الأدلة العملية

دليل عملي:
المشاركة العامة الاستراتيجية

المشاركة العامة في عمل البرلمان هي عملية معقدة تشمل مجتمعات متنوعة ومجموعة متنوعة من الناس وقنوات متعددة. ويساعد النهج الاستراتيجي للمشاركة العامة البرلمان عن طريق وجود عملية منظمة، وجعله أكثر كفاءة واستجابة لتوقعات الجمهور.

ويجمع هذا الدليل العملي للمشاركة العامة الاستراتيجية بين الممارسات الجيدة التي لوحظت في العديد من البرلمانات والدروس المستفادة من البحوث الشاملة. ويهدف إلى دعم البرلمانات عن طريق تلخيص الخطوات الرئيسية في تطبيق نهج استراتيجي على المشاركة العامة.

ضمان مساهمة استراتيجية المشاركة في الأولويات الاستراتيجية للبرلمان:

- تحديد كيفية دعم المشاركة العامة ومساهمتها في الأولويات الاستراتيجية للبرلمان.
- ضمان مشاركة القيادة البرلمانية وجميع الخدمات/الوحدات الرئيسية في تطوير استراتيجية المشاركة.
- التشاور مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، مع الانتباه إلى التوازن بين الجنسين، والتنوع العمري، وإدماج الفئات الممثلة تمثيلا ناقصا أو المحرومة، فضلا عن الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الحضرية والريفية.
- دراسة وتحليل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من البرلمانات الأخرى وتعزيز التعاون الفعال بين البرلمانات.

تحليل السياق الذي يمكن أن يؤثر على استراتيجية المشاركة:

- تحليل الممارسات القائمة واستخلاص الدروس المستفادة.
- تحديد نقاط القوة الرئيسية التي يمكن للاستراتيجية الاستفادة منها.
- تحديد الثغرات والحواجز الرئيسية التي قد تسعى الاستراتيجية إلى معالجتها.
- استعراض الموارد القائمة، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحديد مجموعات مستهدفة محددة للمشاركة، مثل النساء أو الشباب أو الفئات المحرومة أو الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية.
- تخصيص المشاركة للجماهير المستهدفة وتحديد الأساليب التي سيستخدمها البرلمان للوصول إليهم.

تشكيل الإطار الاستراتيجي:

- تحديد أهداف طويلة الأجل لاستراتيجية المشاركة.
- وضع أهداف متوسطة وقصيرة الأجل.
- تحديد مؤشرات قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات في البداية.
- مواءمة استراتيجية المشاركة مع الاستراتيجيات الرقمية (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والاتصالات.
- تعميم المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء استراتيجية المشاركة العامة.
- التفكير في الكيفية التي يمكن بها لاستخدام التقنيات الرقمية في توسيع نطاق المشاركة.

ضمان دمج مبادئ المشاركة الرئيسية:

- الشمولية: إزالة حواجز المشاركة وجعل العملية في متناول جميع شرائح المجتمع.
- الشفافية: الوضوح والانفتاح بشأن عمليات المشاركة، فضلا عن نتائج المشاركة العامة.
- الجدوى: ضمان أن تكون المشاركة العامة حقيقية ولديها القدرة على إحداث تأثير ملموس على صنع القرار.
- التجاوب: اترك مساحة لدمج الأفكار الجديدة والتكيف مع الاحتياجات الناشئة والاستجابة للمطالب العامة.
- الاستدامة: التأكد من الحفاظ على ممارسات المشاركة بمرور الوقت.

تحديد ترتيبات التنفيذ:

- تحديد من هو المسؤول عن تنفيذ استراتيجية المشاركة العامة (القيادة البرلمانية، والنواب، والموظفين، والوحدات المعنية، وما إلى ذلك).
- الاستثمار في الموارد البشرية، وتطوير مجموعات المهارات والخبرات ذات الصلة عن طريق توفير برامج التدريب، والتدريب، وما إلى ذلك.
- الاستثمار في البنية التحتية ذات الصلة لدعم تنفيذ استراتيجية المشاركة العامة.

إنشاء نظام متسق للرصد والتقييم:

- تحديد ما يجب تقييمه و/أو قياسه وكيف والجهة المسؤولة عن ذلك.
- تحديد الجهة المسؤولة عن الرصد والتقييم.
- التأكد من وجود أنظمة مناسبة لجمع البيانات بشكل متسق ومراجعة الأنواع المختلفة من البيانات التي يمكن جمعها وتحليلها.
- التأكد من أن التقييم يبدأ مبكرا بدلا من أن يبدأ في نهاية مشروع أو نشاط مشاركة.
- التفكير في كيفية نمو المشاركة ونضجها وتطورها مع مرور الوقت والخبرة.
- نشر تقارير عن نتائج المشاركة العامة في عمل البرلمان.

دليل عملي:
قائمة مرجعية للإدماج

يكون البرلمان شاملا عندما يتمكن جميع أفراد المجتمع من الوصول إليه والمشاركة في أنشطته وبرامجه وخدماته بغض النظر عن عمرهم أو جنسهم أو موقعهم أو قدرتهم البدنية. وقد وُضعت قائمة التحقق من الإدماج هذه لمساعدة البرلمانات على أن تكون في متناول مجتمعاتها المتنوعة.

عدم إغفال أحد

التأكد من أن أنشطة البرلمان وبرامجه وخدماته تلبي احتياجات جميع قطاعات المجتمع بشكل كاف، ولا سيما النافرين سابقا من الحياة السياسية:

- هل تنفذ أنشطة وبرامج المشاركة البرلمانية بتوازن بين الجنسين؟
- ألدى الناس من المناطق الريفية والنائية فرص كافية للتواصل مع البرلمان؟
- هل يستطيع الأشخاص من خلفيات اجتماعية واقتصادية منخفضة الوصول إلى البرلمان بشكل كاف؟
- هل توجد عوائق أمام مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة؟
- هل يتم تشجيع أو دعم مجموعات الأقليات من خلفيات متنوعة ثقافيا للمشاركة مع البرلمان؟
- هل تتاح للشباب الفرصة للمساهمة بوجهات نظرهم بطريقة مجدية؟
- هل المعلومات متاحة للأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الوصول عبر الإنترنت؟

المشاورات

ضمان إجراء المشاورات العامة، بما في ذلك جلسات استماع اللجان، بما في ذلك عن طريق الرصد، بطريقة يسهل الوصول إليها وشاملة:

- هل يتم الترويج للمشاورات العامة التي يجريها البرلمان، مثل تحقيقات اللجان، ونتائجها في الوقت المناسب ولجمهور واسع ومتنوع عن طريق القنوات ووسائل الإعلام التي تستخدمها مجموعات متنوعة؟
- هل تتاح معلومات عن المشاورات العامة باللغات الرئيسية المستخدمة داخل المجتمع المحلي بخلاف اللغة (اللغات) الرئيسية للبلد؟
- هل تتاح المعلومات المتعلقة بالمشاورات العامة في أشكال يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها، بما في ذلك بطريقة برايل ولغة الإشارة؟
- هل تتوفر معلومات ما قبل الاستماع لمساعدة الأشخاص من خلفيات متنوعة على المشاركة في جلسات استماع اللجان؟
- هل تعقد اللجان بانتظام جلسات استماع في المجتمع المحلي (في كل من المناطق الحضرية والريفية)؟
- هل يتم بث المشاورات العامة عبر الإنترنت لجعلها أكثر سهولة، وهل تتاح تسجيلات هذه المشاورات أيضا في الوقت المناسب؟

مبنى البرلمان

ضمان أن يكون مبنى البرلمان متاحا لجميع أفراد المجتمع:

- هل هناك أي حواجز مادية أمام الناس لدخول المبنى والتنقل في الداخل؟
- هل يمكن الوصول إلى اللافتات، خاصة للأشخاص الذين يعانون من ضعف السمع أو البصر؟
- هل هناك مرافق كافية تلبي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل مرافق الحمام التي يمكن الوصول إليها؟
- هل تتوفر خدمات الترجمة الفورية لزوار المبنى الذين لا يتحدثون اللغة (اللغات) الرئيسية في البلاد؟
- هل المعلومات متاحة بسهولة والتي يمكن أن تساعد الأشخاص ذوي الإعاقة على الاستعداد لزيارة البرلمان؟
- هل تعكس العروض والمعارض داخل البرلمان تنوع المجتمع، بما في ذلك عن طريق التوازن بين الجنسين؟
- هل توفر مرافق تقديم الطعام في البرلمان المتطلبات الغذائية للمجموعات المتنوعة ثقافيا؟

مبادرات التوعية في مواقع المجتمع المحلي

التأكد من أن مبادرات التوعية التي يقوم بها البرلمان في المناطق الحضرية والريفية بعيدا عن البرلمان يمكن الوصول إليها وشاملة:

- هل تنفذ برامج التوعية بانتظام في الأماكن المجتمعية في المناطق الحضرية وفي المجتمعات الريفية والنائية؟
- هل هناك توازن بين الجنسين في نطاق أنشطة التوعية التي يضطلع بها البرلمان وهل هناك برامج محددة تنفذ من أجل المرأة؟
- هل يتم توفير مخصصات للأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطة التوعية؟
- هل يتم توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطة التوعية بطريقة وعن طريق قنوات تساعد على ضمان وصولها إلى ما هو أبعد من شبكات البرلمان الحالية إلى تنوع أكبر من أفراد المجتمع؟
- هل هناك مجموعات داخل المجتمع يمكن للبرلمان التعاون معها لضمان إطلاع قطاع عريض من المجتمع المحلي على أنشطة التوعية والمشاركة فيها؟
- هل يتم تنفيذ أنشطة التوعية في أماكن آمنة وبطرق محترمة وحساسة ثقافيا؟
- هل يتم تنفيذ أنشطة التوعية في أيام وفي بعض الأحيان تمكن قطاعا عريضا من المجتمع من المشاركة؟

- هل تنفذ برامج توعية موجهة لمجموعات من الأشخاص الذين انفصلوا عن البرلمان أو لم يتواصلوا معه قط، ولا سيما الأشخاص المنتمون إلى الأقليات والشباب؟

الجولات والفعاليات

التأكد من أن الوصول إلى البرلمان وفرص التعرف على تاريخه وكيفية عمله مصممة بطريقة شاملة ومتاحة للجميع:

- هل تلبي الجولات والفعاليات في البرلمان احتياجات المجتمعات المتنوعة، بما في ذلك الأشخاص الذين يعانون من ضعف البصر أو السمع أو الذين يعانون مشكلات في التنقل؟
- هل تتوفر التكنولوجيا التي يمكن أن تجعل الجولات والأحداث أكثر سهولة؟
- هل تتوفر آليات الدعم، مثل الإعانات، لمساعدة الناس على المشاركة في الجولات والأحداث في البرلمان حيث يجدون صعوبة في القيام بذلك؟
- هل يتم الترويج للجولات والفعاليات عن طريق مجموعة واسعة من القنوات التي تستخدمها قطاعات مختلفة من المجتمع؟
- هل لدى البرلمان موظفون ذوو خبرة تعليمية يمكنهم العمل مع المدارس والطلاب لتحقيق أقصى قدر من فرص التعلم لديهم؟

الاتصالات الرقمية

التحقق من أن الاتصالات الرقمية من البرلمان والمنصات الرقمية يمكن الوصول إليها وأنها شاملة:

- هل يفي موقع البرلمان على شبكة الإنترنت بمعايير إمكانية الوصول، مثل *المبادئ التوجيهية للنفاذ إلى محتوى الويب (WCAG) ٢,٠* التي وضعها اتحاد شبكة الويب العالمية (W3C)[٧٧] والمعايير الوطنية ذات الصلة؟ وعلى وجه التحديد:
- هل كل المحتوى الرسومي موسوم بعلامة بديلة؟
- هل تعمل جميع الصفحات مع قارئ شاشة؟
- هل مقاطع الفيديو مغلقة التسميات التوضيحية لتسهيل الوصول إليها؟
- هل يستخدم مترجمو لغة الإشارة في الأحداث عبر الإنترنت ومواد الفيديو التي ينتجها البرلمان؟
- هل تفي قنوات ومنشورات البرلمان على وسائل التواصل الاجتماعي بمعايير إمكانية الوصول إلى الممارسات الجيدة مثل تلك الموصى بها في دليل الاتحاد البرلماني الدولي *لوسائل التواصل الاجتماعي للبرلمانات والبرلمانيين*؟[٧٨]
- هل تنعكس المجموعات المتنوعة داخل المجتمع في المواد الرقمية التي ينتجها البرلمان، بما في ذلك عن طريق توفير المحتوى بجميع اللغات المعترف بها أو الرسمية؟
- هل يتم تلبية مصالح كل من المجتمعات الحضرية والريفية في المواد الرقمية التي ينتجها البرلمان؟
- هل تستخدم المعلومات الواردة في موقع البرلمان الإلكتروني وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي لغة تراعي الفوارق بين الجنسين؟
- هل يعكس موقع البرلمان الإلكتروني وصفحات وسائل التواصل الاجتماعي التوازن بين الجنسين والعمر في الصور والقصص التي يقدمونها؟
- هل المعلومات والخدمات المقدمة عن طريق الوسائل الرقمية متاحة أيضا للأشخاص الذين ليس لديهم إمكانية الوصول عبر الإنترنت؟
- هل يستعرض البرلمان الأدوات الرقمية والاجتماعية التي يستخدمها الجمهور للمساعدة في تحديد استراتيجيته الخاصة للتواصل والمشاركة الرقمية؟

المنشورات المطبوعة

التحقق من أن المنشورات المطبوعة التي ينتجها البرلمان تفي بمعايير إمكانية الوصول:

- هل المنشورات المطبوعة من البرلمان مكتوبة بلغة واضحة أم أن هناك نسخا بلغة بسيطة من المنشورات؟
- هل يتم إنتاج المنشورات بطريقة برايل لتمكين الأشخاص ضعاف البصر من الوصول إليها؟
- هل تفي المنشورات المطبوعة الصادرة عن البرلمان بمعايير إمكانية الوصول إلى الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالمحتوى والهيكل والمظهر (مثل المعايير التي وضعتها الحكومة أو منظمات المجتمع المدنيفي البلد المعني)؟
- هل تستخدم نسخ الوثائق المنتجة بلغات من قبل مجموعات متنوعة ثقافيا ولغويا داخل المجتمع؟
- هل الوثائق المعروضة على البرلمان متاحة للناس بطريقة يسهل الوصول إليها وفي الوقت المناسب؟

الميزانية

التحقق من أن التمويل المخصص لمشاركة المجتمع المحلي يعزز إمكانية الوصول والشمول:

- هل تخصص ميزانية كافية لبرامج التوعية مقارنة بأنشطة المشاركة التي تنفذ في البرلمان؟
- هل تخصص أي ميزانية لتعزيز مشاورات البرلمان وأنشطة التوعية والمشاركة في وسائل الإعلام وقنوات الاتصال التي تستخدمها المجتمعات المتنوعة؟
- هل هناك أي ميزانية مخصصة لترجمة المعلومات إلى طريقة برايل أو لغة الإشارة أو اللغات العرقية المستخدمة في المجتمع؟
- هل تستخدم مبادئ الميزنة الجنسانية في تحديد ميزانية المشاركة وكيفية استخدامها؟

٧٧ W3C, 2008.

٧٨ IPU, 2021a.

دليل عملي:
التفاعل مع المجتمع المدني

يشمل مصطلح «المجتمع المدني» مجموعة متنوعة من الجماعات والمنظمات المعروفة بمجموعة متنوعة من المصطلحات مثل «المنظمات التطوعية الخاصة» و«المنظمات غير الحكومية» و«رابطات المواطنين». وفي كثير من الأحيان، لا يوجد فهم مشترك أو تعريف مقبول عالميا لهذه المصطلحات. وتختلف هذه المجموعات والمنظمات وفقا لشكلها وغرضها ومجال اهتمامها وحجمها والمزيد. ومن أجل البساطة، يستخدم هذا الدليل مصطلحي «المجتمع المدني» و«الجهات الفاعلة في المجتمع المدني» كمصطلحات شاملة.

ويعتمد هذا الدليل العملي للبرلمانات بشأن التفاعل مع المجتمع المدني على الممارسات الجيدة التي لوحظت في جميع البرلمانات في هذه الدراسة ويأخذ في الاعتبار التحديات الأكثر شيوعا التي يواجهها كل من المجتمع المدني والهيئات التشريعية. ويهدف إلى تزويد البرلمانات بأفكار للمساعدة في هيكلة ونهج مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عمل البرلمانات بأكثر الطرق جدوى وإنتاجية. وهو يتضمن معلومات تم جمعها من:

- فريق تركيز، يتألف من ممثلين عن منظمات المجتمع المدني من مختلف البلدان، تم تنظيمه بالتعاون مع Civicus
- مقابلات مع البرلمانيين والموظفين البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني
- المساهمات الخطية من منظمات المجتمع المدني الواردة عن طريق استطلاع عبر الإنترنت والدعوة إلى تقديم مساهمات
- البحوث القائمة ذات الصلة والمعلومات المتاحة للجمهور.

ويعتمد على ما يلي:

- *مدونة مجلس أوروبا للممارسات الجيدة للمشاركة المدنية في عملية صنع القرار* (اعتمدها مؤتمر المنظمات غير الحكومية الدولية في اجتماعه المعقود في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)[٧٩]
- *إرشادات شراكة الحكومة المفتوحة عن الحوار الوطني بشأن شراكة الحكومة المفتوحة*[٨٠]
- *إعلان الانفتاح البرلماني*.[٨١]

وتستند الخطوات العملية لمشاركة المجتمع المدني في عمل البرلمان إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- **الانفتاح**: ضمان أن تكون العمليات البرلمانية مفتوحة أمام الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- **إمكانية الوصول والشمولية**: ضمان توفير المعلومات بطريقة واضحة وشاملة وإتاحة فرص متساوية لجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المحرومة.
- **النزاهة**: إظهار الرغبة الحقيقية في إشراك الجمهور وتأسيس ثقافة التفاعل الصادق والأخلاقي بين الجهات الفاعلة.
- **المساءلة والشفافية**: ترسيخ ثقافة المشاركة المسؤولة والشفافة عن طريق إعداد التقارير المنتظمة ونشر البيانات المفتوحة.
- **الاستدامة**: تأكد من أن عملية المشاركة متسقة ومنتظمة وقابلة للتطبيق.
- **الاستقلالية**: الاعتراف بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني كهيئات حرة ومستقلة فيما يتعلق بأهدافها وقراراتها وأنشطتها.
- **الصلاحية**: ضمان تطبيق ممارسات المشاركة بالتساوي على الجميع وعدم وجود نهج انتقائية يمكن أن تستبعد بعض الأصوات الناقدة من العملية.

المشاركة الرئيسية للمجتمع المدني في عمل البرلمان:

- وضع قواعد واضحة، في النظام الداخلي للبرلمان، تضمن الوصول إلى المعلومات ومجموعة متنوعة من الفرص للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في عمل البرلمان.
- ضمان أن تركز استراتيجية المشاركة العامة للبرلمان على مشاركة المجتمع المدني في عمله (انظر: دليل عملي: المشاركة العامة الاستراتيجية في هذا الملحق).
- النظر في إنشاء آليات لهيكلة مشاركة المجتمع المدني، مثل الإعلانات المشتركة أو المذكرات بين البرلمان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- إنشاء هيئات برلمانية منتظمة تعمل على الانفتاح البرلماني، وتتألف من نواب وممثلين عن المجتمع المدني، مثل مجالس الحكم البرلماني المفتوح.
- عقد اجتماعات دورية (سنوية ونصف سنوية) للقيادة البرلمانية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لمناقشة العمليات البرلمانية وكذلك ممارسات المشاركة ومجالات التحسين.
- تعيين جهات اتصال أو وحدات مسؤولة في البرلمان لضمان التواصل السلس والفعال بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والبرلمان. التأكد من توفر معلومات حول نقطة الاتصال ومعلومات الاتصال الصحيحة عن طريق الموقع الإلكتروني للبرلمان وحسابات وسائل التواصل الاجتماعي.
- التعاون مع مجموعات المجتمع المدني بشأن برامج البرلمان لتنمية المؤسسات والقدرات والتعليم والتوعية. الشراكة مع منظمات المجتمع المدني التي يمكنها ربط البرلمان بأفراد الجمهور الذين يعيشون في المناطق النائية جغرافيا.
- تخصيص موارد كافية من الميزانية البرلمانية لدعم مشاركة المجتمع المدني.

٧٩ Council of Europe, 2009.
٨٠ OGP, 2019.
٨١ OpeningParliament.org, 2012.

للاستزادة، انظر الملحق
الأدلة العملية: المشاركة العامة الاستراتيجية

إنشاء آليات المشاركة:

- ضمان الوصول الحر وفي الوقت المناسب والكامل إلى المعلومات البرلمانية.
- ضمان النشر الاستباقي لمشاريع القوانين ووثائق السياسات والميزانية وغيرها من المعلومات على الموقع الإلكتروني للبرلمان بطريقة سهلة الاستخدام وفي الوقت المناسب.
- ضمان توافر أدوات المشاركة المتنوعة التي يمكن تطبيقها اعتمادا على تعقيد المشكلة، ومستوى المشاركة، وعدد الأشخاص الذين سيتم إشراكهم، والتكلفة، والمستوى المطلوب من الرؤية الإعلامية، وما إلى ذلك.
- تطبيق الأدوات الرقمية لدعم المشاركة، مثل تقديم الالتماسات الإلكترونية، وآليات التعاون عبر الإنترنت، وأجهزة تتبع الفواتير (ولكن أيضا إدراك أن بعض الأشخاص سيرغبون في المشاركة أو لن يتمكنوا منها إلا في وضع عدم الاتصال).
- توفير فرص المشاركة عن طريق جلسات استماع اللجان ومجموعات العمل والاستفسارات وما إلى ذلك.
- توفير الفرص للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمشاركة في أشكال برلمانية مشتركة بين الأحزاب.
- تنظيم فعاليات مثل الندوات وورش العمل والمؤتمرات لتسهيل التعاون والتشاور مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- التأكد من أن اللجان قد وضعت قائمة بالخبراء/المجالس الاستشارية لإشراكها في المداولات القائمة على القضايا.
- عندما تقتصر المشاركة في العمليات البرلمانية على عدد صغير من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ينبغي تطبيق نظام تناوب بحيث يمكن لمختلف الجهات الفاعلة المشاركة.

تمكين المجتمع المدني من المشاركة:

- إعلام وتثقيف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول دور البرلمان، وكيفية عمله، والأدوات المتاحة للمشاركة.
- إدارة التوقعات لضمان أن الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لديها فهم واضح لما يمكن توقعه من البرلمان بناء على ولايته.
- تنفيذ حملات مستهدفة عن طريق النشرات الإعلامية (الصحف والإذاعة والتلفزيون) وأنشطة وسائل التواصل الاجتماعي والمواد المطبوعة لزيادة الوعي بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول طرق التعامل مع البرلمان.
- النظر في توفير برامج تعليمية هادفة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني حول دور البرلمان وعمله.
- ضمان المشاركة الشاملة والمراعية للمنظور الجنساني للجهات الفاعلة في المجتمع المدني عن طريق الحد من الحواجز التي تحول دون المشاركة (مثل مكان الاجتماع، وتكاليف السفر، واللغة، والتوقيت، وما إلى ذلك). يمكن للبرلمان تقليل الحواجز التي تحول دون المشاركة بطرق مختلفة، بما في ذلك عن طريق السماح بالمشاركة عبر الإنترنت في جلسات استماع اللجان، أو تقديم خدمات الترجمة ورعاية الأطفال.

ممارسة المشاركة:

- التأكد من أن جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لديها فرص متساوية للمشاركة.
- إشراك المجتمع المدني منذ المراحل الأولى من العمليات التشريعية والرقابية، بما في ذلك في وضع جدول الأعمال والتخطيط الأولي.
- حصر أصحاب المصلحة لتحديد من قد يشارك في أنشطة المشاركة العامة. استخدام نتائج الحصر لإنشاء سجل بأصحاب المصلحة وتحديثه بانتظام.
- تكييف حجم المشاركة مع أهمية القضية ومستوى الاهتمام بها.
- تسهيل المشاركة من مجموعة واسعة من المنظمات التي تمثل وجهات نظر متنوعة وضمان إشراك أصحاب المصلحة بما يتجاوز «المشتبه بهم المعتادين».
- تجاوز العاصمة واعتماد نهج استباقي في التواصل، خاصة مع المجموعات التي قد تكافح من أجل التفاعل مع البرلمان.
- جعل مشاريع القوانين والاقتراحات وأنشطة الرقابة البرلمانية، بما في ذلك تلك المتعلقة بقضايا الميزانية، مفتوحة للمدخلات العامة (بما في ذلك المساهمات عبر الإنترنت).
- توفير الوقت الكافي للجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمساهمة في عملية صنع القرار.

توصيل نتائج المشاركة:

- وضع ممارسة موحدة لتقديم التعقيب للجهات الفاعلة في المجتمع المدني بعد مشاركتها مع البرلمان، حتى تفهم الدور الذي لعبته في النتيجة.
- إسناد المسؤوليات إلى الموظفين البرلمانيين المعنيين في تقديم التعقيب للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ضمان تنمية قدرات الموظفين.
- التأكد من أن الملاحظات في الوقت المناسب وبناءة وغير ضارة وواضحة وشاملة.
- شرح عملية التعقيب للمشاركين.

إنشاء نظام متسق للرصد والتقييم:

- تقييم ممارسات إشراك المجتمع المدني وتقييمها باستمرار والنظر في كيفية نمو المشاركة ونضجها وتطورها مع مرور الوقت والخبرة.
- تحديد المسؤول عن الرصد والتقييم.
- مناقشة نتائج التقييم مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لإظهار تأثير مشاركتها.
- التعلم دائما من التقييمات الداخلية عن طريق الاستماع إلى الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والنظر إلى ما تفعله البرلمانات الأخرى.

دليل عملي:
نصائح للنواب

المشاركة العامة عنصر أساسي في عمل جميع الممثلين المنتخبين. وبالنسبة للبرلمانيين، تعني المشاركة العامة أن يكونوا على اتصال دائم مع ناخبيهم، فضلا عن أن يكونوا منفتحين ويمكن الوصول إليهم ومستجيبين ومستنيرين جيدا في عملهم. ولا يمكن فصل المشاركة العامة عن النشاط السياسي، وعندما تتم بنجاح، فإنها تنطوي على إمكانية إفادة كل من الناخبين وممثليهم المنتخبين.

ولدى النواب مصلحة متأصلة في المشاركة العامة لأنها تساعد على بناء الثقة وتحسين العلاقات مع الناخبين، ومن المرجح أن تحشد الدعم السياسي. وعلى المستوى العملي، تدعم المشاركة العامة الناجحة عمل البرلمانيين في مجال التشريع والرقابة والميزنة عن طريق ضمان اطلاعهم بشكل أفضل في عملية صنع القرار.

وتم تجميع هذه النصائح للنواب لمساعدة الأعضاء على أن يصبحوا أكثر فعالية في المشاركة العامة. وهي مستمدة من الممارسات الجيدة التي لوحظت في مختلف البرلمانات خلال هذا البحث.

كونوا منفتحين ومتاحين:

- إبلاغ الجمهور بانتظام عن الأنشطة المنفذة ونتائجها.
- الاستماع إلى جميع الأصوات، وليس فقط تلك التي يمكن أن تصل إليكم بسهولة أو التي تتفقون معها.
- عدم ترك أحد وراء الركب، وتعزيز الوصول العادل والشامل للجميع إلى البرلمان.
- التواصل بشكل استباقي مع الفئات التي لا يُستمع إليها تقليديا في المجتمع، والتواصل مع الفئات المحرومة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- النظر عند الاقتضاء في إنشاء مكاتب توعية للدوائر الانتخابية يمكن الوصول إليها، مع ساعات عمل منتظمة وموظفين مدربين لتوفير مساحات آمنة للاجتماعات.

كونوا متجاوبين:

- السعي إلى تحقيق التوازن الصحيح بين الإعلام والاستماع.
- بذل جهد لوضع المبادرات المجتمعية على جدول الأعمال، والاعتراف بالمساهمات ومكافأتها، وأخذ آراء الجمهور في الاعتبار عند اتخاذ قرار بشأن مسار العمل.
- إبقاء الجمهور على علم بالعمليات التي سيتم عن طريقها التعامل مع طلباتهم ونتائج مشاركتهم.
- متابعة ما يحدث في دائرتكم الانتخابية عن كثب والعمل على القضايا التي تهم الناس (على سبيل المثال عبر استطلاعات الرأي ومراقبة وسائل الإعلام ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي).
- الاستماع إلى أصوات الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، حتى عندما لا تكون هدفا رئيسيا لأعمال الترويج التي تقومون بها. والاستعداد عند الاقتضاء لترجمة المخاوف العامة إلى مبادرات تشريعية أو رقابية.
- توحيد الجهود مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عن طريق رعاية أجزاء التشريعات الناشئة عن المخاوف العامة.
- التأكد من أن أنشطة المشاركة المنفذة تراعي الفوارق بين الجنسين، والإلمام دائما بوقت ومكان الاجتماعات، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة، وتعزيز مراعاة المنظور الجنساني في صفوف الموظفين، وما إلى ذلك.

كونوا مطلعين:

- توسيع نطاق مصادر المعلومات لديكم، ومحاولة إشراك المجتمع المدني، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية وهيئات الرقابة، في وضع القوانين والتدقيق في العمليات الحكومية.
- التواصل مع أفراد الجمهور والتماس مدخلاتهم بشأن المسائل ذات الاهتمام العام عند التحضير لأعمال الرقابة.
- البحث عن أساليب الممارسة الجيدة التي يمكنكم تكرارها في عملكم. واستخدام الأحداث الدولية والإقليمية فرصا لتبادل الآراء مع البرلمانات الأخرى بشأن الأساليب الجديدة لمشاركة الجمهور.

كونوا فعالين:

- استخدام قنوات المعلومات المختلفة (التلفزيون والإذاعة والبث المباشر ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية والصحف) للتواصل الفعال مع الجماهير المتنوعة.
- اختيار قنوات الاتصال الأكثر ملاءمة لجمهوركم. ومحاولة الحصول على مزيج جيد من التفاعلات عبر الإنترنت وشخصيا.
- الاحتفاظ بسجل محدث لمختلف مجموعات المصالح والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.
- النظر في التواصل والتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البيئات غير الرسمية مثل المؤتمرات والندوات وحلقات العمل.
- توحيد الجهود مع النواب الآخرين والنظر في العمل في مجموعات / تحالفات حول الموضوعات ذات الاهتمام.

- إدراك أهمية موظفي الدعم المحترفين الذين يتمتعون بمهارات اتصال قوية.
- العمل مع الموظفين البرلمانيين الذين لديهم معرفة مؤسسية للمساعدة والتوجيه التقني والمهني.
- البحث عن خيارات التدريب لكم ولموظفيكم لاكتساب المعرفة والمهارات اللازمة للتواصل والتعاون بفعالية مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- الاحتفاظ بسجلات دقيقة لضمان المتابعة الفعالة.
- امتلاك نظام قائم لتحليل وتقييم أنشطة المشاركة الخاصة بكم بانتظام والبناء على الخبرة.

واكبوا الاتجاهات:

- متابعة وفهم الاتجاهات المتغيرة في منصات التواصل الاجتماعي في بلدكم وبين المجموعات المختلفة عند التخطيط للتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. اتباع *إرشادات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن وسائل التواصل الاجتماعي للبرلمانات والبرلمانيين*.[٨٢]
- وضع استراتيجية للكيفية التي تريدون بها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي (ما الذي يجب نشره، وعدد المرات، والمنصات، وكيفية قياس النجاح، وما إلى ذلك). والتفكير في كيفية استخدام شبكاتكم الاجتماعية لبناء مشاركة تتجاوز جمهوركم المباشر، وكيف يساعدكم استخدام منصات الوسائط الاجتماعية المختلفة على الوصول إلى مجموعات متنوعة عبر المجتمع. والانتباه إلى أن الاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي يعتمد على رسائل موجزة وواضحة تجذب انتباه المستخدمين، وأن المهتمين يمكنهم دائما الوصول إلى معلومات أكثر تفصيلا عن طريق قنوات أخرى أكثر ملاءمة (مثل الموقع البرلماني).
- إبقاء الخطابات قصيرة وبسيطة باستخدام لغة يمكن فهمها بسهولة ومناسبة للجمهور، والتفكير في استخدام جلسات مباشرة أو برامج إذاعية شبكية أيضا.
- ضمان الدعم الإداري المناسب للتغذية الراجعة في الوقت المناسب وإدارة المحتوى، مع مراعاة أن سرعة وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل الفورية قد تنشئ توقعات غير واقعية من الجمهور من حيث كيفية استجابة النواب.
- عند تحديد قنوات التواصل الاجتماعي التي يجب استخدامها، التأكد من أن لديكم الموارد اللازمة لخدمتها بانتظام، لأن النشاط غير المتكرر يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية.

ساهموا في تضمين المشاركة العامة في البرلمان:

- الانضمام إلى الهيئات البرلمانية العادية التي تعمل على الانفتاح البرلماني، مثل مجالس شراكة الحكومة المفتوحة البرلمانية، والمشاركة في المنتديات الوطنية والإقليمية والدولية المخصصة للانفتاح البرلماني ومشاركة المواطنين.
- مراجعة استراتيجية المشاركة وخطة العمل والتقارير المرحلية للبرلمان.
- النظر في اقتراح تعديلات على النظام الداخلي البرلماني لضمان زيادة فرص حصول الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على المعلومات والتعليم والاتصالات والتشاور والمشاركة.
- مراجعة أدوات المشاركة البرلمانية (بما في ذلك الأدوات الرقمية) وتقديم المشورة بشأن تحسينها.
- المشاركة في الأنشطة التعليمية حول دور البرلمان وعمله، بما في ذلك البرامج التعليمية للشباب.

٨٢ IPU, 2021a.

المراجع المذكورة في هذا الملحق

Baka, V., 2017. "Co-creating an open platform at the local governance level: How openness is enacted in Zambia". *Government Information Quarterly* 34(1), (January 2017): 140–152. Available at: www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0740624X1630199X

Bason, C., 2010. *Leading Public Sector Innovation*. (Bristol: Policy Press)

BBC News, 2018. "Misogyny hate crime in Nottinghamshire gives 'shocking' results", 9 July 2018. Available at: /www.bbc.co.uk/news/uk-england-nottinghamshire-44740362

BBC News, 2020. "Domestic Abuse Bill: Misogyny should be treated as a hate crime, say MPs", 11 June 2020. Available at: www.bbc.co.uk/news/uk-politics-53012585

Council of Europe, 2009. *Code of Good Practice for Civil Participation in the Decision-Making Process,* CONF/PLE(2009)CODE1. Available at: rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=09000016802eed5c

Doyle, M., 2017. *Public Participation in Parliament – A Survey of Participants,* Parliamentary Monitoring Group. Available at: static.pmg.org.za/PP_Survey_Final_Report_2.pdf

Forteza, P., 2020. "Digital Parliaments: Adapting democratic institutions to 21st century realities". Medium, 1 July 2020. Available at: medium.com/participo/digital-parliaments-adapting-democratic-institutions-to-21st-century-realities-99214d352063

Goodsell, C. T., 1988. "The Architecture of Parliaments: Legislative Houses and Political Culture". *British Journal of Political Science* 18(3), (July 1988): 287–302. Available at: www.cambridge.org/core/journals/british-journal-of-political-science/article/abs/architecture-of-parliaments-legislative-houses-and-political-culture/C3BBE9B0881F5D6ECA6D834169E96C1D

Hansard Society, 2011a. *Connecting citizens to Parliament: How Parliament can engage more effectively with hard-to-reach groups*. Available at: www.hansardsociety.org.uk/publications/reports/connecting-citizens-to-parliament-how-parliament-can-engage-more

Hansard Society, 2011b. *Parliaments and Public Engagement: Innovation and Good Practice from Around the World*. Available at: assets.ctfassets.net/u1rlvvbs33ri/2XFHtMqBvOMMMYu062mUOa/e137d3c623d778cb27edd252f605875e/Publication__Parliaments-and-Public-Engagement-2012.pdf

Hardyman, W., K. L. Daunt and M. Kitchener, 2015. "Value Co-Creation through Patient Engagement in Health Care: A micro-level approach and research agenda". *Public Management Review* 17(1), (2015): 90–107. Available at: www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14719037.2014.881539

Inter-Parliamentary Union (IPU), 2018. *Youth participation in national parliaments: 2018*. Available at: www.ipu.org/file/7939/download

IPU, 2020. *World e-Parliament Report 2020*. Available at: www.ipu.org/file/12443/download

IPU, 2021a. *Social media guide for parliaments and parliamentarians*. Available at: www.ipu.org/file/10213/download

IPU, 2021b. *World e-Parliament Conference 2021: Highlights Part 2*. Available at: www.youtube.com/watch?v=gdY0jClNy4s&t=69s

Kornberg, M., 2019. *The unbroken branch: who Congress hears and how it listens*. DPhil thesis, University of Oxford. Available at: ora.ox.ac.uk/objects/uuid:eea20b18-e9e6-4a59-9bf2-c9accf5965dd

Lasswell, H. D., and M. B. Fox, 1979. *The Signature of Power: Buildings, Communications, and Policy*. (New Brunswick: Transaction, Inc.)

Magno, F., and F. Cassia, 2015. "Public administrators' engagement in services co-creation: factors that foster and hinder organisational learning about citizens". *Total Quality Management & Business Excellence* 26(11–12), (May 2015): 1161–1172. Available at: www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14783363.2014.918706

Mitozo, I., and F. P. J. Marques, 2019. "Context Matters! Looking Beyond Platform Structure to Understand Citizen Deliberation on Brazil's Portal e-Democracia". *Policy & Internet* 11(3), (September 2019), 370–390. Available at: onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/poi3.196

Mullany, L., and L. Trickett, 2018. *Misogyny Hate Crime Evaluation Report for Nottingham Women's Centre*. University of Nottingham and Nottingham Trent University. Available at: www.nottinghamwomenscentre.com/s/Misogyny-Hate-Crime-Evaluation-Report-June-2018.pdf

National Council of Provinces of South Africa (NCOP), 2018. *Taking Parliament to the People: Report Back Session, Eastern Cape Province, 12–16 March 2018, Final Report*. Available at: www.parliament.gov.za/storage/app/media/uploaded-files/final-report-report-back-session-ec6.pdf

New Zealand House of Representatives, 2013. *Role Playing a Parliamentary Debate: A Guide for Teachers*. Available at: www.parliament.nz/media/1820/role-play-a-parliamentary-debate.pdf

Open Government Partnership (OGP), 2019. *Guidance for national OGP dialogue*. Available at: www.opengovpartnership.org/wp-content/uploads/2019/06/OGP_consultation-FINAL.pdf

OpeningParliament.org, 2012. *Declaration on Parliamentary Openness*. Available at: openingparliament.org/static/pdfs/english.pdf

OpeningParliament.org, 2014. "A permanent hacker space in the Brazilian Congress", 3 January 2014. Available at: blog.openingparliament.org/post/72099651071/a-permanent-hacker-space-in-the-brazilian-congress

Parkinson, J., 2013. "How legislatures work – and should work – as public space". *Democratization* 20(3), (2013): 438–455. Available at: www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13510347.2013.786544

ParlAmericas, 2019. *Guide to Develop Open Parliament Action Plans: Executive Summary*. Available at: www.parlamericas.org/uploads/documents/Exec%20Summary_ENG_May2019-online.pdf

Parliament of Norway, 2020. "New working procedures for the standing committees during the COVID-19 outbreak". Available at: www.stortinget.no/en/In-English/About-the-Storting/News-archive/Front-page-news/2019-2020/new-working-procedures-for-the-standing-committees-during-the-covid-19-outbreak/

Parliament of the Republic of Fiji, 2016. "Parliament Bus programme reaches Mau village", 4 November 2016. Available at: www.parliament.gov.fj/parliament-bus-programme-reaches-mau-village/

Parliament of the Republic of Fiji, 2017. "Parliament Educational Resources to Benefit Students and Youth", 16 March 2017. Available at: www.parliament.gov.fj/parliament-educational-resources-to-benefit-students-and-youth/

Parliament of the Republic of Fiji, 2021. "Speaking Notes for His Excellency Hon. Speaker, Ratu Epeli Nailatikau during the IPU World E-Parliament Conference", 21 June 2021. Available at: www.parliament.gov.fj/speaking-notes-for-his-excellency-hon-speaker-ratu-epeli-nailatikau-during-the-ipu-world-e-parliament-conference/

Parliament of the Republic of South Africa, 2009. *Report of the Independent Panel Assessment of Parliament*. Available at: www.parliament.gov.za/storage/app/media/BusinessPubs/PanelAssessmentParliamentReport.pdf

Parliament of the Republic of South Africa, 2014. *4th Parliament Legacy Report (2009–2014)*. Available at: www.parliament.gov.za/storage/app/media/BusinessPubs/website_5_Fourth_Parliament_Legacy_report_final.pdf

Parliament of the Republic of South Africa, 2017. *Report of the High Level Panel on the Assessment of Key Legislation and the Acceleration of Fundamental Change*. Available at: www.parliament.gov.za/storage/app/media/Pages/2017/october/High_Level_Panel/HLP_Report/HLP_report.pdf

Parliament of the Republic of South Africa, 2019b. *Legacy Report of the Fifth Term of Parliament (2014–2019)*. Available at: static.pmg.org.za/5th_Parliament_Legacy_Report_-_07_May_2019.pdf

Parliament of the United Kingdom, 2007. "Select Committee on Administration First Report – Annex 2: Visitor facilities at other Parliaments". Available at: publications.parliament.uk/pa/cm200607/cmselect/cmadmin/434/43411.htm

Parliament of the United Kingdom, 2012. "Administration Committee – First Report: Visitor Access and Facilities". Available at: publications.parliament.uk/pa/cm201213/cmselect/cmadmin/13/1302.htm

Parliament of the United Kingdom, 2019. *Your Story, Our History – How Laws Affect Lives*. Available at: www.youtube.com/playlist?list=PLj3mInRJqIen_NBj2p3DYDy3qrBK4qQHi

Parliament of the United Kingdom, 2021a. "Hate Crime (Misogyny) Bill". Available at: bills.parliament.uk/bills/2718

Parliament of the United Kingdom, 2021b. *Political disengagement in the UK: who is disengaged?*, House of Commons Library, Briefing Paper no. CBP-7501, 25 February 2021. Available at: researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-7501/CBP-7501.pdf

Parliament of the United Kingdom, 2021c. "UK Parliament Week". Available at: www.ukparliamentweek.org/en/

Parliamentary Education Office of Australia, 2021. "Parliament House program". Available at: peo.gov.au/book-a-program/parliament-house-program/

POPVOX, 2020. "Environmental Justice for All Act", 27 February 2020. Available at: www.popvox.com/madison/documents/environmental-justice-for-all-act

POPVOX, 2021. "About POPVOX". Available at: www.popvox.com/about

Republic of Indonesia, 2011. *Law of the Republic of Indonesia No. 12 of 2011 concerning making rules*. Available at: www.flevin.com/id/lgso/translations/JICA%20Mirror/english/4778_UU_12_2011_e.html

South African Legislative Sector, 2013. *Public Participation Framework for the South African Legislative Sector*. Available at: sals.gov.za/wp-content/uploads/simple-file-list/ppf.pdf

United Kingdom Department for Education, 2020. "Reforms to unregulated provision for children in care and care leavers". Available at: consult.education.gov.uk/children-in-care-and-permanence/unregulated-provision-children-in-care/

United Nations Development Programme (UNDP), 2017. *Sednice van sedišta odbora Narodne Skupštine.* Available at: www.youtube.com/watch?v=Q5iHJg1E46I

UNDP, 2019. "Parliament of Sierra Leone opens doors to citizens for the first time in history", 19 December 2019. Available at: www.sl.undp.org/content/sierraleone/en/home/presscenter/articles/parliament-of-sierra-leone-opens-doors-to-citizens-for-the-first.html

United Nations, 2016. *The Sustainable Development Goals Report 2016*. Available at: unstats.un.org/sdgs/report/2016/the sustainable development goals report 2016.pdf

United States House of Representatives, 2020. "116th Congress Recommendations". Select Committee on the Modernization of Congress. Available at: modernizecongress.house.gov/116th-recommendations

United States Congress, 2018. *Agriculture Improvement Act of 2018*. Available at: www.congress.gov/115/plaws/publ334/PLAW-115publ334.pdf

World Wide Web Consortium (W3C), 2008. "Web Content Accessibility Guidelines (WCAG) 2.0: W3C Recommendation 11 December 2008". Available at: www.w3.org/TR/WCAG20/

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org